

الكتب القانونية

# الطعن على الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية

المستشار الدكتور

إسلام إحسان

الوكيل العام الأول بالنيابة الإدارية  
دكتوراه في القانون الإداري

٢٠١٥

منشورات  
الكتاب  
بلاستكية  
جمال حزي وشركاه











الطعن على الأحكام  
الصادرة في دعاوى التأديبية  
////////////////////

## الناشر: منشأة المعارف ، جلال حزي وشركاه

٤٤ شارع سعد زغلول - محطة الرمل - الإسكندرية - ت/ف ٤٨٧٣٣٠٣/٤٨٥٣٠٥٥ الإسكندرية

Email. Monchaa27@yahoo.com

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف: غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء الكتاب أو خزنه في أي نظام لحزن المعلومات واسترجاعها، أو نقله على أية وسيلة سواء أكانت إلكترونية أو شرائط ممعنة أو ميكانيكية ، أو استساخاً ، أو تسجيلاً أو غيرها إلا بإذن كتابي من الناشر.

اسم الكتاب : الطعن علي الاحكام الصادرة في الدعوي التأديبية

المؤلف : د / اسلام احسان

رقم الإيداع : ٢٨٠٠٧ / ٢٠١٥

التجهيزات الفنية :

كتابة كمبيوتر : فايز رزق

طباعة : مطبعة اليوسف



# الطعن على الأحكام الصادرة في دعاوى التأديبية

المستشار الدكتور  
إسلام إحسان  
الوكيل العام الأول بالنيابة الإدارية  
دكتوراه في القانون الإداري





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَأَمَّا الزُّبَدُ فَأَيُّهَا الْيَهُودُ أَلَمْ تَكُنْ فِي الْأَرْضِ مَرَضًا وَعَذَابًا لِّمَا كَانُوا فِيهَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾

صدق الله العظيم





## تقديم

عندما شرعت في تأليف هذا الكتاب ، و جمع مادته العلمية ، كنت ارجب في ان يكون مؤلفا يقتصر موضوعه على شرح أحكام وقواعد الطعن على أحكام المحاكم التأديبية الصادرة في الدعاوى التأديبية ، و هو ما تخصصت فيه على المستوى العملي لمدة ليست بالقليلة ، اذ اختتم هذا العام عامى العاشر في العمل في مجال فحص و مراجعة الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية ، لتقرير الطعن عليها من عدمه ، و إعداد صحف الطعون على الأحكام التى يتقرر الطعن عليها ، توافرت لى خلالها مئات الأحكام الحديثة الصادرة عن المحاكم التأديبية و المحكمة الإدارية العليا ، بما ييسر وضع المادة العملية لهذا الموضوع ، و تناول مفرداته بالشرح و التأصيل .

و قد كنت انوى ان يقتصر هذا المؤلف ، على شرح نظرية الطعن على الأحكام الصادرة في الدعوى التأديبية ، دون الأحكام الصادرة في الطعون التأديبية ، و التى كنت آمل ان اخصص لها مؤلف مستقل ، نظرا للاختلاف البين بين أسباب و أحوال الطعن على الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية، عن أسباب و أحوال الطعن على الأحكام الصادرة في الطعون التأديبية .

الا اننى اثناء الكتابة ، و جدت خاطرا يلح على بأن اخصص قسم ثانى من هذا المؤلف لدراسة الطعن على القرارات التأديبية ، و قد دفعنى الى ذلك صدور دستور ٢٠١٣ والذي تضمن تعديلا جذريا لاول مرة في تاريخ مصر باسناد الاختصاص للنيابة الإدارية بتوقيع الجزاءات التأديبية فى الحدود المقررة قانونا لجهة الادارة ، فرأيت انه اصبح من الواجب الاهتمام بدراسة نظرية الطعن على القرارات التأديبية ، فبدأت فى جمع مادته العلمية ، فوجدت وفرة فى الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا فى هذا الصدد ، و ندرة فى المؤلفات الفقهية التى تصدت لهذا الموضوع اذ ان اغلبها مؤلفات عامة فى الطعن على القرارات الإدارية بوجه عام ، دون تخصيص مؤلفات خاصة بالطعن على القرارات التأديبية تحديدا ، و الذى تتشابه احكامه فى الكثير من نواحيها مع الطعن على القرارات الإدارية ، و تختلف فى البعض منها اختلافا مرده طبيعة الطعن على القرار التأديبي و خصائصه المتميزة عن الطعن على

القرار الادارى ، بيد ان هذا الاختلاف دفعنى ان انزع الى ان اخصص هذا المؤلف لما انتويته سلفا عندما شرعت فى تأليفه ، و هو الطعون على الأحكام الصادرة فى الدعاوى التأديبية ، و ان اخصص للطعون على القرارات التأديبية مؤلف اخر سنخصصه لهذا الموضوع اذا شاء الله و كان للعمر بقية .

اسأل الله عز و جل ان يكون مؤلفا نافعا ، يستفيد منه من يقرأه ، و ان يكون سببا لارساء العدل ، و انصاف المظلوم .

**المستشار الدكتور**

**إسلام احسان**

**الاسكندرية - صيف ٢٠١٤**



**قواعد الطعن على الأحكام الصادرة  
في دعاوى التأديبية**



**قواعد الطعن على الأحكام الصادرة  
في دعاوى التأديبية**

## قواعد الطعن على الأحكام الصادرة فى الدعاوى التأديبية

يصعب الوصول إلى الحقيقة أو ضمان حسن تطبيق القانون وتحقيق أهدافه فى جميع الأحوال بناء على الحكم الصادر لأول مره فى الخصومة التأديبية ، فقد تشوب الحكم التأديبى عند صدوره بعض الأخطاء الإجرائية أو الموضوعية ، أو يتبين بعد صدوره ما يجعله مجافيا للواقع أو القانون ، الأمر الذى يتعين معه فتح باب الطعن فى هذا الحكم .

فالطعن على الحكم هى أداة شرعها القانون للتظلم من حكم القاضى ، وتداركاً لخطأ وقع فيه القاضى ، فالقاضى مهما اتسعت ثقافته وتأكدت نزاهته ، إنسان غير معصوم من الخطأ أو الزلل ، كما ان من حق المتهم دائماً و ابدا ان تنظر الاتهامات المنسوبة اليه امام عدد من القضاة ، ذوى الخبرات المختلفة ، و هو ما يحققه نظر تلك الاتهامات امام درجات متعددة من درجات التقاضى ، وصولاً الى العدالة ، و ضماناً لعدم التعسف معه ، و ادانته دون سند من واقع او قانون .

و تنظم طرق الطعن فى التشريعات الإجرائية الحديثة فى القانون وحده ، الذى يميز فيها بين طرق عادية وطرق غير عادية ، فالطعن على الأحكام من عمل المشرع وحده ، هو الذى يبينها ، و يحدد كيفيتها ، و يوضح اثارها .

### طرق الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية

طرق الطعن فى الأحكام القضائية - بوجه عام - هى الوسائل التى حددها المشرع لامكانية تظلم المحكوم عليه من الحكم الصادر عليه ، و ذلك عن طريق كشف عيوب و اخطاء الحكم القضائى<sup>(١)</sup>.

و الاصل فى قانون المرافعات المدنية و التجارية ان تختلف الطرق العادية ، عن الطرق غير العادية ، فى أنها تعيد طرح الخصومة برمتها من جديد على

---

١ - الدكتور / نبيل اسماعيل عمر ، الوسيط فى قانون المرافعات المدنية و التجارية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، طبعة ٢٠٠١ ، ص ٧٢٥



المحكمة التي أصدرت الحكم ، أو على محكمة أعلى للنظر في موضوعها وفي الحكم الذي فصل فيها ، لتصويب ما عساه يكون من خطأ في تطبيق القانون أو في تقدير الوقائع ، ولذا فهي ذات أثر موقوف ، إذ يترتب على التقرير بها وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه .

و تشترك طرق الطعن جميعاً - عادية كانت أم غير عادية - في أنها لا تجوز إلا في الأحكام الصادرة من المحاكم العادية ، ثم إنها لا تكون إلا في الأحكام دون القرارات أو الأوامر الإدارية التي تصدرها المحاكم ، كقرار تأجيل نظر الدعوى إدارياً أو حجزها للحكم ، وهي لا تجوز أيضاً إلا من خصم في الدعوى ذي مصلحة في إلغاء الحكم أو تعديله ضد خصم فيها قضي له ببعض أو كل طلباته .

فضلاً عن ذلك فهي نسبية الأثر لا يستفيد منها إلا الطاعن وحده ولا ينصرف أثر طعنه إلى غيره من المحكوم عليهم في الدعوى .

و نظراً لعدم صدور قانون الاجراءات التأديبية ، الذي ينظم الاجراءات الخاصة بالدعوى التأديبية منذ تحريكها وحتى صدور الحكم البات فيها ، فانه يطبق في شأن النواحي الاجرائية للدعوى التأديبية ، النصوص القانونية الواردة في قانون مجلس الدولة ، ثم النصوص القانونية الواردة بقانون المرافعات المدنية و التجارية ، و النصوص القانونية الواردة بقانون الاجراءات الجنائية ، التي تتفق و تتلائم و طبيعة الدعوى التأديبية ، و فيما لم يرد بقانون مجلس الدولة ، و هو ما ينطبق على نظر الخصومة التأديبية في مرحلة الطعن ، و لذلك نجد ان المبادئ القانونية العامة لنظرية الطعن على الأحكام بوجه عام ، و التي تتضمن التفرقة بين اثار الطعن بحسب ما اذا كان الطعن بالطرق العادية و الطرق الغير عادية ، من حيث مدى جواز طرح الخصومة برمتها من جديد على المحكمة التي أصدرت الحكم ، أو على محكمة أعلى للنظر في موضوعها ، و غيرها لا تنطبق بذاتها على طرق الطعن على الأحكام الصادرة في دعاوى التأديبية من المحاكم التأديبية ، و انما يوجد اختلاف ناتج عن اختلاف التنظيم القانوني للخصومة التأديبية ، و ان ظلت اوجه التشابه المشتركة موجودة ، و متحققه ، و هو ما سنبينه تفصيلاً لاحقاً .

فما يتشابه فيه الطعن على الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية ، مع المبادئ و القواعد القانونية العامة للطعن على الأحكام القضائية بصفة عامة ، أنها لا تجوز إلا في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، ثم إنها لا تكون إلا في الأحكام دون القرارات أو الأوامر الإدارية التي تصدرها المحاكم كقرار تأجيل نظر الدعوى إدارياً أو حجزها للحكم ، أو إعادة الدعوى التأديبية الى النيابة الإدارية لاستيفاء اجراء معين من اجراءات التحقيق الادارى ، وهي لا تجوز أيضاً إلا من خصم في الدعوى ، ذي مصلحة في إلغاء الحكم أو تعديله ، و ضد خصم فيها قضي له ببعض أو كل طلباته ، وفضلاً عن ذلك فهي نسبية الأثر لا يستفيد منها إلا الطاعن وحده ولا ينصرف أثر طعنه إلى غيره من المحكوم عليهم في الدعوى ، دون ان ينال من ذلك الأثر الاخير ان الدعوى التأديبية من الدعاوى الغير قابلة للتجزئة ، مما ينسحب اثره على جواز ان يستفيد من الطعن احد المتهمين ممن لم يقوم برفع الطعن في الميعاد ، فهذا الأثر قاصر على الاستفادة من الطعن فقط ، اما ان يضار المتهم من الطعن الذى لم يرفع عليه ، فذلك غير جائز بحسب الاصل .

و طرق الطعن في الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية قد توجه الى الاجراءات السابقة على صدور الحكم ، و التى انبنى عليها الحكم ، و قد توجه الى الاجراءات المعاصرة لصدور الحكم ، و قد توجه الى عيوب فى ذات ورقة الحكم نفسه ، كما قد توجه الى عيوب فى مضمون الحكم نفسه اى فى ذات القرار القضائى الصادر حسماً للنزاع<sup>(١)</sup> فى الدعوى التأديبية .

فمن امثلة عيوب الاجراءات السابقة على صدور الأحكام ، العيوب فى صحيفة الدعوى التأديبية او ما يعرف بقرار الاتهام الذى تعده النيابة الإدارية و الذى بموجبه تتم الاحالة الى المحكمة التأديبية المختصة ، و الذى انبنى عليه الحكم الصادر فى الدعوى التأديبية ، مثل التجهيل الوارد فى بيانات قرار الاتهام ، و ذلك بالاخلاق بالبيانات الجوهرية التى استوجبها المشرع ، و التى تتمثل فى ان يتضمن قرار الإحالة او الاتهام الذى يودع قلم كتاب المحكمة التأديبية المختصة بياناً بأسماء العاملين المتهمين وفتاتهم الوظيفية والمخالفات

---

١ - الدكتور / نبيل اسماعيل عمر ، المرجع السابق ، ص ٧٢٧

التأديبية المنسوبة إليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق<sup>(١)</sup>، فالتجهيل في هذه البيانات بأن ترد المخالفات التأديبية بصورة عامة مجهلة في قرار الاتهام يترتب عليها بطلان قرار الاحالة الى المحكمة التأديبية<sup>(٢)</sup> وبالتالي بطلان الحكم القضائي الصادر في الدعوى التأديبية، فقرار الاتهام يجب ان يتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إلى المتهم وهو ما يمثل ضمانة جوهرية للعامل المقدم للمحاكمة التأديبية ليتمكن من المثول أمام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للإدلاء بما لديه من إيضاحات و اوجه دفاع وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع، ولذا فإن إغفاله أو إجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه الغاية منه، يترتب عليه وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم يؤدي إلى بطلانه<sup>(٣)</sup>.

كما ان التجهيل في بيان محل اقامة المتهم المحال الى المحاكمة التأديبية يؤدي الى بطلان اعلان امر الاحالة أو قرار الاتهام، بما يؤدي الى بطلان الخصومة التي صدر فيها الحكم التأديبي، في حين ان خلو قرار الإحالة إلى المحاكمة التأديبية من مواد الاتهام لا يؤدي إلى بطلانه طالما أشير فيه إلى مخالفة واجبات الوظيفة و مقتضياتها<sup>(٤)</sup>.

فبطلان الحكم القضائي لا يترتب الا بسبب عيوب اجرائية سواء اكانت عيوب في صحيفة الدعوى او عيوب في انعقاد الخصومة و الاعلان، او عيوب في اجراءات المحاكمة و النطق بالحكم مثل التعليق بالحكم في جلسة سرية، او خلو ورقة الحكم من الاسباب، اما اذا كان بالحكم خطأ في تقدير الوقائع او في تطبيق القانون، فلا يقال ان الحكم باطل، انما يقال ان الحكم غير عادل او به خطأ في التقدير<sup>(٥)</sup>.

- 
- ١ - المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
  - ٢ - الدكتور / محمد ماهر ابو العنين، الضمانات و الاجراءات التأديبية امام المحاكم التأديبية و مجالس التأديب، الطبعة الثانية، ص ١٣٢
  - ٣ - المحكمة الإدارية العليا، طعن رقم ٣٢٩٠ لسنة ٤٠ ق.ع - جلسة ١٦ / ٣ / ١٩٩٦
  - ٤ - المحكمة الإدارية العليا، طعن رقم ٦٣٦٨ لسنة ٤٤ ق.ع - جلسة ١٥ / ٤ / ٢٠٠١
  - ٥ - الدكتور / نبيل اسماعيل عمر، المرجع السابق، ص ٧٢٨

و طرق الطعن فى الأحكام التأديبية محددة فى القانون على سبيل الحصر ، و هى الطعن بالنقض امام المحكمة الإدارية العليا ، و الطعن بالتماس اعادة النظر، و الطعن بدعوى البطلان الاصلية ، و لكل طريق استعمال خاص ، و شروط معينة يتعين التزامها ، و أحوال محددة ، و الا كان الطعن باطلا و غير مقبول .

و سنخصص لكل طريق من طرق الطعن المشار اليها ، باب مستقل ، نبين فيه كافة الأحكام القانونية المتعلقة به ، و نسأل الله ان يجعل من ذلك الكتاب نافع نفعا محضاً الى الزملاء من رجال القضاء و القانون .



# الباب الأول

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا



الفصل الأول

الأحكام التأديبية التي يجوز الطعن فيها

امام المحكمة الإدارية العليا



## الفصل الأول

### الأحكام التأديبية التي يجوز الطعن فيها

#### أمام المحكمة الإدارية العليا

##### المبحث الأول

##### مفهوم الحكم الصادر في الدعوى التأديبية

تنص المادة ١٩٠ من دستور ٢٠١٣ على أن يتولى مجلس الدولة الفصل في الطعون و الدعاوى التأديبية .

و تنص المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في.....

( ٩ ) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميين بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

(١٢) الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون.

(١٣) الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً.

ونصت المادة (١٥) من القانون المشار إليه ، على أن تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ، ووحدات الحكم المحلي<sup>(١)</sup> ، والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات وبالشركات التي تضمن لها الحكومة حد أدنى من الأرباح، وأعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لقانون العمل ،

---

١ - و يقصد بها وحدات الادارة المحلية حالياً ، و فقا للمصطلح الذي استخدمه المشرع في قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، و هي المحافظات و المدن و القرى و المراكز



وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين والعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد لها قرار من رئيس الجمهورية ممن تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيهاً شهرياً.

وبين من ذلك أن الدستور و قانون مجلس الدولة قد فرق بين الدعوي التأديبية وبين الطعون التأديبية ، ولكنه لم يحدد المقصود من كل منهما فقد خلت نصوصه من تعريف الدعوي التأديبية والطعون التأديبية.

ونرى في هذا الصدد إن الدعوي التأديبية هي دعوي قضائية تقيمها النيابة الإدارية أو الجهة التي أناط بها القانون إقامتها ، وذلك ضد الموظف المتهم مطالبة بإقرار حق الدولة في العقاب التأديبي ، وذلك بتوقيع الجزاء التأديبي عليه ، بواسطة المحكمة التأديبية أو مجلس التأديب المختص بحسب الأحوال<sup>(١)</sup>.

أما الطعن التأديبي فهو دعوي قضائية يقيمها الموظف العام أمام المحاكم التأديبية طالباً منها الحكم بإلغاء القرار التأديبي الصادر من جهة عمله بمجازاته إدارياً.

وبين من ذلك إن هناك إختلاف بين الدعوي التأديبية والطعن التأديبي من عدة وجوه.

أولاً : المدعي في الدعوي التأديبية أمام المحاكم التأديبية هي النيابة الإدارية سواء أقامتها من تلقاء نفسها إعمالاً للمادة ١٤ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون ١٢ لسنة ١٩٨٩ ، أو أقامت بناء على طلب جهة الإدارة أو الجهاز المركزي للمحاسبات ، فالنيابة الإدارية هي وحدها دون سواها التي تختص باقامة ومباشرة الدعاوى التأديبية امام المحاكم التأديبية منذ انشائها عام ١٩٥٨ .

ويلاحظ أن المدعي في الدعوي التأديبية أمام مجالس التأديب فهو السلطة التي أناط بها القانون الإحالة إلى مجلس التأديب ، و المدعي عليه في الدعوي

---

١ - راجع مؤلفنا ، الدفوع التأديبية ، منشأة المعارف ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٣ ، ص ٧

التأديبية فهو الموظف المتهم ، أما المدعي في الطعن التأديبي فهو الموظف ، والمدعي عليه فهو جهة الإدارة .

ثانياً : يختص بنظر الدعوي التأديبية المحاكم التأديبية بمجلس الدولة أو مجالس التأديب ، وذلك إذا أنشأ المشرع في القوانين الوظيفية الخاصة بمجالس لتأديب العاملين بتلك الوظائف .

ويختص بنظر الطعن التأديبي المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بحسبان أنها صاحبة الولاية العامة في نظر الطعن علي القرارات الإدارية والقضائية ، وعلي ذلك لا يجوز مطلقاً الطعن في القرارات التأديبية أمام مجالس التأديب .

ثالثاً : موضوع الدعوي التأديبية المطالبة بتوقيع الجزاء التأديبي علي الموظف المتهم ، أما موضوع الطعن التأديبي فهو المطالبة بإلغاء الجزاء التأديبي الموقع علي الموظف المتهم .

وتتفق الدعوي التأديبية والطعن التأديبي في أن الطعن علي الأحكام الصادرة في كل منهما يكون أمام المحكمة الإدارية العليا .

و من ثم فان الحكم الصادر في الدعوى التأديبية ، هو الحكم الذي يفصل في الدعوى لتى تقيمها النيابة الإدارية ضد الموظف المتهم بارتكاب مخالفات مالية وإدارية .

و لا يقتصر الطعن امام المحكمة الإدارية العليا على الأحكام الصادرة في الدعوى التأديبية فقط ، انما يتسع كذلك ليشمل القرارات التى تصدرها المحاكم التأديبية فى شأن صرف نصف الراتب للموظف الموقوف احتياطياً على ذمة التحقيق عن العمل ، و كذلك قرارات مد الوقف الاحتياطى ، اذ استقرت المحكمة الإدارية العليا على ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن القرارات التى تصدرها المحاكم التأديبية فى شأن طلبات مد الوقف احتياطياً عن العمل و صرف النصف الموقوف صرفه من المرتب بسبب الوقف هى قرارات قضائية وليست قرارات ولائية ، اذ تستمد المحكمة التأديبية ولاية

البت فيها من اختصاصها الأصل بنظر الدعوى التأديبية، بحكم ارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل، ومن ثم تعد هذه القرارات بمثابة الأحكام لقضائية والتي يجوز بهذه المثابة الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانوناً<sup>(١)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ .

## المبحث الثانى

### مواصفات الحكم التأديبى محل الطعن

يشترط فى الحكم محل الطعن ، ان يكون قد فصل فى موضوع الدعوى التأديبية، و ألا يكون بحسب الاصل من الأحكام التى لا تنتهى بها الخصومة التأديبية، باستثناء انواع معينة من الأحكام التى لا تنتهى بها الخصومة التأديبية، و التى اجاز المشرع الطعن عليها استثناء فور صدورها امام المحكمة الإدارية العليا .

و بصفة عامة فانه يجب ان يتم الطعن امام المحكمة الإدارية العليا على الحكم النهائى فقط ، حتى لو احيلت اليها الدعوى التأديبية من محكمة اول درجة دون الحكم النهائى ، اذ لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن دون الحكم النهائى فيها ، اذ ان إلزام محكمة الطعن بحكم الإحالة الصادر من محكمة الموضوع فى هذه الحالة يتعارض مع سلطتها فى التعقيب على هذا الحكم ، الأمر الذى يتجافى مع نظام التدرج القضائى فى أصله و غايته ، يترتب على ذلك عدم جواز إحالة الدعوى التأديبية من محكمة الموضوع إلى المحكمة الإدارية العليا دون الحكم النهائى ، اذا حدث ذلك فإنه لا يكون هناك مجال لإعمال المادة ١١٠ من قانون المرافعات التى تلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها<sup>(١)</sup>

و من ثم فان الاصل ان يتم الطعن على الأحكام الفاصلة فى الدعوى التأديبية ، و يستثنى من هذا الاصل العام حالات محددة اجاز فيها المشرع الطعن على أحكام تصدر فى الدعوى التأديبية رغم انها غير فاصلة فى موضوعها .

و لذلك سنعرض هذا المبحث فى مطلبين

المطلب الاول : الطعن على الأحكام الفاصلة فى موضوع الدعوى التأديبية

المطلب الثانى : الطعن على الأحكام الغير فاصلة فى موضوع الدعوى التأديبية

---

١- المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٢ ق مكتب فنى ٢٦ صفحة

رقم ١٨٣، جلسة ٢٠-١٢-١٩٨٠

## المطلب الاول

### الطعن على الأحكام الفاصلة في موضوع الدعوى التأديبية

لا يكفي فقط للطعن على الحكم ان يكون صادرا من المحكمة التأديبية في الدعوى التأديبية ، بل يشترط ان يكون الحكم محل الطعن حكما فاصلا في موضوع الدعوى التأديبية .

و الحكم يكون فاصل في موضوع الدعوى التأديبية اذا قضى ببراءة المتهم من المخالفات التأديبية المنسوبة اليه ، سواء اكانت براءة كلية عن كافة المخالفات التأديبية المنسوبة اليه ، او كانت براءة جزئية عن عدد من المخالفات التأديبية المنسوبة الى المتهم ، اذ يجوز الطعن على الحكم التأديبي الصادر بالبراءة الجزئية .

مع مراعاة انه في حالة الطعن على الحكم الصادر بالبراءة الجزئية للمتهم ، لا يقتصر الطعن على المخالفات التي قضى فيها بالبراءة فقط ، دون المخالفات التي قضى فيها بادانة الموظف المتهم ، اذ يتناول الطعن قطعاً في هذه الحالة ، كافة المخالفات التأديبية المنسوبة للمتهم ، حتى تلك التي قضى بادانته عنها و وقع الحكم التأديبي عقوبة عليها ، و العلة في ذلك ، انه لا يجوز توقيع اكثر من عقوبة تأديبية واحدة على سائر المخالفات في الدعوى التأديبية الواحدة ، بما يوجب الطعن على العقوبة الموقعة عن بعض المخالفات ، لالغائها لفتح الباب امام المحكمة لتوقيع عقوبة تأديبية جديدة شاملة كافة المخالفات محل الدعوى ، فضلا عن انه عند اختيار العقوبة التأديبية ، يجب ان يراعى جسامه المخالفات التأديبية ، و هو الامر الذي من شأنه ان يجعل من العقوبة السابق توقيعها عن بعض المخالفات غير متناسبة مع كافة المخالفات المنسوبة للمتهم ، عند ترتيب اثر الطعن عليها و الغاء الحكم بالبراءة فيها .

و الحكم يكون فاصل في موضوع الدعوى التأديبية اذا قضى في المخالفات التأديبية المنسوبة للموظف المتهم بالادانة ، و ذلك بتوقيع العقوبة التأديبية على الموظف المتهم ، سواء اكان في الخدمة او ممن انتهت خدمته .

كما ان الحكم يكون جائز الطعن عليه امام المحكمة الإدارية العليا اذا



قضى بعدم قبول الدعوى التأديبية لأى سبب من الاسباب ، مثل بطلان قرار الاحالة الى المحاكمة التأديبية ، لتجهيل بيان المخالفات التأديبية الواردة به ، او لعدم اعلان المتهم بقرار الاحالة ، او لسقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة ، او لعدم جواز نظر الدعوى التأديبية لسابقة الفصل فيها<sup>(١)</sup>

و يراعى انه و لئن كان من الجائز الطعن على الأحكام الصادرة بالبراءة لعيب اجرائى مثل عدم مواجهة المتهم بالمسئولية عن المخالفات التأديبية المنسوبة اليه ، الا ان سلوك سبيل الطعن على هذه الأحكام ليس هو السبيل الوحيد المتاح امام النيابة الإدارية ، اذ يجوز للنيابة اعادة التحقيق في الواقعة و تصحيح العيب الاجرائى المسبب للبطلان و اعادة رفع الدعوى التأديبية طالما لم تسقط بمضى المدة ، و هو ما يقتصر فقط على البراءة لعيب اجرائى ، و ليس على البراءة الموضوعية المتعلقة بثبوت التهمة من عدمه و التى تحوز حجبية الامر المقضى به التى تمنع دون اعادة رفع الدعوى التأديبية عن ذات المخالفات

---

١ - طعنت النيابة الإدارية على العديد من أحكام المحاكم التأديبية الصادرة بعدم قبول الدعوى ، و من ذلك الطعون على الأحكام الصادر من المحكمة التأديبية لوزارتى الصحة و المالية و ملحقاتهما فى الدعوى رقم ٢٢ لسنة ٥٢ ق بجلسته ٢٨ / ٤ / ٢٠١٣ ، و الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٠٤ لسنة ٥٣ ق من المحكمة التأديبية لوزارتى الصحة و المالية و ملحقاتهما بجلسته ٢٥ / ١١ / ٢٠١٢ فيما قضى به من عدم انعقاد الخصومة فى الدعوى لعدم الاعلان ، و الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٨ لسنة ٥٤ ق من المحكمة التأديبية لوزارتى الصحة و المالية و ملحقاتهما بجلسته ٢٧ / ١ / ٢٠١٣ فيما قضى به من عدم انعقاد الخصومة بالنسبة للمحال الثالث فى الدعوى لعدم الاعلان ، و الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ ق من المحكمة التأديبية لوزارتى الصحة و المالية و ملحقاتهما بجلسته ٢٥ / ١١ / ٢٠١٢ فيما قضى به من عدم انعقاد الخصومة لعدم تمام الاعلان ، و الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٢ لسنة ٥٤ ق من المحكمة التأديبية لوزارتى الصحة و المالية و ملحقاتهما بجلسته ٢٥ / ١١ / ٢٠١٢ فيما قضى به من عدم انعقاد الخصومة لعدم الاعلان ، و الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٢٢ لسنة ٥٢ ق من المحكمة التأديبية لوزارتى الصحة و المالية و ملحقاتهما بجلسته ٢٤ / ٢ / ٢٠١٣ فيما قضى به من عدم انعقاد الخصومة فى الدعوى

مرة اخرى امام المحكمة التأديبية ، فلا سبيل لتدارك هذه الأحكام الا بالطعن عليها امام المحكمة الإدارية العليا .

## المطلب الثانى

### الطعن على الأحكام الغير فاصلة فى موضوع الدعوى التأديبية

الاصل انه لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى التأديبية و لا تنتهى بها الخصومة ، إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، و ذلك عدا الأحكام الغير منبهة للخصومة التى اجاز المشرع الطعن عليها مباشرة فور صدورها ، و هى الأحكام الصادرة بوقف الدعوى التأديبية تعليقيا ، و الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص و الإحالة إلى المحكمة التأديبية المختصة ، و فى الحالة الأخيرة يجب على المحكمة المحالة إليها الدعوى أن توقفها حتى يفصل فى الطعن <sup>(١)</sup> امام المحكمة الإدارية العليا .

و سنعرض اولا الى الأحكام الغير فاصله فى موضوع الدعوى التأديبية التى يجوز الطعن عليها ، ثم بعد ذلك سنعرض الى الأحكام الغير فاصله فى موضوع الدعوى التأديبية التى لا يجوز الطعن عليها

### اولا .. الأحكام الغير فاصله فى موضوع الدعوى التأديبية التى يجوز الطعن عليها

يجوز الطعن امام المحكمة الإدارية العليا على الأحكام الصادرة بوقف الدعوى التأديبية تعليقيا ، و الأحكام الصادرة بوقف الدعوى التأديبية جزائيا ، و الأحكام الصادرة بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ، فور صدور هذه الأحكام ، رغم انها أحكام غير فاصلة فى موضوع الدعوى التأديبية ، و ذلك اعمالا للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات

---

١ - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات

## الفرع الاول

### الاحكام الصادرة بوقف الدعوى التأديبية

الاحكام الصادرة بوقف الدعوى التأديبية يجوز الطعن عليها ، فور صدورها ، ووقف الدعوى التأديبية نوعان اما وقفا تعليقا ، واما وقفا جزائيا .

#### اولا .. الطعن على الحكم الصادر بوقف الدعوى التأديبية تعليقا

وقف الدعوى تعليقا معناه عدم السير في خصومة الدعوى الاصلية ، وذلك حين الفصل في مسألة اولية لازمة وضرورية للفصل في الخصومة الاصلية <sup>(١)</sup>

و بذلك يقصد بالوقف التعليقي ايقاف اجراءات النظر في الدعوى الاصلية ، وذلك ، حتى يتم الفصل في مسألة اولية اخرى يتوقف عليها الحكم في الدعوى الاصلية .

وقد نظم المشرع المصري الوقف التعليقي للدعوى القضائية بوجه عام في المادة ١٢٩ من قانون المرافعات والتي تنص على انه في غير الاحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبيا او جوازيا ، يكون للمحكمة ان تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة اخرى يتوقف عليها الحكم ، وبمجرد زوال سبب الوقف يكون للخصوم تعجيل الدعوى ، وهو ما ينطبق على الدعوى التأديبية ، اذ يستطيع القاضي التأديبي ان يحكم بوقف السير في الدعوى التأديبية تعليقا استنادا الى المادة ١٢٩ من قانون المرافعات اذا توافرت لديه مبررات الوقف التعليقي ، اذ ان احكام قانون المرافعات المدنية تسرى على اجراءات التقاضي امام محاكم مجلس الدولة ، استنادا للاحالة التشريعية الواردة بالمادة ٣ من مواد قانون الاصدار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

---

١ - راجع ، بحثنا بعنوان وقف السير في الدعوى التأديبية تعليقا ، المنشور بمجلة النيابة الإدارية ، العدد الحادي عشر ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٣

و من صور الوقف التعليقي للدعوى التأديبية استنادا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات ، وقف الدعوى التأديبية الى حين الفصل في الطعن بعدم دستورية احد القوانين المطعون عليها بعدم الدستورية من المحكمة الدستورية العليا .

كما يجوز للقاضي التأديبي ان يصدر حكم بوقف الدعوى التأديبية تعليقا، استنادا الى المادة ٣٩ من قانون مجلس الدولة ، و التي تنص على انه إذا كان الحكم في دعوى تأديبية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية ، وعلى النيابة الإدارية تعجيل نظر الدعوى بمجرد زوال سبب الوقف .

فانه و لئن كان الأصل استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية ، ألا أن ذلك لا يحول دون أن يترتب على الحكم الجنائي النهائي حجية في مجال التأديب، إذ قضت المحكمة الإدارية العليا انه لا يجوز للحكم التأديبي المجادلة في إثبات واقعة بذاتها سبق للحكم الجنائي حائز لقوة الأمر المقضي أن اثبت وقوعها<sup>(١)</sup>، وهو ما حدا بالمشرع أن ينص صراحة في قانون مجلس الدولة بالمادة ٣٩ الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن إذا رأت المحكمة أن الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو غيرها من الوقائع التي تضمنها التحقيق تكون جريمة جنائية أحالتها إلى النيابة العامة للتصرف فيها وفصلت في الدعوى التأديبية ، ومع ذلك إذا كان الحكم في دعوى تأديبية تتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية ، و قد الزم المشرع المحكمة التأديبية بوقف الدعوى التأديبية تعليقا إلى حين الفصل في الدعوى الجنائية المرتبطة بها ، إذ استخدم المشرع تعبير وجب ، و ليس يجوز ، بما يقطع في المحكمة التأديبية لا تتمتع بسلطة جوازية في ذلك إنما الالتزام بما اوجبه عليها المشرع .

و لا يقصد بالدعوى الجنائية التي يجوز صدور الحكم بوقف الدعوى التأديبية تعليقا حتى الحكم فيها ، الدعوى الجنائية المرفوعة بالفعل امام

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٢ ق ، جلسة ١٩٦٠ / ٩ / ٢١



المحكمة الجنائية المختصة ، اذ ان مفهوم الدعوى الجنائية الصحيح في المفهوم الصحيح لنص المادة ٣٩ من قانون مجلس الدولة ، يشمل التحقيق الجنائي الذي تباشره النيابة العامة ، بالإضافة الى الدعوى الجنائية التي دخلت في حوزة المحكمة الجنائية ، لذلك قضت المحكمة الإدارية العليا ان قضاء هذه المحكمة مستقر على ان وقف الدعوى التأديبية حين الفصل في الشق الجنائي يكون وجوبيا في حالة ما اذا كانت هناك دعوى جنائية قائمة و منظورة عن ذات الوقائع المنسوبة للمخالف في الدعوى التأديبية ، و يتوقف الفصل في الدعوى الاخيرة على الفصل في الشق الجنائي ، الا ان هذا القضاء لا يغفل يد المحكمة التأديبية و لا يقضي على سلطتها التقديرية في ان توقف الدعوى التأديبية اذا ما تبين لها ان هناك تحقيق جنائي ، عن ذات الوقائع المنسوبة للمتهم في المحاكمة التأديبية ، و ذلك تفاديا لما قد يحدث من تعارض بين الحكم التأديبي في حالة صدوره ، و ما قد ينتهي اليه التحقيق الجنائي عن ذات الواقعة ، كما ان الدعوى الجنائية تجد مصدرها و بدايتها اصلا في التحقيق الجنائي الذي قد ينتهي الى حكم جنائي قد يتعارض و الحكم التأديبي<sup>(١)</sup>

يضاف لما تقدم ان الاصل قانونا عدم جواز الزام القاضي التأديبي بتكوين عقيدته من خلال اوراق معينة ، فالامر يندرج ضمن سلطته التقديرية المطلقة في تكوين عقيدته من خلال اوراق الدعوى التي تحت بصره ، و من خلال ما يعرض عليه من ادلة و مستندات ، و الاصل ان تقدير الادلة من الامور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، دون رقابة عليه من محكمة الطعن ، اذ ان اقتناع القاضي التأديبي سند قضاؤه شأنه في ذلك شأن القاضي الجنائي ، و له ان يكون عقيدته كيفما يترأى له من اوراق الدعوى و أدلتها ، فياخذ بما يطمئن اليه و يطرح ما يرى التشكك فيه ، اذ ان أساس الأحكام التأديبية إنما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، فاذا رأى ان عقيدته لم تتكون من خلال ما يعرض عليه من اوراق ، و ان البت في الوقائع المعروضة عليه يقتضي البت في مسأله اوليه معروضه على احدي

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٣٥٧٤ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ٢٧ / ٥ / ٢٠٠٦ ،  
الطعن رقم ٢٤١٩٥ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ٨ / ١٢ / ٢٠١٢

جهات القضاء الاخرى ، فان له ان يوقف السير في الدعوى تعليقيا الى حين البت في تلك المسألة الاولى ، اعمالا للرخصه المقرره له وفقا لحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات ، دون تثريب على حكمه في هذا الصدد .

و قد نظم المشرع وقف الدعوى تعليقيا في قوانين اخرى ، ففى قانون الاجراءات الجنائية ، نص في المادة ٤٥٦ إجراءات جنائية على وقف السير في الدعوى المدنية عند رفع الدعوى الجنائية عن ذات الفعل و حتى يقضى في الدعوى الجنائية.

كما ان المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن قانون السلطة القضائية أوجبت وقف الدعوى حال دفعها بدفع يثير نزاعاً ، تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى ، و التى أوجبت على المحكمة ان رأت لزوماً لذلك قبل الحكم في موضوع الدعوى أن توقفها ، و تحدد للخصم الموجه إليه الدفع ميعاداً يستصدر فيه حكماً نهائياً من الجهة المختصة ، و هو ما يبين صراحة من نص المادة ١٦ المشار اليها و التى نصت على ان إذا دفعت قضية مرفوعة أمام المحكمة بدفع يثير نزاعاً تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى وجب على المحكمة إذا رأت ضرورة الفصل في موضوع الدعوى أن توقفها و تحدد للخصم الموجه إليه الدفع ميعاداً يستصدر فيه حكماً نهائياً من الجهة المختصة و إن لم ترى لزوماً لذلك أغفلت الدفع و حكمت في موضوع الدعوى .

وبصفة عامة تتمتع المحكمة بسلطة تقديرية في القضاء بوقف الدعوى اعمالا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات ، فمرجع الامر كله يرجع لوجدان القاضى وما اذا كان الفصل في المسألة الاولى جدية من عدمة ، و هو ما ينطبق على القاضى التأديبى .

**شروط صدور الحكم بوقف الدعوى التأديبية تعليقيا :**

يشترط لصدور الحكم بوقف الدعوى التأديبية تعليقيا توافر ثلاثة شروط :

اولا .. ان تعرض للمحكمة التأديبية اثناء نظرها الدعوى التأديبية مسألة أولية يجب الحكم فيها اولا ، قبل الحكم في المخالفات المنسوبة الى المتهم في الدعوى التأديبية .



ثانيا .. ان تكون هذه المسألة الاولى جدية ، اى ان يكون البت فيها ابتداء  
ضروريا قبل الفصل فى الدعوى التأديبية .

فيشترط لكى تتمكن المحكمة التأديبية من ايقاف الدعوى التأديبية وقفا  
تعليقا ، ان تكون هناك مسألة اولية يجب الفصل فيها اولا حتى يتمكن القاضى  
التأديبى من الفصل فى الخصومة الاصلية المطروحة امامه ، مثال ذلك ان يحال  
موظف الى المحكمة التأديبية لمحاكمته بتهمة اخلاله بمظهر وظيفته العامة و  
الاساءة لسمعتها لامتناعه عن الانفاق على ابنه بالمخالفة لاحكام القانون ، ثم  
يتبين للقاضى التأديبى ان زوجة الموظف التى اقامت دعوى نفقة صغير ضد  
زوجها ، وفى ذات الوقت رفع الزوج الموظف دعوى انكار نسب هذا الصغير ،  
وفى هذه الحالة نكون امام اولية تتمثل فى دعوى انكار النسب ، فيجب على  
القاضى التأديبى فى هذه الحالة ان يوقف نظر دعوى التأديبية الى حين الفصل  
فى دعوى النسب .

ثالثا .. ان تخرج المسألة الاولى عن اختصاص المحكمة التأديبية ، ومن ثم  
يجب انتظار الفصل فى المسألة الاولى من الجهة المختصة.

ويجب لصدور الحكم بالوقف التعليقى ان تكون المسألة الاولى ليست من  
اختصاص المحكمة التى تنظر موضوع الدعوى الاصلية ، وذلك لان المسألة  
الاولية لو كانت من اختصاص المحكمة التى تنظر المسألة الموضوعية لوجب  
عليها ان تظم الدعوتين وتفصل فى المسألة الاولى اولا ثم تتولى الفصل فى  
المسألة الموضوعية فيما بعد دون حاجة الى وقف الدعوى تعليقا ، وهو ما  
اكدت عليه محكمة النقض من ان مناط الحكم بوقف الدعوى ان تكون هذه  
المسألة خارجة عن اختصاص المحكمة الوظيفى او النوعى .

فاذا احيل موظف عام الى المحكمة التأديبية بتهمة انه مارس الزنا مع سيدة  
اجنبية عنه ، فدفع المتهم امام المحكمة التأديبية بأن هذه السيدة زوجته ، و ان  
علاقته بها شرعية ، و كان البت فى صحة عقد الزواج ، من المسائل الاولى التى  
تدخل فى اختصاص محكمة الاسرة وحدها ، و كان البت فى هذه المسألة  
الاولية ضرورى للحكم فى الدعوى التأديبية المقامه ضد المتهم عن المخالفة  
المشار اليها بالوصف المادى السابق ، هنا يجب على القاضى التأديبى ان يقضى

بوقف السير في الدعوى التأديبية حتى يصدر الحكم من محكمة الاسرة في صحة عقد الزواج ، استنادا الى المادة ١٢٩ من قانون المرافعات .

او في حالة إحالة احد القوانين المطبقة على الدعوى التأديبية الى المحكمة الدستورية العليا ، للفصل في دستوريته ، يحكم في هذه الحالة بوقف الدعوى التأديبية تعليقاً لحين الفصل في المسالة الاولى المتعلقة بدستورية القانون الذي يخرج الفصل فيها عن نطاق اختصاص المحكمة التأديبية .

رابعا .. في حالة الوقف التعليقى للدعوى التأديبية لحين الفصل في الدعوى الجنائية ، يشترط ان تكون المخالفات محل الدعوى التأديبية مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بموضوع الدعوى الجنائية ، وذلك اما عن طريق ان تكون المخالفات التأديبية هي ذات الوقائع المشككة للجريمة الجنائية موضوع الدعوى الجنائية ، او ان تكون وثيقة الصلة بالجرائم الجنائية<sup>(١)</sup>

لذلك قضى بأنه يشترط لوقف الدعوى التأديبية لحين الفصل في الدعوى الجنائية ، وجود مبرر لهذا الوقف ، بأن يكون سبب الدعويين واحدا ، بحيث يكون الفصل في المخالفة التأديبية يتوقف على الحكم في الجريمة الجنائية التى تشكّلها ذات الافعال المادية<sup>(٢)</sup>

**مدى جواز وقف الدعوى التأديبية تعليقاً انتظاراً لصدور حكم محكمة النقض فى الدعوى الجنائية :**

لا شك ان التفسير الصحيح لنص المادة ٣٩ من قانون مجلس الدولة ، هو ما يؤدى الى بلوغ الهدف والغاية من القاعدة القانونية الواردة بهذه المادة ، فى ضوء ما سبق و ان ارسنه المحكمة الإدارية العليا من مبادئ قضائية على مدار اكثر من ستين عاما منذ انشاء المحاكم التأديبية فى مصر عام ١٩٥٨ .

فالاصل ان الدعوى التأديبية مستقلة عن الدعوى الجنائية ، ولذلك

---

١ - راجع ، بحثنا بعنوان وقف السير فى الدعوى التأديبية تعليقاً ، سابق الإشارة اليه ، ص ٥٥

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٢٨ ق ، جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٨٦

أكدت المحكمة الإدارية العليا منذ بواكير احكامها انه يجوز لجهة الادارة توقيع الجزاء التأديبي دون انتظار نتيجة المحاكمة الجنائية<sup>(١)</sup>

و كان الهدف من ارساء ذلك المبدأ ، ما ادركته المحكمة الإدارية العليا - قبل المشرع - من ان سرعة البت في المسئولية التأديبية امر تقتضيه ضرورات حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد ، وهو ما يؤمنه و يحققه ، سرعة انزال الجزاء التأديبي على الموظف الذي ثبت مسئوليته التأديبية .

و لعل ذلك الهدف ، هو ما دفع المشرع في الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من قانون مجلس الدولة الى ان ينص على ان الاصل ان المحكمة التأديبية تفصل في الدعوى التأديبية ، حتى لو شكلت الوقائع جريمة جنائية ، و رأت المحكمة التأديبية ابلاغ النيابة العامة بها ، فامر صراحة في عبارات جازمة بانه إذا رأت المحكمة أن الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو غيرها من الوقائع التي تضمنها التحقيق تكون جريمة جنائية ، أحالتها إلى النيابة العامة للتصرف فيها وفتعين صيانتها صلت في الدعوى التأديبية .

إذا كان ما تقدم هو الاصل العام ، الا ان هناك ضرورات قانونية اخرى يتعين مراعاتها ، تتمثل في وجوب عدم التعارض و التضارب بين الأحكام القضائية الصادرة في الدعاوى الجنائية ، و الدعاوى التأديبية ، عن ذات الموضوع .

و لمنع حدوث ذلك التعارض ، نص المشرع في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ على انه إذا كان الحكم في دعوى تأديبية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية .

و من ثم بات من الملائم التوفيق بين المبدأين المشار اليهما ، مبدأ ضرورة حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد ، بما يقتضيه من سرعة البت في المسئولية التأديبية ، و مبدأ وجوب عدم التعارض و التضارب بين الأحكام القضائية الصادرة في الدعاوى الجنائية ، و الدعاوى التأديبية

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٩ ق ، جلسة ١٨ / ١ / ١٩٦٤ ،  
المستشار الدكتور / محمد ماهر ابو العنين ، الضمانات و الاجراءات التأديبية امام  
المحاكم التأديبية و مجالس التأديب ، الطبعة الثانية ، طبعة نقابة المحامين ، ص ٢١٦

لتحقيق هذا التوازن و لبلوغ الغاية الصحيحة من قصد المشرع في المادة ٣٩ من قانون مجلس الدولة ، يتعين تفسير عبارة الفصل في الدعوى الجنائية ، المنصوص عليها بالمادة ٣٩ ، بأنه يقصد بها صدور الحكم الجنائي النهائي في الدعوى الجنائية .

فالحجبة مقررّة للحكم الجنائي النهائي ، وهو ذلك الحكم الذي لا يقبل الطعن فيه بالمعارضة أو الإستئناف حتي ولو كان قابلاً للطعن فيه بطريق النقض ، وحتى لو كان الحكم قابلاً للطعن فيه عن طريق التماس إعادة النظر ، فإن ذلك لا يحول دون وصفه بأنه حكم نهائي ، لأن التماس إعادة النظر هو طريق غير عادي يسمح به القانون لتصحيح الأخطاء الجسيمة التي تشوب الأحكام الباتة ، من أجل ضمان حسن تحقيق العدالة ، ولذلك فإن الحكم الجنائي النهائي يتمتع بحجبة أمام السلطات التأديبية إذا كان صادراً من محكمة الجنايات أو من محكمة الجنح المستأنفة بحسبان أن أحكامهما نهائية ، وذلك حتي لو كانت تلك الأحكام قابلة للطعن فيها بالنقض أو بالتماس إعادة النظر ، فالسلطات التأديبية تتقيد بحجبة الحكم الجنائي النهائي دون انتظار نتيجة ما تقضي به من محكمة النقض .

**الدعوى التأديبية التي لا يجوز فيها الحكم بوقف الدعوى**  
**تعليقياً :**

الدعوى القضائية بوجه عام ، يكون موضوعها طلب قضائي يرفع الى المحكمة المختصة لنظره ، و الفصل فيه .

و قد يكون موضوع الطلب القضائي محل الدعوى التأديبية ، هي طلب صرف نصف راتب المتهم الموقوف احتياطياً عن العمل على ذمة التحقيق ، و طلب مد الوقف الاحتياطي لأكثر من ثلاثة اشهر ، و هي طلبات قضائية نظمها المشرع في المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة و التي تنص على ان يصدر رئيس المحكمة التأديبية قراراً بالفصل في طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانوناً .



و قد اضحى الاختصاص بالبت في تلك الطلبات القضائية للمحكمة التأديبية بكامل تشكيلها و ليس لرئيس المحكمة وحده ، اذ نسخت المادة ٨٣ من قانون العاملين المدنيين بالدولة <sup>(١)</sup> الحكم الوارد بالمادة ١٦ من قانون مجلس الدولة .

ووفقا للمادة ٨٣ فان لكل من السلطة المختصة ورئيس هيئة النيابة الإدارية حسب الأحوال ، أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف ، ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم ~~صرف~~ <sup>من نصف أجره</sup> ~~تقريباً~~ من أجره فإذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه ، وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليها ، فإذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الأجر كاملاً ، فإذا برئ العامل حفظ التحقيق معه أو جوزى بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره فإن جوزى بجزاء أشد تقرر السلطة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الأجر الموقوف صرفه ، فإن جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز أن يسترد منه في هذه الحالة ما سبق أن صرف له من أجر .

و نحن نرى انه في ضوء طبيعة المواعيد التي حددها المشرع للبت في الطلبات القضائية المتعلقة بمد الوقف الاحتياطي ، و صرف نصف الراتب ، فان هذه الدعاوى تعد من قبيل الدعاوى المستعجلة ، بطبيعتها التي يجب الفصل فيها في مواعيد محددة .

و من ثم لا يجوز الوقف التعليقي فيها ، تطبيقاً للقواعد العامة في الدعاوى المستعجلة ، حيث ان وقف هذه الدعاوى يناقض فكرة الاستعجال

١ - مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣



الوارد في هذه الدعاوى القضائية ، ومن ثم فلا يجوز الوقف التعليقي في طلب صرف نصف الراتب للموظف الموقوف احتياطيا عن العمل على ذمة التحقيق ، كما لا يجوز الوقف التعليقي في دعوى مد الإيقاف الاحتياطي عن العمل .

### اثار الحكم بوقف الدعوى التأديبية تعليقيا :

يترتب على وقف الدعوى تعليقيا إيقاف الخصومة الأصلية المنظورة امام المحكمة وما يتبعها من اجراءات ، وكذلك وقف كافة المواعيد .

و إيقاف الخصومة الأصلية معناه ارجاء الفصل في الخصومة الأصلية لحين الفصل في المسألة الاولى من المحكمة المختصة ، ولا يجوز لاي خصم اتخاذ اي اجراء فيها والا كان باطلا .

كما يترتب على الحكم بوقف الدعوى التأديبية ، وقف كافة المواعيد المتعلقة بتقادم المخالفات التأديبية موضوع الدعوى التأديبية ، وبذلك تتميز الدعوى التأديبية عن الدعوى الجنائية التي لا توقف في جميع الأحوال اعمالا لما نصت عليه المادة ١٦ من قانون الاجراءات الجنائية والتي نصت على انه لا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لاي سبب كان .

فالمحكمة الإدارية العليا استقرت على خلاف ذلك بالنسبة للدعوى التأديبية إذ أرست المحكمة مبدأ مفاده انه إذا قررت المحكمة التأديبية وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل في الدعوى الجنائية فان مقتضى هذا الإيقاف وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية مهما طالت مدة الإيقاف ، إذا أن من شأن هذا الإيقاف غل يد النيابة الإدارية عن الاستمرار في مباشرة الدعوى التأديبية ويجعل اتخاذ إجراءات السير فيها مستحيلة إلى أن يتم الفصل في الاتهام الجنائي الذي علقت عليه المحكمة التأديبية نظر الدعوى التأديبية ، و لا يجوز التعلل بنص المادة ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية إذ انه فضلاً عن أن نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوي على نص مماثل فان القضاء التأديبي كأصل عام لا يتقيد بأحكام قانون العقوبات أو الإجراءات الجنائية انما يستهدي بهما بما يتلائم وطبيعة الدعوى التأديبية .

تأكيداً لذلك قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه إذا استحال على جهة الإدارة أو النيابة الإدارية لسبب عارض اتخاذ الإجراءات التأديبية أو السير منها ، فإن القرينة التي قامت عليها سقوط الدعوى التأديبية تنتفي ، ويقتضى ذلك وقف سريان مده سقوط الدعوى التأديبية طالما قد استحال السير في إجراءاتها وذلك إلى أن تزول أسباب هذه الاستحالة<sup>(١)</sup>

وقضت بأن مقتضى إيقاف الدعوى إعمالاً لحكم المادة ٣٩ / ٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ / ١٩٧٢ أن يؤدي إلى إيقاف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية مهما طال مده الإيقاف ، وتأسيساً على أن النيابة الإدارية تكون في هذه الحالة مشلولة عن تحريك الدعوى التأديبية ، ولما كان ذلك ، فإذا كان الحكم قد خالف ذلك وذهب غير ذلك المذهب اذ قضى بسقوط الدعوى التأديبية مد فتره وقف السير في الدعوى تعليقاً ، وهى فتره تغل فيها يد النيابة الإدارية من اتخاذ إجراءات في الدعوى لكونها منظورة أمام المحكمة التأديبية وبحوزة المحكمة التأديبية ، فانه يكون قد خالف القانون ، بما يكون معه جديراً بالإلغاء<sup>(٢)</sup> .

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بأن للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى إلا أن هذا لا يعنى إضفاء صفة القرار الولائي على القرار الصادر من المحكمة بوقف الدعوى أو تجريدته من طبيعته كحكم قضائي وإن صدر خلال نظر الدعوى ، دون أن ينهى الخصومة - دليل ذلك المادة ٢١٢ من ذات القانون - فبعد أن حظرت الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها استثنت أحكاماً معينة من بينها الأحكام الصادرة بوقف الدعوى ، نتيجة ذلك انه يجوز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى للفصل في مسألة أولية ، هذا الحكم حكم قطعي يجوز الحجية على نحو يمنع المحكمة التي أصدرته من العدول عنه لمعاودة النظر في الدعوى إلى أن يبت في المسألة الأولية ، ومن ثم فان مطالبة الخصوم بتعجيل الدعوى قبل صدور الحكم النهائي في المسألة الأولية

١ - المحكمة الإدارية العليا - الطعن ٩٢٢ / ٣٢ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٨٨

٢ - المحكمة الإدارية العليا - الطعن ١٨ / ١٠ ق جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٧٥

يتعارض مع حجية الحكم الصادر بالوقف ، و يترتب على ذلك أن مواعيد سقوط الدعوى وانقضائها لا تسرى على هذه الحالة إلا بعد صدور الحكم النهائي في المسألة المعلق عليها الحكم ، وبذلك فإن الحكم التعليقي يعتبر مانعاً قانونياً من سريان مدة السقوط أو مدة انقضاء الخصومة ، فالمرجع جعل تعجيل الدعوى في حالة الوقف التعليقي لاحق على صدور الحكم في تلك المسألة بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٩ ، هذا النص يعتبر قيداً على نص المادة ١٤٠ مرافعات الخاص بانقضاء الخصومة في جميع الأحوال بمضي ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها<sup>(١)</sup>

**احكام المحكمة الإدارية العليا التي تجيز الطعن على الحكم الصادر بوقف الدعوى التأديبية تعليقاً فور صدوره :**

تعددت أحكام المحكمة الإدارية العليا التي اجازت الطعن على الأحكام الصادرة بوقف الدعوى التأديبية تعليقاً فور صدورها<sup>(٢)</sup>

**ثانياً .. الطعن على الحكم الصادر بوقف الدعوى التأديبية جزائياً**

**التنظيم القانوني لوقف الدعوى جزائياً**

تنص المادة ٩٩ من قانون المرافعات على أنه تحكم المحكمة علي من يتخلف من العاملين بها أو من الخصوم عن إيداع المستندات أو عن القيام بأي إجراء من إجراءات المرافعات في الميعاد الذي حددته له المحكمة بغرامة لا تقل عن أربعين جنيه ولا تجاوز أربعمائة جنيه ويكون ذلك بقرار يثبت في محضر الجلسة له ما للأحكام من قوة تنفيذية . ولا يقبل الطعن فيه بأي طريق ولكن للمحكمة أن تقبل المحكوم عليه من الغرامة كلها أو بعضها إذا أبدى

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، طعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٩ ق.ع - جلسة ١٩٩٥ / ١٢ / ٢٦ ،

سنة المكتب الفني ٤١ الجزء الأول ص ١٧٥ ، القاعدة رقم ٢٢

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٣ ق.ع - جلسة ١٩٩٠ / ٥ / ٢٦ ،

الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٥ ق.ع - جلسة ١٩٩٤ / ٢ / ٢٢ ، الطعن رقم ١٠٣٠

لسنة ٣٦ ق.ع - جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٩

عذرا مقبولا ، ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز شهرا بعد سماع أقوال المدعى عليه ، وإذا مضت مدة الوقف ولم يطلب المدعى السير في دعواه خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهائها ، أو لم ينفذ ما أمرت به المحكمة حكمت المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن .

و يبين من ذلك انه إذا تخلف المدعى عن إيداع مستنداته في الميعاد ، أو عن تنفيذ أي إجراء كلفته به المحكمة ، فانه حرصا على عدم إطالة أمد التقاضي ، فان المشرع اجاز للمحكمة أن توقف الدعوى جزاءً ، وبعد أن تسمع أقوال المدعى عليه و أن تثبت موافقته على الوقف ، و ذلك حتى لا يضار المدعى عليه من الوقف .

و نظرا لانه لم ينص القانون على منع الطعن في قرار الوقف ، لذلك يجوز الطعن فيه من المدعى ، و من المدعى عليه إذا لم تكن المحكمة قد سمعت أقواله ، أو كانت قد سمعت و لم يوافق على الوقف ، و لكن يمتنع علي المدعى عليه الطعن إذا كان قد سبق و أن وافق على الوقف .

و قد نص على الوقف الجزائي في المادة ٩٩ مرافعات والتي استحدثت في الفقرة الثالثة حكماً بوجوب تعجيل الدعوى خلال ثلاثين يوماً تبدأ من اليوم الذي تنتهي فيه مدة الوقف و أوجب على المحكمة في حالة تعجيلها بعد انقضاء هذه المدة الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، كما أوجب عليها الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن في حالة عدم تنفيذ المدعى ما أمرت به المحكمة بعد أن كان هذا الأمر جوازياً للمحكمة في المادة قبل تعديلها .

و الحكم بجزاء اعتبار الدعوى كأن لم تكن ، يقع إذا فات ميعاد المحدد بعد انتهاء مدة الوقف ، و لم تقم النيابة الإدارية بصفتها المدعي في الدعوى التأديبية بكل من الاجرائين المتلازمين التاليين ، الاول لم تقم النيابة الإدارية بوصفها المدعي بطلب السير في دعواها التأديبية التي اقامتها امام المحكمة التأديبية ، الثاني لم تنفذ النيابة الإدارية ما أمرت به المحكمة و كان هو السبب في الحكم بوقف الدعوى وقفاً جزائياً .



## كيفية تعجيل نظر الدعوى التأديبية بعد انتهاء مدة الوقف الجزائي:

وفقا لما نصت عليه المادة ٩٩ من قانون المرافعات ، فإنه يجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة ، أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تجاوز شهرا بعد سماع أقوال المدعى عليه . وإذا مضت مدة الوقف ولم يطلب المدعى السير في دعواه خلال الخمسة عشر يوم التالية لانتهائها ، أو لم ينفذ ما أمرت به المحكمة حكمت المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن .

كما تنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات على أنه في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، وبمجرد زوال سبب الوقف يكون للخصوم تعجيل الدعوى.

و يبين من ذلك جليا ان تعجيل الدعوى من الوقف يكون على عاتق الخصوم ، بدلا من قلم الكتاب كما ينص قانون المرافعات القديم.

ويلاحظ ان تعجيل الدعوى بعد وقفها اتفاقاً يقتضى اتخاذ إجراءين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تستأنف الدعوى سيرها أمام المحكمة، و إعلان الخصم بهذه الجلسة و بشرط أن يتم الإعلان صحيحاً قبل انتهاء الثانية أيام التالية لانتهاء مدة الوقف، و لا ينال من ذلك ما تنص عليه المادة ٦٣ مرافعات و لا المادة ٦٧ مرافعات، فلا يلتزم قلم الكتاب بتسليم صحيفة التعجيل لقلم المحضرين و إنما يكون لصاحب الشأن بعد تقديم الصحيفة لقلم الكتاب أن يتسلمها ليقدمها لقلم المحضرين لإعلانها و ذلك باعتباره أمر تفرضه طبيعة الأجل القانوني القصير الذي حدده المشرع و الجزء الذي رتبته على تجاوزه دون الإعلان.

و قد قضت المحكمة الإدارية العليا حديثا ، باعتبار طعن النيابة الإدارية كأن لم يكن لعدم قيام النيابة الإدارية بتعجيل الطعن بعد انقضاء مدة الوقف

الجزائي الذي قضت به المحكمة ، بالمخالفة للمواعيد الواردة بحكم المادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية<sup>(١)</sup>

كما قضى بأنه اذا قضت المحكمة الإدارية العليا بجلسة ٢٠١٣ / ٧ / ١ بوقف الطعن المقام من النيابة الإدارية شهرا لتخلف النيابة عن تقديم تحقيقات النيابة العامة في القضية رقم ١٠٧٨ لسنة ٢٠١٠ اسوان و مذكرة النيابة العامة بشأن التصرف في الواقعة محل الواقعة المنسوبة للمطعون ضدهم ، ، اذ انقضت المدة المقررة قانونا في المادة ٩٩ من قانون المرافعات دون ان تنهض النيابة الإدارية الى تنفيذ قرار المحكمة ، فلا معدى من اعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٩ من قانون المرافعات و القضاء باعتبار الطعن كأن لم يكن<sup>(٢)</sup>

و في حكم هام و حديث للمحكمة الإدارية العليا ، قضت باعتبار الطعن كأن لم يكن ، لعدم قيام النيابة الإدارية بتعجيل نظر الطعن بعد زوال مدة الوقف الجزائي ، لعدم قيام النيابة الإدارية بتعجيل الطعن بموجب صحيفة تعجيل غير مستوفاة البيانات التي اوجبتها المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة<sup>(٣)</sup> ، و التي تنص على ان يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محامى من المقبولين أمامها ، ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالأسباب التي بنى عليها الطعن ، وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بطلانه .

و لذلك نين صيغة طلب تعجيل نظر الدعوى التأديبية بعد صدور الحكم بوقفها جزائيا ، و صيغة طلب تعجيل نظر الطعن على حكم صادر من المحكمة التأديبية امام المحكمة الإدارية العليا بعد صدور الحكم بوقف الطعن جزائيا.

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٤١٤٠ لسنة ٥٥ ق عليا ، جلسة ٢٠١٣ / ٨ / ٢٤

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٨٣٢٤ لسنة ٣٥ ق ، جلسة ٢٠١٣ / ١٠ / ٢٦

٣ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٢٨٦٩ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ٢٠١٣ / ١ / ٢٦



## صيغة طلب تعجيل نظر الدعوى التأديبية

### بعد صدور الحكم بوقفها جزائيا

انه في يوم الموافق

بناء على طلب السيد المستشار / نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية ، مدير فرع  
ادارة الدعوى التأديبية ب . . . . .

أنا محضر المحكمة التأديبية ----- قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه  
وأعلنت :-

السيد / ----- المقيم -----

### واعنته بالآتي

أقامت النيابة الإدارية ضد المعلن إليه الدعوى التأديبية الماثلة رقم ----  
لسنة ---- أمام المحكمة التأديبية بموجب قرار الاتهام المؤرخ ، وطلبت  
في ختام قرار الاتهام بتوقيع العقوبة التأديبية اللازمة على المعلن إليه المحال الى  
المحاكمة التأديبية.

وبجلسة ----- قررت المحكمة التأديبية وقف الدعوى التأديبية  
وقفا جزائيا لمدة ---- وذلك لعدم تنفيذ قرارات المحكمة .

وحيث تنص المادة ٩٩ من قانون المرافعات على أنه ( ويجوز للمحكمة  
بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز  
شهرًا بعد سماع أقوال المدعى عليه وإذا مضت مدة الوقف ولم يطلب المدعى  
السير في دعواه خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهائها ، أو لم ينفذ ما أمرت  
به المحكمة حكمت المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن ) .

وهو الأمر الذى يحق معه للطالب تعجيل الدعوى التأديبية من الإيقاف  
الحاصل بـ/جلسة ---- كقرار المحكمة وخلال شهر من تاريخ انتهاء مدة  
الوقف الجزائي

## بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه إلى حيث  
المعلن إليه وسلمته صورة من هذا الإعلان وكلفته بالحضور أمام محكمة  
التأديبية ب..... الكائن مقرها ----- وذلك بجلستها التي ستعقد علنا  
يوم ----- من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم بمجازاته  
تأديبيا عن المخالفات المنسوبة اليه بقرار الاتهام المودع في الدعوى رقم  
لسنة ق .

**صيغة طلب تعجيل نظر الطعن على حكم صادر من المحكمة التأديبية  
امام المحكمة الإدارية العليا بعد صدور الحكم بوقف الطعن جزائيا**

انه في يوم الموافق

بناء على طلب السيد / رئيس النيابة ، نائبا عن السيد المستشار رئيس هيئة  
النيابة الإدارية

أنا محضر المحكمة التأديبية ----- قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه  
وأعلنت :-

السيد / ----- المقيم -----

**وأعنته بالآتي**

أقامت النيابة الإدارية ضد المعلن إليه الطعن رقم لسنة ق امام  
المحكمة الإدارية العليا ، للطعن على حكم المحكمة التأديبية في الدعوى  
التأديبية رقم ---- لسنة ---- الصادر بجلسة ، والمحكوم فيه ببراءة  
المعلن اليه من المخالفات المنسوبة اليه بموجب قرار الاتهام المؤرخ ، و  
طلبت في ختام تقرير الطعن المؤرخ إلغاء الحكم المطعون فيه ، والحكم  
مجددا بتوقيع العقوبة التأديبية اللازمة على المعلن اليه ، وذلك للأسباب المبينة  
بتقرير الطعن وحاصلها .....

وبجلسة ----- قررت المحكمة الإدارية العليا وقف الطعن  
وقفا جزائيا لمدة ---- وذلك لعدم تنفيذ قرارات المحكمة .

وحيث تنص المادة ٩٩ من قانون المرافعات على أنه ( ويجوز للمحكمة  
بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز  
شهرًا بعد سماع أقوال المدعى عليه وإذا مضت مدة الوقف ولم يطلب المدعى  
السير في دعواه خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهائها ، أو لم ينفذ ما أمرت  
به المحكمة حكمت المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن ) .

وهو الأمر الذي يحق معه للطالب تعجيل نظر الطعن من الإيقاف

الحاصل بجلسة ----- كقرار المحكمة وخلال شهر من تاريخ انتهاء مدة  
الوقف الجزائي

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه إلى حيث  
المعلن إليه وسلمته صورة من هذا الإعلان وكلفته بالحضور أمام المحكمة  
الإدارية العليا .... الكائن مقرها ----- وذلك بجلستها التي ستعقد  
علنا يوم ----- من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم بالغاء  
الحكم المطعون فيه ، و الحكم مجددا بتوقيع العقوبة التأديبية اللازمة على المعلن  
إليه ، عن المخالفات المنسوبة إليه بقرار الاتهام المودع في الدعوى رقم  
لسنة ق .

## مدى جواز الطعن على الحكم الصادر بوقف الدعوى التأديبية جزائيا :

ولئن كانت المحكمة الإدارية العليا قد ترددت في احكامها حول مدى جواز الطعن استقلالا على الحكم الصادر بوقف الدعوى جزائيا فور صدوره، اذ قضت في الطعن رقم ١١٩١ لسنة ١٢ ق بجلسة ١١/٢٣/١٩٨٦ الى ان الامر الذي تصدره المحكمة بوقف الدعوى جزائيا حكم قضائي يجوز الطعن فيه استقلالا امام المحكمة الإدارية العليا، الا انها انتهت اخيرا الى ان الحكم بوقف الدعوى لا يعتبر حكما قضائيا بالمعنى الصحيح للاحكام لانه لا يفصل في خصومة قضائية بقضاء له مقومات و خصائص الأحكام القضائية بها يعنى انه لا يمكن الطعن فيه على استقلال<sup>(١)</sup>

ولئن كان الامر على هذا النحو محل خلاف في الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية العليا، فانه بغض <sup>النظر</sup> عن صحة ايا من الاتجاهين المشار اليهما، سواء الذي خلص الى جواز الطعن على هذه الأحكام فور صدورها، او الذي انكر جواز ذلك، فإن الواقع العملي يرجح الاتجاه القائل بعدم جواز الطعن على هذه الأحكام فور صدورها من المحكمة التأديبية، اذ لا فائدة من وراء هذا الطعن، نظرا لقصر مدة الوقف الجزائي الذي يكون عادة في حدود مدة شهر، بالنظر الى المدة التي سيستغرقها نظر الطعن على ذلك الحكم امام المحكمة الإدارية حتى الحكم فيه والتي قد تصل الى سنوات، فمدة نظر الطعن و الفصل فيه ستستغرق حتما مدة تزيد على مدة الوقف الجزائي، الامر الذي يضحى معه رفع الطعن اجراء غير منتج على الاطلاق.

---

١ - المحكمة الإدارية العليا، الطعن ٩٢١٠ لسنة ٣٣ ق، جلسة ٢٨/٥/١٩٨٨

## الفرع الثانى

### الاحكام الصادرة بعدم الاختصاص

يجوز الطعن على الأحكام الصادرة بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى التأديبية فور صدورها ، و ذلك امام المحكمة الإدارية العليا ، ، سواء أكان مبنى عدم الاختصاص ، عدم الاختصاص الولائى او النوعى او المحلى .

#### أحوال الحكم بعدم الاختصاص الولائى للمحاكم التأديبية :

المشرع الدستورى المصرى فى ظل أحكام دستور ١٩٧١ اجاز للمشرع العادى ان يحدد اختصاص الهيئات القضائية<sup>(١)</sup> ، و هو ما يمكن معه للمشرع العادى ان يسند الاختصاص بنظر الدعوى التأديبية الى اية جهة .

وبذلك فان الأصل العام هو إسناد ولاية الفصل فى الدعاوى التأديبية إلى المحاكم التأديبية بمجلس الدولة ، و هو ذات الاصل الذى استمر فى ظل دستور ٢٠١٢ و دستور ٢٠١٣ اذ على الرغم من ان هذين الدستورين لم يعقدا الاختصاص للمحاكم التأديبية وحدها دون غيرها بنظر الدعاوى التأديبية ، و لم يقررا ذات الحكم بتفويض المشرع العادى بتحديد اختصاص الهيئات القضائية على نحو ما اتجه دستور ١٩٧١ ، الا ان الاصل العام فى الاختصاص بنظر الدعاوى التأديبية ظل معقودا للمحاكم التأديبية ويجوز إستثناء من ذلك الأصل العام إسناد ولاية الفصل فى الدعاوى التأديبية إلى جهات أخرى سواء اكانت محاكم قضائية او هيئات ذات اختصاص قضائى مثل " مجالس التأديب "<sup>(٢)</sup>

فيجوز اذن إستثناء من الأصل العام إسناد ولاية الفصل فى الدعاوى التأديبية إلى هيئات ذات اختصاص قضائى مثل " مجالس التأديب " ، و ذلك شريطة أن تكون تلك المجالس التأديبية قد تم إنشاؤها بقانون وليس بأداة

---

١ - المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩ ق ، دستورية ، جلسة

٢٠٠٠ / ٩ / ٩

٢ - مؤلفنا ، الدفوع التأديبية ، منشأة المعارف ، ٢٠١٢ ، ص ١٦ .



تشريعية أدنى من القانون ، فلا يجوز إنشاء مجلس تأديب بقرار إداري وإلا كان مجلس التأديب باطل ، وتبطل بالتالي إجراءات المحاكمة التأديبية التي تتم أمامه ، وتبطل كافة القرارات التأديبية الصادرة عنه ، ولا تترتب على هذه القرارات التأديبية أية آثار .

فالقاعدة أذن هي إنه لا يجوز إنشاء مجلس تأديب إلا بقانون ينص صراحة على ذلك ، فولاية الهيئات القضائية لا يجوز تحديدها منحاً أو نزحاً ، إنشاءً أو إلغاءً إلا بقانون ، إعمالاً للمادة ١٦٧ من دستور ١٩٧١ التي أناطت بالقانون وحده لتحديد اختصاصات الهيئات القضائية ، وهو ما نصت عليه المادة ٥٠ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ / ٣ / ٢٠١١ ، بذلك يكون ذلك الإختصاص محتجزاً دستورياً للمشرع العادي لتنظيمه بقانون ، ولا يجوز للائحة تنظيم ذلك الإختصاص .

أكدت ذلك المحكمة الإدارية العليا إذ قضت بأن " الولاية العامة لتأديب العاملين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ، والعاملين بالهيئات العامة ، هذه الولاية معقودة للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة ، وبالتالي لا يجوز نقل هذا الإختصاص في التأديب لأي جهة خري ، مالم ينص على ذلك صراحة قانون يقضي بالخروج على هذا الأصل أي بموجب أداة تشريعية توازي الأداة التشريعية التي قصرت مباشرة ولاية التأديب على المحاكم التأديبية بمجلس الدولة ، وهو ما جري عليه العمل عندما إتجهت إرادة المشرع إلى تقرير نظام تأديبي خاص بمنأى عن الولاية العامة في التأديب تنص على ذلك صراحة بموجب قانون ، وحيث إنه لما كان الثابت إن إنشاء مجلس تأديب للمرشدين بالهيئة العامة لميناء الإسكندرية قد تضرر بمقتضي قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥١٣ لسنة ١٩٩٢ بإصدار لائحة المرشدين دون أن ينص على ذلك صراحة بموجب أداة تشريعية تملك ذلك - بموجب قانون - ومن ثم يكون تشكيل مجلس التأديب المذكور بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية قد جاء دون سند من القانون ، مشوباً بالبطلان وتكون جميع إجراءات المحاكمة والقرارات التأديبية الصادرة من هذا المجلس

بالتالي باطلة مما يتعين معه القضاء بإلغاء القرار التأديبي المطعون فيه ، مع ما يترتب علي ذلك من آثار<sup>(١)</sup> .

كما قضت ببطلان اجراءات المحاكمة التأديبية للعاملين بينوك القطاع العام امام مجالس تأديب انشأتها هذه البنوك دون سند من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ و المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ ، والذي خلا تماما من ثمة نص يقرر اخراج المنازعات التأديبية للعاملين بينوك القطاع العام من الاختصاص الولائي للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة<sup>(٢)</sup>

و من أسباب صدور الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائيا بنظر الدعوى التأديبية نقل الموظف الى وظيفة من الوظائف التي يسرى على شاغلها نظام تأديبي خاص ، او من يطلق عليهم مسمى الكادرات الخاصة ، فالقاعدة العامة في تحديد الجهة المختصة بنظر الدعوى التأديبية في أحوال نقل الموظف هي إن العبرة بالنظام القانوني للجهة التي يعمل بها المتهم أثناء محاكمته تأديبياً ، بغض النظر عن النظام القانوني للجهة التي كان يعمل بها وقت ارتكابه المخالفة ، أو وقت التحقيق معه ، فإذا كان المتهم علي سبيل المثال يعمل عضو بإدارة قانونية بإحدى الجهات التي يخضع العاملون بها لولاية المحاكم التأديبية ثم أثناء التحقيق معه في مخالفات ارتكبها أبان عمله بتلك الجهة صدر قرار بتعيينه بإحدى الهيئات القضائية والتي يتمتع أعضائها بنظم تأديبية خاصة ، فإنه يمتنع في هذه الحالة إحالته إلي المحكمة التأديبية بمجلس الدولة وينعقد الإختصاص بتأديبه لمجلس التأديب المختص.

ففي أحيان كثيرة قد يرتكب موظف بإحدى الجهات الخاضعة لولاية المحاكم التأديبية بمجلس الدولة مخالفات تأديبية أثناء عمله بتلك الجهة ، ثم ينقل أثناء التحقيق معه أو يعين بجهة أخرى يتمتع العاملون بها بنظام تأديبي خاص بهم ، مثل طبيب بوزارة الصحة يخضع أثناء عمله في وزارة الصحة لولاية المحاكم التأديبية بمجلس الدولة ويرتكب أثناء عمله بالوزارة مخالفات

١ - المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٩٤٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٩٩ / ٤ / ٤ .

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٦٨٧٧ لسنة ٥٢ ق ، ٣٨٩٢٦ لسنة ٥٢ ق ، جلسة ٢٠٠٨ / ٥ / ١٧

تأديبية ثم ينتهي عمله بالوزارة ، وينقل أو يعاد تعيينه بإحدى الجامعات الحكومية التي ينظم شئونها أحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتي يخضع العاملون بها لمجالس تأديبية نص عليها القانون المشار إليه ، فإذا أحيل ذلك الطبيب بعد تعيينه بالجامعة إلى المحكمة التأديبية بمجلس الدولة فإن الدعوى التأديبية المقامة ضده تكون غير مقبولة لعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائياً بتأديبه بعد إنقطاع صلته بالجهة التي يخضع العاملون بها لولاية المحاكم التأديبية.

أكدت ذلك المحكمة الإدارية العليا في العديد من أحكامها إذ قضت بأن: " إذا نقل العامل إلى جهة يختلف نظام التأديب فيها كلية عن الجهة التي ارتكب فيها المخالفة ، يتعقد الإختصاص في هذه الحالة إلى الجهة المنقول إليها ، فنقل العامل إلى جهة ذات نظام تأديبي مغاير من شأنه أن ينشئ له مركزاً قانونياً جديداً مغايراً لمركزه السابق وبذلك يتعقد الإختصاص بمسأله تأديبياً للسلطات التأديبية بالجهة المنقول إليها طبقاً للنظام التأديبي المطبق على العاملين بالجهة المنقول إليها. " (١)

فالقاعدة اذن في تحديد الجهة المختصة بنظر الدعوى التأديبية في أحوال نقل الموظف هي بخضوعه للنظام القانوني للجهة التي يعمل بها أثناء محاكمته تأديبياً ، وتنطبق ذات القاعدة إذا تغير النظام القانوني للجهة التي وقعت بها المخالفة والتي كان يعمل بها المتهم واستمر في العمل بها حتى وقت مساءلة تأديبها ، بأن يصدر قانون بتحويل تلك الجهة إلى شركة يخضع بها لنظام تأديبي آخر مختلف ، عن النظام التأديبي الذي كانت تخضع له تلك الجهة وقت ارتكاب المخالفة التأديبية ، ففي هذه الحالة لا يجوز إقامة الدعوى التأديبية ضد هذا المتهم أمام المحاكم التأديبية بمجلس الدولة ، فالعبرة بأن يعمل المتهم بجهة تدخل في ولاية المحاكم التأديبية أثناء إقامة الدعوى التأديبية.

وتجدر الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية وهي إنه يشترط لخروج جهة ما

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٧ ق - عليا - جلسة

١٩٩١ / ١٢ / ٢٨

من ولاية المحاكم التأديبية وخضوع العاملين بها لنظام تأديبي خاص أن ينص القانون المنظم لشئون تلك الجهة علي ذلك ، فلا يجوز الإستثناء من نصوص قانون مجلس الدولة إلا بقانون خاص ، أما إذا كان السند في خضوع العاملين بالجهة لنظام تأديبي خاص قرار إداري أو لائحة فإنه لا يعتمد بذلك ، ويظل العاملون بتلك الجهة يخضعون للولاية العامة للمحاكم التأديبية ، فالإستثناء من القانون لا تكون إلا بقانون وليس بأداة تشريعية أدنى.

و بصدر لوائح العاملين بالشركات التابعة الخاضعة لاحكام قانون قطاع الاعمال العام ، تنحصر ولاية المحاكم التأديبية عن نظر الدعاوى التأديبية هؤلاء العاملين ، و ذلك باستثناء طائفتين من العاملين بهذه الشركات

هما اعضاء الادارات القانونية الذين يستمر خضوعهم للاختصاص الولائي للمحاكم التأديبية الى حين صدور اللوائح المنظمة لشئونهم و التي تصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد اخذ رأى النقابة العامة للمحامين

اما الطائفة الثانية فهي اعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية بهذه الشركات ، اذ قضى بأنه إذا كان المشرع قد أنهى اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية التي تقيمها النيابة الإدارية ضد العاملين بوحدات قطاع الأعمال العام بعد تاريخ العمل بلوائح ونظم العاملين بهذه الوحدات إلا انه لم يتعرض للاختصاص بالنسبة للدعاوى التأديبية ضد أعضاء مجالس إدارات التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ والذي ورد النص على ذلك في المادة (١٥) بند ثانيا : من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وذلك حرصا من المشرع على تمتع أعضاء هذه التشكيلات النقابية بضمانات تحميهم من عسف الجهة التي يعملون بها واضطهادهم لوقوفهم إلى جانب العاملين بالشركة التي يعملون بها ، و من ثم فإن انتهاء ولاية المحاكم التأديبية بمجلس الدولة عن نظر الدعاوى التأديبية والطعون التأديبية الخاصة بالعاملين بوحدات قطاع الأعمال العام المنصوص عليها في القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام التي ترفع إلى هذه المحاكم منذ تاريخ العمل بلوائح ونظم العاملين بهذه الشركات



لا تشمل الدعاوى التأديبية التي تقام ضد أعضاء التشكيلات النقابية والأعضاء المنتخبين بمجالس إدارة هذه الشركات إعمالاً لأحكام البند ثانياً من المادة (١٥) من قانون مجلس الدولة المشار إليه<sup>(١)</sup>

أحوال الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية محلياً بنظر الدعوى :

يصدر القاضي التأديبي حكمه بعدم اختصاصه محلياً بنظر الدعوى التأديبية ، إذا كان المتهم لا يدخل في نطاق الاختصاص المحلي للمحكمة التأديبية .

و يتحدد الاختصاص المحلي للمحكمة التأديبية وفقاً لما نصت عليه المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا في القاهرة والإسكندرية ، وتؤلف من دائرة أو أكثر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث في القاهرة والإسكندرية وتؤلف من دوائر تشكل كل منها برئاسة مستشار مساعد على الأقل ، وعضوية اثنين من النواب على الأقل ، ويصدر بالتشكيل قرار من رئيس المجلس ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة إنشاء محاكم تأديبية في المحافظات الأخرى القرار عددها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد أخذ رأي رئيس هيئة النيابة الإدارية ، وإذا شمل اختصاص المحكمة التأديبية أكثر من محافظة جاز لها أن تنعقد في عاصمة أي محافظة من المحافظات الداخلة في اختصاصها ، وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة .

و الاختصاص للمحاكم التأديبية متعلق بالنظام العام ، وحيث إن المحاكم التأديبية محاكم متعددة ومنتشرة على مستوى الجمهورية ، وقد أناط بها المشرع اختصاصات معينة ، فيتعين التقيد بذلك التحديد الخاص بكل محكمة .

والدائرة : نسبة للاختصاص المحلي للمحاكم التأديبية هي بمكان وقوع

---

١- المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم طعن رقم ٧٦٦٣ لسنة ٤٤ ق.ع - جلسة ٢٨ -



المخالفة التأديبية ، وهو ما استقرت عليه الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا<sup>(١)</sup>

و بناء على ذلك يتحدد الاختصاص المحلى للمحاكم التأديبية بالمحكمة التى تقع بدائرتها مكان وقوع المخالفة التأديبية وليس بمكان عمل الموظف المتهم، فالمحكمة الإدارية العليا فسرت المادة ٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بأن المناط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية بمكان وقوع المخالفة المنسوبة للعامل أو العاملين المحالين للمحاكمة التأديبية وليس مكان عمل هؤلاء عند إقامة الدعوى التأديبية عليهم أو نقلهم إلى عمل في جهة تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى، أساس ذلك الجهة التى وقعت فيها المخالفة تستطيع أن تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بيانات أو مستندات في وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل في الدعوى<sup>(٢)</sup>.

و قد قضى بأن المناط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة إلى العامل أو العاملين المحالين إلى المحكمة التأديبية وليس مكان عمل هؤلاء عند إقامة الدعوى التأديبية عليهم - نتيجة ذلك : أن المعول عليه قانوناً في تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو مكان وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسب إليهم هذه المخالفات بعد ذلك إلى عمل في جهة أخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى<sup>(٣)</sup>.

و قضت كذلك بأن المناط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة إلى العامل أو العاملين المحالين إلى المحكمة التأديبية ، قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة من النظام العام ، لا يسوغ إعمال

١ - مؤلفنا ، الدفوع التأديبية ، المرجع السابق ، ص ٣١

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق ، جلسة ١٩٨٤ / ٤ / ٢١ ، الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٣ ق ، جلسة ١٩٨٩ / ١٢ / ٢

٣ - المحكمة الإدارية العليا ، طعن ٤٢٢ لسنة ٢١ ق ، جلسة ١٩٨٠ / ٥ / ٣١

حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات والذي يحكم قواعد توزيع الاختصاص بين محاكم القضاء العادي لتعارضه من نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية<sup>(١)</sup>

فالمناط اذن في تحديد دائرة الاختصاص كل المحاكم التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة المنسوبة إلى العامل وليس بمكان عمل العامل عند إقامة الدعوى التأديبية ومن ثم فإن نقل العامل بعد ارتكابه المخالفة إلى جهة أخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى لا يحول دون اختصاص المحكمة التي تتبعها الجهة الأولى في محاكمة العامل ، و أساس ذلك نص المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢<sup>(٢)</sup>

و يتعين الالتزام بقواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية ، اذ ان مخالفة هذه القواعد يترتب عليه اعتبار الحكم صادرا من محكمة غير مختصة ، مما يبطل الحكم<sup>(٣)</sup>

#### أحوال حكم المحكمة التأديبية بعدم الاختصاص النوعي :

الاختصاص النوعي هو سلطة المحكمة في الفصل في دعاوى معينة بالنظر إلى طبيعة الرابطة القانونية محل الحماية القضائية ، أي بالنظر إلى نوعها ، بصرف النظر عن قيمتها ، او بعبارة أخرى هو نصيب المحاكم من المنازعات التي تعرض على المحاكم القضائية وفقا لما حدده المشرع<sup>(٤)</sup>

و يترتب على الحكم بعدم الاختصاص النوعي ، نقل الدعوى من المحكمة المرفوعة إليها ابتداء ، إلى محكمة أخرى .

و تلتزم المحكمة المحالة إليها الدعوى بنظرها ، بالحالة التي تكون عليها

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٧٦ ، ٨٤ لسنة ٢٢ ق ، جلسة ١٩٨٠ / ١٢ / ١٣

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٢٠ ق ، ١٠٦ لسنة ٢٣ ق ، جلسة ١٩٧٩ / ٢ / ٣

٣ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٤ ق ، ع ، جلسة ١٩٨٩ / ٥ / ٢٣

٤ - الدكتور فتحي والي ، الوسيط في شرح قانون المرافعات ، الطبعة الثامنة ص ٩٧٤

الدعوى ، و المقصود بالحالة التي تكون عليها الدعوى أن تحال الدعوى بما اشتملت عليه من إجراءات وأحكام فرعية ، وما تم أمام المحكمة المحال منها صحيحاً يبقى صحيحاً و مرتباً لكافة اثاره القانونية ، ومن ثم يجوز للخصم التمسك به ، وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة المحال إليها علي الحالة التي وقفت عليها أمام المحكمة التي أحالتها

وفي هذا الصدد يتجه استاذنا الدكتور العميد أحمد أبو الوفا عميد فقه المرافعات الى ان علي المحكمة الأخيرة - المحال إليها - نظر الدعوى بحالتها التي أحيلت بها ، ذلك أن الخصومة تمتد إلى المحكمة المحال إليها ، وتبقى الإجراءات التي تمت قبل الإحالة صحيحة بما في ذلك إجراءات رفع الدعوى، فعلي المحكمة المحال إليها أن تتابع نظر الدعوى من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة المحيلة ، وينبغي علي ذلك أنه إذا كانت المحكمة المحيلة قد قضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق وسمعت شهود الطرفين أو أحدهما ، فإن للمحكمة المحال إليها الاعتداد بهذا التحقيق ، وإذا كان حق الخصم في إيداء دفع شكلي قد سقط لعدم إبدائه أمام المحكمة المحيلة فلا يجوز إيدأؤه أمام المحكمة المحال إليها

وقد قضت محكمة النقض في هذا الشأن انه إذا حكمت المحكمة بعدم اختصاصها أمرت بإحالة الدعوى بحالتها الي المحكمة المختصة ، والمقصود بكلمة " حالتها " الواردة في النص ، أن الدعوى تحال بما اشتملت عليه من إجراءات وأحكام فرعية وما تم أمام المحكمة المحيلة صحيحاً يبقى صحيحاً أمام المحكمة المحال إليها الدعوى ويجوز للخصم التمسك به ، وتتابع الدعوى سيرها أما هذه المحكمة الأخيرة علي الحالة التي وقفت عليها أمام المحكمة التي أحالتها<sup>(١)</sup>

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا ان المشرع قد استهدف من حكم نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات حسم المنازعات ووضع حد لها لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى ، وفي ذلك ما فيه من مضيعة

---

١ - نقض ، الطعن رقم ٧٦٥٤ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠ / ٦ / ٢٠



للموقت وأنه إزاء صراحة نص تلك المادة وإطلاقه فقد بات ممتنعاً على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص أياً كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والأسباب التي بنى عليها حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية إذ قدر المشرع أن الاعتبار التي اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسمو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى<sup>(١)</sup>

كما قضت بأن قانون المرافعات استحدث بنص المادة (١١٠) حكماً لم يكن مقررأً من قبل وهو وجوب أن تأمر المحكمة بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة إذا هي قضت بعدم اختصاصها ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية - هذه الإحالة المترتبة على الحكم بعدم الاختصاص الولائي لم تكن المحاكم تملكها من قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات - إذا قضت جهة القضاء العادي بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى جهة القضاء الإداري فإن محاكم هذه الجهة تلتزم بنظرها أى بالفصل في موضوعها دون أن تعاود بحث مسألة الاختصاص الولائي بها ولو إستبان لها أن موضوع الدعوى لا يدخل ضمن ولايتها الفصل فيه طبقاً لمواد القانون المحددة لهذه الولاية والعكس صحيح - الحكم بالإحالة ينطوي حتماً على حكم باختصاص المحكمة المحال إليها الدعوى وهو حكم له حجته أمام جميع المحاكم بحسبانه صادراً من محكمة أناط بها المشرع الولاية في إصداره - ليس في التزام المحكمة بنظر الدعوى المحال إليها ولو لم تكن المحكمة التي قضت بالإحالة أعلى درجة إخلال بقاعدة عدم جواز تسليط قضاء على آخر إلا إذا كان الأول أعلى درجة - أساس ذلك: أن المقصود بهذه القاعدة ألا يكون للمحكمة أن تعيد النظر في قضاء صادر من محكمة أخرى إلا إذا كانت الأولى أعلى درجة والفرض أنه ليس للمحكمة المحال إليها الدعوى أى قضاء فيها - لا يكون هناك إخلال بقاعدة عدم جواز تسليط قضاء إحدى جهتي القضاء على قضاء الجهة الأخرى ما لم تكن المحكمة المحال إليها محكمة طعن

١ - المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٧ عليا، جلسة ٢٩/٦/٢٠١١

كمحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا - أساس ذلك: مخالفة هذه الإحالة للأوضاع والمواعيد والإجراءات وحالات الطعن المقررة أمام هاتين المحكمتين فضلاً عما قد ينطوي عليه الحكم بعدم الولاية والإحالة لأي من هاتين المحكمتين من إهدار حق التقاضي أمام أكثر من درجة فتضحي غير جائزة - محاكم مجلس الدولة وإن كانت لا تدرج في عداد المحاكم المخاطبة بأحكام قانون المرافعات إلا أنها مخاطبة بصريح نص المادة ١١٠ التي أوجبت الإحالة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وألزمت المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها - تصور المشرع عدم التزام أى من القضاءين بالإحالة الصادرة إليه من الآخر وقيام حالة التنازع السلبي لا يعنى البتة أنه قصد عدم سريان حكم المادة ١١٠ مرافعات في الإحالة بين القضاءين وإلا كان الحكم المستحدث كله لغواً والأصل أن المشرع منزه من اللغو - غاية الأمر أن هذا التصور يفرضه الواقع لا صحيح أحكام القانون - نتيجة ذلك: كان حتماً على المشرع أن يستكمل النظام القضائي بتحديد المحكمة المختصة بالتنازع السلبي على الاختصاص فضلاً عن التنازع الإيجابي - ما لم يكن الحكم الصادر بعدم الولاية والإحالة إلى محاكم مجلس الدولة منعداً يجب أن تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بالفصل في موضوعها ولو إستبان لها أنه لا يندرج في عموم الولاية التي أنيطت بها طبقاً لمواد القانون المحددة لهذه الولاية - أساس ذلك: لا إجتهااد مع صراحة النص - هذا الالتزام رهين كذلك بعدم وجود محكمة أخرى مختصة بخلاف محاكم الجهة القضائية التي صدر الحكم بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى فإن وجدت تعين القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص والإحالة إليها - أساس ذلك: حجية الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة مقصورة فقط على أسبابه فيمتنع القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص الولاى لا اختصاص المحكمة التي أصدرت حكم الإحالة ورهين أيضاً بعدم إلغاء حكم الإحالة من محكمة أعلى إذ به تزول حجته<sup>(١)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣٨٠٣ لسنة ٣٥ ق ع . جلسة ٦ / ٦ / ١٩٩٢



## الاساس القانونى للحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية نوعيا بنظر الدعوى التأديبية :

تكون المحاكم التأديبية من نوعين من المحاكم <sup>(١)</sup> هما :

- ١ - المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادهم ، وهم شاغلي الوظائف العليا .
- ٢ - المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثانية والثالث ومن يعادهم .

و يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعا للمستوى الوظيفى للعامل وقت رفع الدعوى ، فتختص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بمحاكمة العاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادهم فقط ، فالعبرة بدرجة العامل وقت تقديمه للمحاكمة <sup>(٢)</sup> ، و اذا تعدد العاملون وكان احدهم يشغل وظيفة من مستوى الإدارة العليا فإن المحكمة المختصة بمحاكمتهم جميعا هى المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا اذ انه فى حالة تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة ، فإن المحكمة المختصة بمحاكمة أعلاهم فى المستوى الوظيفي هى المختصة بمحاكمتهم جميعا .

ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثانى والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها فى المادة ( ١٥ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

و على هذا الاساس ، اذا رفعت الدعوى التأديبية أمام المحكمة التأديبية العادية ضد احد المتهمين من شاغلي وظائف الادارة العليا ، فان المحكمة التأديبية المرفوعة امامها الدعوى و تقضى بعدم اختصاصها نوعيا بنظرها و تحيلها الى المحكمة التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادهم .

---

١ - المادة السابعة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٨ ق.ع بتاريخ ١١ / ١٢ /

و بشأن تحديد نطاق الاختصاص بين المحاكم التأديبية والمحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا فإن الأمر يتعلق بالوظيفة التي يشغلها العامل فعلا وهل هي من وظائف مستوى الإدارة العليا او لا ، فلا علاقة لمستوى الربط المالي بهذا التوزيع ، وإنما يتوقف الأمر على أهمية الوظيفة في السلم الإداري باعتبار ان المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا مخصصة للطعون والدعاوى المتعلقة بشاغلي هذه الوظائف العليا و التي تبدأ من درجة مدير عام ، فالعبرة هي بحقيقة الوظيفة وفقا للنظام الإداري والمالي الذي يخضع له الموظف<sup>(١)</sup>

و تختص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بمحاكمة العاملين المقدمين لها في إتهام معين بغض النظر عما اذا كان بعضهم يشغل وظائف أدنى من الإدارة العليا ، و ذلك لارتباط الاتهام وعدم تبعيذه على نحو يخل بوحدة المحاكمة للمحالين في اتهام واحد ، و من ثم فإن الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لشاغلي وظائف الإدارة العليا لا يستتبع الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا أو عدم القبول بالنسبة لشاغلي المستويات الأدنى<sup>(٢)</sup>

**ثانيا .. الأحكام الغير فاصله في موضوع الدعوى التأديبية التي لا يجوز الطعن عليها فور صدورها**

هناك انواع معينة من الأحكام الغير فاصله في موضوع الدعوى التأديبية التي لا يجوز الطعن عليها فور صدورها ، مثل الحكم الصادر باعادة الدعوى التأديبية الى النيابة الإدارية لاتخاذ اجراء معين من اجراءات التحقيق ، او لسؤال احد المتهمين ، او استيفاء التحقيق بأى صورة من الصور ، و كذلك الحكم باحالة الدعوى التأديبية الى ادارة الخبراء لفحص الوقائع المتعلقة بالمخالفات التأديبية موضوع الدعوى ، فهذه الأحكام كلها غير فاصلة في موضوع الدعوى التأديبية ، و لا يجوز الطعن عليها استقلال فور صدورها .

١ - المحكمة الإدارية العليا ، طعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٤٢ ق.ع ، جلسة ٢٩ / ١ / ٢٠٠٠

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٢ ق.ع جلسة ١٥ - ٣ - ١٩٨٨



## الفصل الثاني

أطراف خصومة الطعن في الأحكام

التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا





## الفصل الثاني

### أطراف خصومة الطعن في الأحكام التأديبية

#### أمام المحكمة الإدارية العليا

تتعدد اطراف خصومة الطعن في الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية امام المحكمة الإدارية العليا ، فهناك الطاعن ، و المطعون ضده ، و سنعرض للموقف القانوني لكل منهما و مركزه القانوني في الطعن في مبحث منفصل

#### المبحث الاول

##### الطاعن

الطاعن هو من يقيم الطعن امام المحكمة الإدارية العليا ، على الحكم الصادر في الدعوى التأديبية .

فالمحكمة الإدارية العليا تختص بنظر الطعون على أحكام المحاكم التأديبية، و كذلك الطعون على قرارات مجالس التأديب المختصة .

##### شروط الطاعن

القاعدة العامة هي انه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ، و لا يجوز الطعن ممن قبل الحكم ، أو ممن قضى له الحكم بكل طلباته ، ما لم ينص القانون على غير ذلك <sup>(١)</sup> .

بناء على ذلك يشترط في الطاعن الشروط الآتية :

اولا .. ان يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه

ثانيا .. ان تكون له مصلحة في الطعن

ثالثا .. الا يكون قد سبق له قبول الحكم المطعون فيه <sup>(٢)</sup>

و سنعرض لكل شرط في مطلب مستقل.

---

١ - المادة ٢١١ من قانون المرافعات

٢ - الدكتور / احمد ابو الوفا ، المرافعات المدنية و التجارية . الطبعة الخامسة عشر ، ١٩٩٠ ، ص ٨٠٦

أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة

التي صدر فيها الحكم المطعون فيه

من شروط قبول أي دعوى قضائية أن ترفع الدعوى من ذي صفة على ذي صفة ، اذ انه لما كان موضوع الدعوى هو دائماً إدعاء بحق أو بمركز قانوني اعتدي عليه أو مهدد بالاعتداء عليه ، فإن الدعوى المرفوعة لحماية هذا الحق أو المركز ، لا بد أن تكون ممن يدعي لنفسه هذا الحق أو المركز القانوني على من اعتدى عليه أو مهدد بالاعتداء عليه ، وهذا هو معنى الصفة في الدعوى ، فلا تُرفع الدعوى من غيرهم على غيرهم.

وأما بالنسبة إلى صفة المدعي عليه ، فالدعوى لا تقبل إذا كان لا شأن له بالنزاع ، كما إذا رفعت على ولي أو وصي بعد أن زالت صفته بزوال الولاية أو الوصاية.

ويعتبر شرط الصفة ضرورياً ولازماً لإقامة الدعوى ، فإذا توفّر في المدعي كانت دعواه مقبولة شكلاً ، أما إذا انعدم ، يحكم القاضي بعدم قبول الدعوى موضوعاً لا شكلاً.

فشرط الصفة إذن من أهم شروط رفع الدعوى ، إذ يمكن إثارته من قبل المتقاضين في أي مرحلة من مراحل الدعوى ، كما يمكن للمحكمة إثارته من تلقاء ذاتها ، ويمكن أن تقضي بناءً عليه بعدم قبول الدعوى المعروضة عليها إذا تحقق لديها أن المدعي لا صفة له في ادعائه.

الطاعن دائماً هو المحكوم عليه ، وهو الخصم الذي قضى عليه بكل طلبات المحكوم له ، فيجوز الطعن في الحكم من المدعي أو من المدعى عليه أو ممن ادخل في الدعوى الابتدائية سواء بناء على امر الخصوم أو بناء على امر من القاضي .

و القاعدة العامة ان الأشخاص الذين يجوز لهم الطعن سواء أمام المحكمة الإدارية العليا أو بطريق التماس إعادة النظر هم اطراف الخصومة التي

صدر فيها الحكم المطعون عليه الذين توافرت لهم المصلحة في الطعن ، و ايضا الغير الذي تعدى أثر الحكم إلى المساس بحقوقه ومصالحه ومراكزه القانونية المستقرة بطريقة مباشرة، وكان يتعين أن يكون طرفاً أصلياً في المنازعة .

و بذلك فان كل من الخصوم في الدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم النهائي، أن يطعن امام المحكمة الإدارية العليا في هذا الحكم طالما قد ثبت له صفة الخصم في الدعوى.

وبتطبيق ذلك على الدعاوى التأديبية يبين ان طرفاً هذه الدعاوى هما النيابة الإدارية و الموظف المتهم المحال الى المحاكمة التأديبية ، فهؤلاء هم طرفي الخصومة التأديبية التي يصدر فيها الحكم التأديبي المطعون عليه ، وبالتالي لهما الحق في الطعن على الأحكام التأديبية متى توافرت لايامنها المصلحة في الطعن .

أما بالنسبة الى حق الغير الذي تعدى أثر الحكم إلى المساس بحقوقه ومصالحه ومراكزه القانونية المستقرة بطريقة مباشرة ، بما كان يجيز له - كقاعدة عامة في الاحوال العادية - الطعن على الحكم ، فانه لما كان من المستقر عليه عدم جواز التدخل في الدعاوى التأديبية الى جانب النيابة الإدارية قياساً على الوضع السائد في قانون الاجراءات الجنائية<sup>(١)</sup> ، فانه لا يتصور ان يكون اطراف الخصومة الصادر فيها الحكم في الدعوى التأديبية إلا النيابة الإدارية و الموظفين المتهمين المحالين الى المحاكمة ، سواء اكانوا ممن احيلوا ابتداء من النيابة الإدارية بموجب قرار الاتهام المودع بالمحكمة عند اقامة الدعوى التأديبية ، او كانوا من المتهمين الاخرين الذين ادخلتهم المحكمة التأديبية في الدعوى التأديبية ، اذ ان للمحكمة التأديبية أن تقيم الدعوى التأديبية على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة أمامها إذا قامت لديها أسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم أجلاً مناسباً لتحضير دفاعهم إذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها إلى دائرة أخرى بقرار من

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، طعون أرقام ١٥٠٥ ، ١٩٤٤ ، ١٩٥٣ لسنة ٣٢ ق.ع - جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٨٧ س ٣٢ ص ١٣٠٤ ، الدكتور / محمد ماهر ابو العنين ، الدفع في نطاق القانون العام ، الكتاب الثاني ، ص ٨٠٤

يُحس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة<sup>(١)</sup> ، اذ يعد هؤلاء المتهمين في هذه الحالة ايضاً من اطراف الخصومة التأديبية الصادر فيها الحكم التأديبي .

و من ثم يجوز الطعن على الحكم الصادر في الدعوى التأديبية من النيابة الإدارية او من المتهم الاصلى او ممن أدخل في الدعوى من المتهمين بناء على امر القاضي التأديبي .

اذن الطاعن على الأحكام الصادرة في الدعوى التأديبية هو اما ان يكون المتهم المحكوم عليه ، او النيابة الإدارية .

فالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يجوز الا لمن كان طرفاً في الخصومة التي إنتهت بصدر الحكم المطعون فيه ، اذ ان قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ الغى طريق الطعن في الأحكام بطريق إعتراض الخارج عن الخصومة ، مما يوجب مراعاة ان المشرع أضاف حالة إعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه و لم يكن قد أدخل فيها إلى أوجه إلتماس إعادة النظر ، إلتماس إعادة النظر في هذه الحالة في حقيقته ليس حالة من حالات إعتراض الخرج عن الخصومة و إنما هو تظلم من حكم شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة يمكن خصماً ظاهراً فيها ، أساس ذلك ان التظلم من الحكم أقرب إلى إلتماس في هذه الحالة منه إلى الإعتراض<sup>(٢)</sup>

## المطلب الثاني

### ان تكون للطاعن مصلحة في الطعن

القاعدة العامة هي انه لا تقبل الطلبات القضائية من أشخاص ليست فيهم مصلحة شخصية<sup>(٣)</sup>

و يقال عادة تعبيراً عن هذا المعنى ألا دعوى بغير مصلحة ، وأن المصلحة

---

١- المادة ٤١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٢- المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٢٩ ق مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٣٧١ ، جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٨٦

٣- المادة ١٢ فقرة ١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢



في هذا المعنى هي المنفعة التي يجنيها المدعى من التجائه إلى القضاء أو هي الباعث على رفع الدعوى ، كما انها من ناحية اخرى الغاية المقصودة منه .

واشترط المصلحة لقبول الدعوى مسلم به في كافة قوانين المرافعات ؛ لأنه من الواجب ألا تشغل المحاكم بدعاوى لا يفيد منها أحد.

ولقد تعرض قانون المرافعات لهذا الشرط و ذلك بالنص على انه لا تقبل أى دعوى ما لا يقبل أى طلب أو دفع استنادا لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر . لا يكون لصاحبة فيها مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة يقرها القانون ، ومع ذلك تكفى المصلحة المعتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه و تقضى المحكمة من تلقاء نفسها ، في أى حالة تكون عليها الدعوى ، بعدم القبول في حالة عدم توافر الشروط المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين ، و يجوز للمحكمة عند الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة أن تحكم على المدعى بغرامة إجرائية لا تزيد عن خمسمائة جنية إذا تبين أن المدعى قد أساء استعمال حقه في التقاضى.

والمصلحة ليست شرطاً لقبول الدعوى فحسب بل هي شرط لقبول أى طلب أو دفع أو طعن في حكم ، فيشترط ان يكون للطاعن مصلحة شخصية وحقيقية في إلغاء أو تعديل الحكم المطعون فيه ، إذا لا يجوز له الطعن الا اذا كانت له مصلحة شخصية وحقيقية في الطعن في الحكم المطعون فيه .

فالمصلحة هي مناط الحق في الدعوى ، والحق في الطعن سواء بسواء ، إذ كما انه لا دعوى بغير مصلحة ، فلا طعن ايضا بغير مصلحة .

وتتميز المصلحة في الطعن عن المصلحة في الدعوى او الالتجاء إلى القضاء ابتداء ، بأنها تتجدد بالنظر إلى الحكم المطعون فيه ، لا بالنظر إلى ادعاء الحصر الموضوعي إمام القضاء ، إذ يجب أن يكون للطاعن مصلحة في نقض الحكم المطعون فيه.

وتتجه المصلحة في الطعن إلى العيب الذي ينعاه الطاعن علي الحكم المطعون فيه ، وهو ما يفترض أن يكون للطاعن شأن بالعيب الذي ينعي به علي



الحكم المطعون فيه ، فإذا توافرت المصلحة في الطعن ببطلان الحكم ، وبعد ذلك تبين أن الإجراء الباطل أصبح صحيحا ، بسبب تحقق الغاية من الشكل الجوهرى المعيب ، فإن هذا لا يحول دون توافر شرط المصلحة في الطعن ، ويكون تصحيح البطلان سببا لرفض الطعن لانتفاء المصلحة فيه

لهذا يتبين أن المصلحة التي لا بد من توافرها لقبول الطعن يلزم أن تكون شخصية وحقيقية ، ويجب أيضا أن تقوم المصلحة وقت ثبوت الحق في الطعن ، وتستمر حتى وقت نظر الطعن والحكم فيه ، وتكون المصلحة للطاعن في الاعتراض على الخطأ في تطبيق القانون .

فالقاعدة اذن هي إنه لا يجوز الطعن إلا من أضربه الحكم ، وهو الخصم الذي قضى ضده ، مؤدى ذلك عدم جواز الطعن ممن قضى له بطلباته.

فالمصلحة هي مناط أى طلب قضائى عملا بالقاعدة الأساسية فى قانون المرافعات ، ، فيجب ان يكون للطاعن هدف نافع من طعنه ، وهذا الهدف يتحقق من ازالة الضرر الذى اصابه من الحكم المطعون فيه ، بحصوله على حكم افضل من الحكم الصادر ضده<sup>(١)</sup>

من شروط المصلحة في الطعن أن تكون المصلحة حقيقية أى حالة، ويستوي بعد ذلك أن تكون أدبية أو مادية ، كما يجب أن تقوم المصلحة وقت ثبوت الحق في الطعن وهو وقت صدور الحكم فيه ، وتستمر حتى وقت نظر الطعن والحكم فيه ، فهو الذي يقاس بالنسبة إليه ماسيعود على الطاعن من مصلحة ، وتثور الدقة عن مدى اشتراط استمرار هذه المصلحة حتى الفصل في الطعن ، وقد اختلف الفقه في هذه المسألة حيث ذهب رأي إلى اشتراط المصلحة وقت صدور الحكم المطعون فيه بغض النظر عما يطرأ من وقائع لاحقة قد تؤدي بهذه المصلحة ، ويجب أن تقوم المصلحة وقت ثبوت الحق أى وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فالعبرة بقيام المصلحة وقت صدور الحكم المطعون فيه ولا يعتد بزاولها بعد ذلك.

---

١ - الدكتور / نبيل اسماعيل عمر ، المرجع السابق ، ص ٧٣١ .

وذهب رأى آخر إلى أن الطاعن يجب أن تستمر مصلحته إلى وقت الطعن في الحكم ، فالعبرة في قبول الطعن وليس بثبوت الحق فيه ، وقت مباشرته .

وقد ذهب رأى الراجع الى انه يجب تقدير المصلحة في الطعن وفقا لظروف كل دعوى على حدة ، ولذلك قضت محكمة النقض المصرية بأنه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد ، طالما كانت النيابة العامة قد استأنفت هذا الحكم وطرحت الدعوى برمتها بناء على هذا الاستئناف وانفسح المجال أمام الطاعن في إن يبدى ما شاء له من أوجه الدفاع .

و يجب لقيام المصلحة قيام رابطة سببية بين الضرر الذى اصاب الطاعن و الحكم المطعون عليه بأن يكون الاخير هو سبب ذلك الضرر مباشرة .

ويعتد في قبول الطعن بالمصلحة سواء كانت مادية أو أدبية ، ذات قيمة كبيرة أو زهيدة .

و الطعن امام المحكمة الإدارية العليا حق شخصي للموظف المحكوم عليه تأديبيا وحده ، يستعمله أو يدعه بحسب ما يترأى له من المصلحة ، فليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بأذنه ، ولهذا يجب أن يكون التقرير به منه ، أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خاصا ، أو بمقتضى توكيل عام ينص فيه علي الطعن بهذا الطريق .

و تخلف المصلحة في الطعن بالمدلول الذى اوضحناه تؤدي الى عدم قبول الطعن شكلا<sup>(١)</sup>

### مدلول المصلحة بالنسبة للنياية الإدارية كطاعنه :

النياية الإدارية هيئة قضائية مستقلة<sup>(٢)</sup> ، و الهدف من انشاء النيابة الإدارية تحقيق ضمانات الحيدة التامة للقائم بالتحقيق الادارى بعيدا عن تأثير

١ - الدكتور / نبيل اسماعيل عمر ، المرجع السابق ، ص ٧٣٤

٢ - المادة ١٩٧ من دستور ٢٠١٣ ، و المادة الاولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩

الرئيس الادارى بما يكفل حيطة التحقيق ونزاهته ، و يضمن ان يكشف التحقيق عن مرتكب المخالفة التأديبية ايا كان مركزه الوظيفى دون تستر عليه، و عدم التنكيل بالموظفين و مجازاتهم دون وجه حق استنادا الى تحقيقات صورية ، تكون اداة فى يد الرئيس الادارى مما يؤدى الى الاضرار بالمصلحة العامة للمرفق العام .

قد بينت المحكمة الإدارية العليا طبيعة دور النيابة الإدارية بأنها تقوم بالنسبة للموظفين بمثل ما تقوم به النيابة العامة لسائر المواطنين ، ولذلك كفل لها القانون الاستقلال عن الوزارات و تأثير كبار الموظفين <sup>(١)</sup> ، فلقد استهدف المشرع للنيابة الإدارية ان تكون هيئة قضائية قوامه على الدعوى التأديبية نيابة عن المجتمع و منزهة عن الهوى و ذات اختصاص اصيل و مطلق و غير مقيد بالتحقيق فى كل ما يتصل بعلمها من وقائع تشكل مخالفات مالية وادارية ، و هو اختصاص اوكله القانون مباشرة للنيابة الإدارية تتولاه بنص القانون و لا تنوب فى مباشرته عن جهة الادارة ، ومن مقتضى ذلك الا يقوم حائل ادارى يحول دون مباشرة النيابة الإدارية لاختصاصها <sup>(٢)</sup>

و قد قيل و بحق ان المصلحة هى أساس كل دعوي ، ولكن هذه القاعدة لاتسري على إطلاقها على النيابة العامة فهى ممثلة للمصلحة العامة فى الاقتصاص من المجرم ، ولذلك لها أن تطعن بالنقض لمصلحة المتهم ذاته ، و هو ما اقرته المحكمة الإدارية العليا بالنسبة الى النيابة الإدارية التى يجوز لها الطعن لمصلحة المتهم ، و الذى يستفيد فى كل الاحوال من طعن النيابة الإدارية التى تمثل الصالح العام و ليس مصلحتها الخاصة ، فالأصل إن النيابة الإدارية فى مجال المصلحة أو الصفة هي خصم عادل ، وتختص بمركز قانوني خاص ، إذ تمثل المصالح العامة للمرافق العامة ، وتسعى لتحقيق موجبات القانون ، وهى تمثل الهيئة الاجتماعية ووسيلة الدولة فى اقرار حقها فى توقيع العقوبة التأديبية على كل من يثبت خروجه على القانون ، و اخلاله بواجبات وظيفته او اضراره بمظهر و سمعه الجهة التى يعمل بها ، ولذلك فان للنيابة

١ - المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٩ ق ، جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٦٧

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٥٨٢ لسنة ٣٣ ق ، جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٨٩

الإدارية الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، وان لم يكن لها كسلطة اتهام و ادعاء تأديبي مصلحة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه ، فالمصلحة العامة في تحقيق العدالة بتطبيق القانون تطبيقاً سليماً هي التي تشكل شرط المصلحة في الطعن بالنسبة للنيابة الإدارية .

و بناء على ذلك اتجهت المحكمة الإدارية العليا الى ان النيابة الإدارية تمثل المصلحة العامة لا مصلحتها الخاصة ، و من المصلحة العامة ألا يدان برىء . و من ثم يستفيد المتهم من طعن النيابة الإدارية ، فدور النيابة الإدارية في التأديب يتطابق و دور النيابة العامة في الدعوى العمومية ، و قد نصت المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية على ان إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فللمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته ، و قياساً على هذا النص يجوز للنيابة الإدارية الطعن في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية و لو كان ذلك لصالح المطعون ضده ، طالما ثبت لديها براءته من الاتهام المنسوب اليه <sup>(١)</sup>

بيد ان المحكمة الإدارية العليا ، انكرت حق النيابة الإدارية في الطعن على الحكم التأديبي لمصلحة القانون ، و قضت بعدم قبول هذه الطعون مستندة في ذلك الى ان الطعن لمصلحة القانون مقرر لرئيس هيئة مفوضي الدولة وحده طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، و من ثم خلصت المحكمة الى عدم قبول الطعون شكلاً التي تقيمها النيابة الإدارية استناداً الى ان العقوبة التأديبية الموقعة على المتهم بالوقف عن العمل مستحيلة التنفيذ لانتهاء خدمته ، باعتبار ان ذلك يدخل في نطاق الطعن لمصلحة القانون المقرر لرئيس هيئة مفوضي الدولة وحده <sup>(٢)</sup>

و الواقع نحن لا نتفق مع ما اتجهت اليه المحكمة الإدارية العليا من الى ان الطعن في حالة توقيع عقوبة تأديبية على المتهم بالوقف عن العمل مستحيلة التنفيذ لانتهاء خدمته يدخل في نطاق الطعن لمصلحة القانون ، و من ثم تتشظى

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ١/١٢/٢٠٠١

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٦٤٠٠ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ٢٧/١/٢٠٠٢ .

الطعن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٤٣ ق ، جلسة ٢١/١/٢٠٠١



مصلحة النيابة الإدارية في اقامته ، اذ ان للنيابة الإدارية مصلحة قانونية في الطعن على الحكم الصادر بتوقيع عقوبة تأديبية على المتهم بالوقوف عن العمل رغم انتهاء خدمته اذ ان هذه العقوبة مستحيلة التنفيذ ، و من ثم لا تحقق طلبات النيابة الإدارية من معاقبة المتهم بعقوبة ناجزة رادعة عن اقامة الدعوى التأديبية ضده ، بما تقوم معه للنيابة الإدارية مصلحة قانونية في الطعن على ذلك الحكم

### مدلول المصلحة بالنسبة لرئيس هيئة مفوضى الدولة :

نظرا لأن المشرع عقد لرئيس هيئة مفوضى الدولة دور في الطعن على الأحكام في مجال التأديب ، اذ عقد لرئيس المفوضين الاختصاص بالطعن على الأحكام الصادرة بالفصل بناء على طلب العامل المفصول ، الامر الذي يتعين معه تحديد مدلول المصلحة بالنسبة لرئيس هيئة مفوضى الدولة ، و هو ما بيته المحكمة الإدارية العليا التي اكدت ان هيئة المفوضين لا تمثل الحكومة و لا تنطق بأسمها و إنما تنحصر وظيفتها في الدفاع عن القانون ، و لذلك فإنها قد تتخذ في طعنها موقفاً ضد الإدارة لأن مصلحة الدولة في أن يسود حكم القانون ، و لو أدى ذلك إلى الحكم ضد الإدارة ، فهذه المفوضين أشبه إلى حد ما بالنيابة العمومية الأمنية على الدعوى الجنائية ، و أن هذا المبدأ الذي أرسته المحكمة الإدارية العليا قد صدر في أول الأمر في ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة و الذي جعل من اختصاص هيئة المفوضين وحدها سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن أن رأى رئيس الهيئة وجها لذلك حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية بإعتبار أن رأيها تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا ، و انه اذا كان لا يتصور قيام نيابة قانونية بين الجهة الإدارية و بين خصمها كما هو الشأن بالنسبة إلى هيئة المفوضين ، التي تعتبر نائبة عن المجتمع و من بينه خصوم الدعوى<sup>(١)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٩ قى مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٢٨١ ، بتاريخ ٢٠-٠١-١٩٦٩



و قضي بأن الطعن الذي يقام من أحد الخصوم أمام المحكمة الإدارية العليا يكون محكوما بأصل مقرر هو ألا يضار الطاعن بطعنه و الا يفيد منه بحسب الأصل سواه ، عدم سريان هذا المبدأ على الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا إذ أنه يفتح الباب أمام المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه إستظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة<sup>(١)</sup>

### المطلب الثالث

#### ألا يكون قد سبق للطاعن قبول الحكم المطعون فيه

يشترط لقبول الطعن ان لا يكون قد سبق للطاعن ان قبل الحكم المطعون فيه ، و قبول الحكم هو الرضا به صراحة او ضمنا ، مثل قيام المحكوم له بتنفيذ الحكم الصادر لصالحه اختيارا بغير تحفظ ، و قبول الحكم مسألة موضوعية تستقل بتقديرها المحكمة<sup>(٢)</sup>

و المقصود بقبول المحكوم عليه للحكم محل الطعن ، بما يحول دون قبول طعنه على الحكم بعد ذلك ، معناه ان الطاعن قد وافق على ما قضي به الحكم ، و شرع في تنفيذه ، وذلك وفقا لمفهوم القواعد الأصولية في القانون التي توجب أن يكون القبول المنتج لاي اثر قانوني مطابقاً للإيجاب ، فإن كان غير مطابق له ، بأن اختلف عنه زيادة أو نقصاً أو تعديلاً ، فإن العقد لا يتم ويعتبر رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً ، و هي قاعدة تجد سنّها في المبادئ القانونية العامة التي تجد سندها في القانون الإنجليزي من أن اقتران القبول بشرط ، لا يجعله قبولاً يتم به العقد بل إيجاباً جديداً ، و ينطبق ذات المفهوم العام للقبول في العقود ، على قبول الأحكام القضائية من الخصم ، فالقبول الذي يعتد به هو الذي يتضمن اقراراً بصحة الحكم و الاتجاه نحو تنفيذه .

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق مكتب فني ٢٦ صفحة رقم

٧٦١ ، جلسة ١٩٨١/٣/٢٢

٢ - الدكتور / احمد ابو الوفا ، المرجع السابق ، ص ٨١٩ ، الدكتور / نبيل اسماعيل

عمر ، المرجع السابق ، ص ٧٣٤

و الواقع ان هذا الشرط من الشروط الواجب توافرها في الطاعن ، تشير  
اشكالية في خصوص الطعون التي تقيمها النيابة الإدارية امام المحكمة الإدارية  
العليا طعنا على العقوبات التأديبية الهينة التي توقعها المحاكم التأديبية بطلب  
تشديدها ، و مناط الاشكالية ان النيابة الإدارية تقيم هذه الطعون بعد تنفيذ  
هذه الأحكام على المحكوم عليه ، بحسبان ان الحكم التأديبي واجب النفاذ  
فور صدوره ، فهل يعد ذلك التنفيذ بمثابة قبول بالحكم يؤدي الى عدم قبول  
الطعن عليه ، الواقع اننا لم نجد حكما للمحكمة الإدارية العليا يجيب على ذلك  
التساؤل ، فالمحكمة لم تتصدى لهذه المسألة بعد ، و ان كنا نرى انه و لئن كان  
للسلطة التأديبية تقدير خطورة الذنب الاداري و ملائمة الجزاء الموقع له دون  
معقب الا ان مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو ، و من  
صور الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الاداري و نوع  
الجزاء و مقداره ، فركوب متن الشطط في القسوة يؤدي الى احجام عمال  
المرافق العامة عن حمل المسؤولية خشية التعرض لهذه القسوة الممعة في الشدة ،  
كما ان الافراط في الشفقة يؤدي الى الاستهانة بأداء واجباتهم طمعا في هذه  
الشفقة المفرطة في اللين ، فكل من طرفي النقيض لا يؤمن انتظام سير المرافق  
العامة و بالتالي يتعارض مع الهدف الذي يسعى اليه القانون من التأديب ، و  
على هذا الاساس يعتبر اساءة استعمال السلطة التقديرية في اختيار الجزاءات  
مشوبا بالغلو ، فيخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية و  
من ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة <sup>(١)</sup> ، بما تكون معه السلطة التأديبية ليست  
حرة تختار ما تشاء من العقوبات التأديبية دون معقب عليها ، و انما عليها التزام  
باختيار العقوبة التأديبية التي تتناسب و جسامة المخالفة ، و تخضع في ذلك  
لرقابة المحكمة الإدارية العليا ، الا ان التطبيقات العملية لذلك المبدأ اقتصرت  
فقط على تخفيف الجزاء في حالة الطعن عليه من المتهم لشدته ، دون ان نجد  
تطبيقا واحدا عكسيا بتشديد الجزاء عند الطعن عليه من النيابة الإدارية ، و  
هو ما نراه في تقديرنا راجعا الى ان قبول النيابة الإدارية الجزاء الهين بتنفيذه على  
المحكوم عليه يؤدي الى انتفاء شرط من شروط قبول طعنها على ذلك الجزاء  
عند الطعن عليه بعد ذلك التنفيذ .

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٨ ق ، جلسة ١٩٦٢ / ١٢ / ٨

## المبحث الثاني

### المطعون ضده

#### شرط الصفة في المطعون ضده :

لا يوجه الطعن الا الى الاشخاص الذين كانوا اطرافا في الخصومة التأديبية .

فالمطعون ضده في الأحكام الصادرة في الدعوى التأديبية هو من صدر لصالحه الحكم التأديبي ، وهو اما ان يكون الموظف المتهم في حالة صدور الحكم التأديبي ببراءته ، او تكون النيابة الإدارية في حالة صدور الحكم التأديبي بادانته الموظف المتهم الذي سيطعن على الحكم في هذه الحالة .

و الحكم بقبول الطعن شكلاً ينطوي ضمناً على إقرار بصفة المطعون ضده ، و لا يجوز المنازعة بعد ذلك في هذه الصفة ، أساس ذلك إعمال قاعدة حجية الأمر المقضي واحترام الحكم الذي حاز هذه الحجية ، مع مراعاة ان هذه الحجية لا يحتج بها في مقام بحث الصفة في دعوى أخرى حتى لو كانت الصفة في الدعوى الأخيرة مستمدة من ذات التوكيل.

و اذا كان الاصل المقرر أن الوزير المختص هو الذي يمثل وزارته فيما ترفعه الوزارة والمصالح والإدارات التابعة لها أو يرفع عليها من دعاوى وطعون ، إلا إذا منح القانون الشخصية الاعتبارية لجهة إدارية معينة منها ، وأسند صفة النيابة عنها إلى غير الوزير فتكون له عندئذ هذه الصفة في الحدود التي يعينها القانون<sup>(١)</sup> ، فانه لا يجوز رفع الطعن على الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية على الوزير المختص بالجهة الإدارية التي يعمل بها الموظف الطاعن ، فلا يجوز قانوناً اختصاص الوزير او المحافظ او رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة او رئيس الشركة التي يعمل بها الموظف الطاعن لانتفاء صفة هؤلاء ، اذ انه بعد صدور القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ فأن ولاية النيابة الإدارية اصبحت شاملة في اقامة الدعوى و مباشرتها امام المحاكم التأديبية و

١- محكمة النقض ، الدائرة المدنية ، الطعن رقم ٤٦ لسنة ٨٠ ق ، جلسة ٢٠١٣/١/٨

اقامة الطعون و مباشرتها امام المحكمة الإدارية العليا ، و قصر هذه الولاية على النيابة الإدارية وحدها ، و بالتالى لا يجوز اقامة الطعن من جانب الجهة الإدارية التى يتبعها العامل و عدم جواز تدخلها فى الطعن الذى تقيمه النيابة الإدارية او يقام ضدها <sup>(١)</sup>

### وفاة المطعون ضده :

تنقضى الدعوى التأديبية بوفاة المتهم فى اية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء قبل صدور الحكم التأديبى او اثناء نظر الطعن عليه ، و لا وجه للمغايرة فى ذلك بين ما اذا كان الطعن مقام من النيابة الإدارية و حدثت الوفاة للموظف اثناء نظر الطعن ، ام كان الطعن مقام من الموظف و توفى اثناء نظره ، ففى الحالتين يتعين الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية <sup>(٢)</sup>

و فى حالة وفاة المطعون ضده قبل التقرير بالطعن ، و ادى ذلك الى عدم اختصاص من يجب اختصاصه من أصحاب الصفة فى الطعن الا بعد فوات الميعاد القانونى المقرر للطعن ، فان ذلك يترتب عليه بطلان تقرير الطعن لعدم توجيهه فى الميعاد الى من يصح اختصاصه قانونا ، و نتيجة ذلك يكون الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لبطلان تقرير الطعن <sup>(٣)</sup> .

و لذلك قضى بأنه وفقا لحكم المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فان تحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية التى يترتب على إغفالها بطلان الطعن ، أساس ذلك إعلان ذوى الشأن بمن رفع من الخصوم و من رفع عليه و صفة كل منهم إعلاماً كافياً ، فتوجيه الطعن إلى خصم متوفى يترتب عليه بطلان الطعن و لو جهل الطاعن بواقعة الوفاة ، أساس ذلك انه يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهها

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٤٨٥٣ لسنة ٤١ ق.ع - جلسة

٢١/١١/١٩٩٩ ، الطعان رقمى ٦٥ ، ٢١١ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ٣٠/١/٢٠٠٠

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ٦/٢/١٩٩٧

٣ - الدكتور / محمود ماهر ابو العنين ، الدفوع فى نطاق القانون العام ، المرجع السابق ،



در جميعاً مراقبة ١٠ أسطر أ. إلى خصومه من وفاة أو تغيير في المدة قبل الختم. لا  
كى يوجه تقرير الطعن إلى من يصح إختصامه قانوناً، ولا يقدح في ذلك أن  
تكون الوفاة سابقة على صدور الحكم المطعون فيه، اذ ان التسري في بطلان  
الحكم المطعون فيه إنما يكون بعد قبول الطعن شكلاً<sup>(١)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق. جلسة ١٧ - ١١ - ١٩٠٤



## المبحث الثالث

### طعن الخارج عن الخصومة التأديبية

ألغى قانون المرافعات الطعن بالنقض في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة ، فقد أضاف المشرع ذلك الوجه من أوجه الطعن الى الالتماس باعادة نظر .

و من ثم فان المشرع أضاف الى أوجه التماس إعادة النظر حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها ، وقد أضيفت هذه الحالة كفقرة ثامنة للمادة (٢٤١) من قانون المرافعات المدنية .

وبالتالى فإن الطعن في الحكم القضائى يجوز للغير الذي تعدى أثر الحكم إلى المساس بحقوقه ومصالحه ، ومراكزه القانونية المستقرة ، وذلك إذا لم يعلم بقيام الخصومة ، ولم يكن في مركز يسمح له بتوقعها ، لكن ذلك الطعن لا يكون امام المحكمة الإدارية العليا ، وانما بطريق التماس إعادة النظر ، اذ ان قانون المرافعات ألغى طريق الطعن في أحكام القضاء الإداري والتأديبي أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوماً في الدعوى التي صدر فيها الحكم ، أو أدخلوا فيها ممن يتعدى أثر هذا الحكم إليهم ، اذ بمقتضى ذلك أصبح ذلك وجهاً من وجود التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية طبقاً لنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة ، وذلك بمراعاة المواعيد والأحوال التي نص عليها قانون المرافعات ، بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة .

وتطبيقاً لذلك قضى بأنه من حيث إن المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه: "يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم ، وتنص المادة ٢٤١ من قانون المرافعات

الصادرة بصفة نهائية في الأحوال الآتية: ١ - ..... ٢ - ..... ٣ ..... ٤ ..... ٥ -  
٨ - ..... ٧ - ..... ٦ - ..... ٥ - ..... لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة  
عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها بشرط إثبات غش من كان يمثلته أو  
تواطئه أو إهماله الجسيم، ومن حيث إن قانون المرافعات المدنية والتجارية  
الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طريق الطعن في الأحكام بطريق  
اعتراض الخارج عن الخصومة الذي نظمته القانون القائم قبله في المادة ٤٥٠ ،  
وأضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة ولم يكن قد  
أدخل أو تدخل فيها (مادة ٤٥٠ / ١) إلى أوجه التماس إعادة النظر لما أورده في  
مذكرته الإيضاحية من أنها حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج  
عن الخصومة ، وإنما في تظلم من حكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة ،  
وأن لم يكن خصماً ظاهراً فيها فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس في  
هذه الحالة منه إلى الاعتراض ، وبناء على ذلك استقرت الأحكام على أن  
الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم  
الذي تعدى إليه أثره ، وعليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات  
المحكمة التي أصدرت الحكم - تحديد طرق الطعن في الأحكام من عمل  
المشرع وحده يرد حصراً في القانون المنظم لها - ، المادة ٢٣ من قانون مجلس  
الدولة حددت أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهي لا تسع الطعن  
أمامها من الخارج عن الخصومة - قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى  
طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة وبذلك يكون  
قد ألغى طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية  
العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوماً في الدعوى التي صدر فيها أو أدخلوا  
أو تدخلوا فيها ممن تعدى أثر هذا الحكم إليهم ، هذا الطعن أصبح وجهاً من  
وجوه التماس اعادته النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري ، وينصرف هذا  
المبدأ إلى طعن الخارج عن الخصومة في الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية  
بكافة أنواعها بما فيها الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية ."

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم الطعن رقم ١٨٧٤ ، ١٧٥١ لسنة ٣٤ ق.ع .  
جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٩٣

و يبدأ الميعاد المقرر لالتماس إعادة النظر من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم الجسيم وذلك ليحقق هذا النص حماية المحكوم عليه حماية فعلية<sup>(١)</sup>

مدى جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الدعاوى التأديبية من جهة غير النيابة الإدارية :

لما كان قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الغي الطعن فى الأحكام بطريق الاعتراض الخارج عن الخصومة ، وأضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل أو تدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر<sup>(٢)</sup> ، فإن التساؤل يثور - وبحق - حول مدى جواز الطعن على الأحكام الصادرة فى الدعاوى التأديبية من المحاكم التأديبية من جهات أخرى غير النيابة الإدارية

اذ اعتبر المشرع فى قانون مجلس الدولة ان من ذوى الشأن فى الطعن على أحكام المحاكم التأديبية الصادرة فى الدعاوى التأديبية الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة لرئيس هيئة النيابة الإدارية ، و أخيراً رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العامل المفضل أن يقيم الطعن فى حالات الفصل من الوظيفة العامة<sup>(٣)</sup>

و فى ضوء ذلك النص قضى بأن ما أورده المشرع فى المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة ليس حاصراً لمن يعتبرون من ذوى الشأن ، و ان النيابة الإدارية فيما تباشره من اجراءات امام المحكمة التأديبية تنوب عن الجهة الإدارية التى تعتبر الخصم الاصلى فى الدعوى التأديبية ، و بهذه المثابة فان لهذه الجهة الصفة

---

١ - المحكمة الإدارية العليا . الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ١٩٩٤ / ٥ / ٨ ، مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا ، السنة التاسعة و الثلاثون . الجزء الثانى . من أول مارس سنة ١٩٩٤ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٩٤ - ص ١٣٣٥

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، طعن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ ق ع جلسة ١٩٩٦ / ٨ / ٦

٣ - ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

فى ان تطعن على الأحكام الصادرة من المحكمة التأديبية امام المحكمة الإدارية العليا<sup>(١)</sup>، و بذلك لم تكن النيابة الإدارية هى وحدها صاحبة الصفة فى الطعن على الأحكام الصادرة فى الدعاوى التأديبية .

بيد انه بتعديل قانون النيابة الإدارية بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ فقد نصت المادة الرابعة منه على ان لرئيس هيئة النيابة الإدارية الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية<sup>(٢)</sup>

و على اثر هذا التعديل التشريعى على قانون النيابة الإدارية عام ١٩٨٩ ، قضت المحكمة الإدارية العليا بأن نص المادة الرابعة من قانون النيابة الإدارية قبل تعديله عام ١٩٨٩ كان ينص على ان النيابة الإدارية تتولى مباشرة الدعاوى التأديبية امام المحاكم التأديبية ، و من ثم فان النيابة الإدارية فيما تباشره من اجراءات امام المحكمة التأديبية انما تنوب عن الجهة الإدارية التى تعتبر الخصم الاصلى فى الدعاوى التأديبية و بهذه المثابة فان لهذه الجهة الصفة فى ان تطعن على الأحكام الصادرة من المحكمة التأديبية امام المحكمة الإدارية العليا ، بيد انه بعد تعديل المادة الرابعة من قانون النيابة الإدارية ، فان ولاية النيابة الإدارية اصبحت شاملة فى اقامة الدعاوى و مباشرتها امام المحاكم التأديبية و اقامة الطعون و مباشرتها امام المحكمة الإدارية العليا ، و قصر هذه الولاية على النيابة الإدارية وحدها ، و بالتالى لا يجوز اقامة الطعن من جانب الجهة الإدارية التى يتبعها العامل و عدم جواز تدخلها فى الطعن الذى تقيمه النيابة الإدارية او يقام ضدها<sup>(٣)</sup>

— رأينا فى الاتجاه الحديث للمحكمة الإدارية العليا بشأن الطعن المقام من جهة اخرى غير النيابة الإدارية

و نحن نرى أن المبدأ الذى ارسته المحكمة الإدارية العليا بشأن عدم جواز اقامة الطعن من جانب الجهة الإدارية التى يتبعها العامل و عدم جواز

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ١٣ ق.ع - جلسة ١٩٧٠ / ٦ / ٦  
٢ - المادة ٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الإدارية المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩  
٣ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٤٨٥٣ لسنة ٤١ ق.ع - جلسة ١٩٩٩ / ١١ / ٢١ ، الطعن رقم ٢١١٠٠٦٥ لسنة ٤٢ ق، جلسة ٢٠٠٠ / ١ / ٣٠



تدخلها في الطعن الذي تقيمه النيابة الإدارية او يقام ضدها ، يجب ان يكون نطاقه قاصر على جهة الادارة فقط ، التي لا يجوز لها بمقتضاه ان تطعن على الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية ، ولا يمتد الى حق رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في الطعن على الأحكام التأديبية الصادرة في المخالفات المالية ، وحق رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن على هذه الأحكام في الاحوال التي بينها قانون مجلس الدولة .

و سندنا في ذلك ان حق جهة الادارة في الطعن على الأحكام كان مستمدا من اصل مفاده انها الخصم الاصيل في الدعوى التأديبية ، وان النيابة الإدارية تنوب عنها في مباشرتها ، وقد تغير ذلك تماما ، بعد ان اقر المشرع بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ الطبيعة القضائية للنيابة الإدارية ، وبأنها هيئة قضائية مستقلة في عملها عن جهة الادارة ، ومن ثم لم تعد تنوب عن جهة الادارة في اقامة الدعوى امام محكمة اول درجة ، وبالتالي بات من الضروري ان لا تتمكن الادارة من الطعن على حكم صادر في دعوى لا صفة لها فيها .

اما اختصاص رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في ان يطعن في القرارات أو الأحكام الصادرة من جهات التأديب في المخالفات المالية ، فانه يستمد ذلك الاختصاص من أحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨<sup>(١)</sup> ، والذي اوجب على القائمين بأعمال السكرتارية بالجهات المشار اليها في هذا القانون بموافاة الجهاز بصورة من القرارات أو الأحكام الصادرة في المخالفات المالية فور صدورهما ، وهذا القانون قانون خاص واجب الاعمال لا ينسخه نص المادة الرابعة من قانون النيابة الإدارية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ ، ومن ثم فلا وجه للدفع بانعدام صفة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في الطعن على حكم المحكمة التأديبية قولا بأن ذلك من حق النيابة الإدارية وحدها ، اذ ان ذلك مردود بما ورد صراحة في المادتين ١٣ و ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ، فالقول بذلك يحتاج الى تعديل تشريعي

---

١ - المادة ٥/ثالثا ، ٣ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨



صريح في القوانين المشار اليها ، وهو ما لم يحدث حتى الان ، بما نرى معه ان ما اتجهت اليه المحكمة الإدارية العليا في هذا الصدد يعوزه السند التشريعي .

كما ان اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن على أحكام المحاكم التأديبية مستمد من قانون مجلس الدولة ، فالمستفاد من حكم المادتين ٢٢، ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن الجوازي أمام المحكمة الإدارية العليا مقصور على الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية ، فالمرجع نص على انه لرئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العامل المفصول أن يقيم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة <sup>(١)</sup> ، و من ثم فلا يحول نص المادة الرابعة من قانون النيابة الإدارية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ دون تمتع رئيس هيئة مفوضي الدولة بالصفة في الطعن على الأحكام الصادرة في حالات الفصل من الوظيفة بناء على طلب من العامل المفصول .

---

١ - المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢



## الفصل الثالث

ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا  
في أحكام المحاكم التأديبية



## الفصل الثالث

### ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

#### فى أحكام المحاكم التأديبية

يعرف الميعاد بصورة عامه بأنه الاجل أو المهلة الزمنية التي يحددها القانون لأجراء عمل معين بحيث اذا انقضى هذا الاجل امتنع عن اجراء العمل ، لسقوط الحق فى مباشرته .

وعرف الميعاد ايضا بأنه الفترة الزمنية التي يحق للشخص خلالها تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة .

وبالتالى فان تحديد المدة هي عملية ضبط قانونيه منطبقه توازي بين المصلحتين الخاصه للأفراد حيث تحث صاحب الشأن على التفكير بسرعه وتقدير جدوى الطعن الى محكمة الطعن من حكم المحكمة الذى لم يرتضيه المحكوم عليه ، وهي كذلك تحقق المصلحة العامه اذ تستلزم الاسراع فى استقرار المراكز القانونيه وعدم تركها مهدده بالالغاء الى مالا نهايه ، وتكفل ترتيب اثار حجية الحكم التأديبي الذى تستوجبه ضرورات حسن سير المرافق العامة بما يقتضى ضرورة استقرار اوضاع العاملين بها .

ويمكن لنا تعريف الميعاد القانوني للطعن بأنه المدة الزمنية المحدده تشريعا والتي يحق لصاحب الشأن فى خلالها تحريك دعواه القضائيه لمخاصمة الحكم الصادر من المحكمة التأديبية .

#### طبيعة شرط الميعاد:

استقر الفقه والقضاء على اعتبار شرط ميعاد الطعن القضائي شرطا متعلقا بالنظام العام .

فالمحكمة الإدارية العليا لها أن تتصدى من تلقاء نفسها لبحث مدى توافر هذا الشرط من عدمه ، دون ان يطلب منها ذلك ولا يجوز للخصوم فى الدعوى التأديبية الاتفاق على مخالفته ، شأن سائر المدد و المواعيد المحدده للطعن على الأحكام القضائيه بوجه عام .



ويترتب على انقضاء ميعاد الطعن القضائي عدم جواز المساس بحجية الحكم التأديبي ولو كان مخالفاً للقانون ، وتلتزم المحكمة الإدارية العليا بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد .

## المبحث الاول

### مدة الطعن امام المحكمة الإدارية العليا

ميعاد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه <sup>(١)</sup> ، وذلك طبقاً لنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

## المطلب الاول

### بدء سريان الميعاد في حق اطراف الخصومة التأديبية

قضت المحكمة الإدارية العليا ، انه نصت المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية و التجارية في فقرتها الأولى على أنه " إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجرياً للميعاد ، و ينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفاً يجب أن يحصل فيه الإجراء ... " و لما كان ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، و المقرر للطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا ، هو ميعاد كامل يجب أن يحصل فيه الإجراء و هو الطعن ، فإنه وفقاً لحكم المادة ٢٠ آنفة الذكر لا يحسب منه يوم صدور الحكم المراد الطعن فيه ، و هو الأمر المعتبر في نظر القانون مجرياً للميعاد ، و ينقضي بانقضاء اليوم الأخير منه <sup>(٢)</sup>

---

١ - المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٦ ق ، مكتب فني ٠٨ صفحة رقم ٦٥١ ، بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩

**بدء سريان الميعاد بالنسبة للنياية الإدارية كطاعنه:**

النياية الإدارية خصم اصيل في الدعاوى التأديبية ، و تحضر وجوبيا جميع جلساتها ، اذ تبطل جلسات المحاكمة اذا تغيب عنها عضو النياية الإدارية .

ولما كان عضو النياية الإدارية بذلك يعد جزءا من تشكيل المحكمة التأديبية ، و من ثم فان النياية الإدارية تعلم حتما بصدور الحكم التأديبي في جميع الاحوال ، و لا يجوز القول بغير ذلك ، و بالتالى يبدأ سريان ميعاد الطعن في حق النياية الإدارية من تاريخ صدور الحكم .

**بدء سريان الميعاد بالنسبة للمتهم كطاعن :**

اما المتهم فالوضع بالنسبة له يختلف عن النياية الإدارية ، فالميعاد يسرى في حقه من تاريخ صدور الحكم اذا كان حاضرا في اى جلسة من جلسات المحاكمة التأديبية ، حتى لو تغيب بعد ذلك عن حضور باقى جلساتها ، اذ عليه واجب متابعة سير الدعوى .

اما اذا تغيب المتهم عن حضور كافة جلسات المحكمة التأديبية ، فان حساب ميعاد الطعن في هذه الحالة يكون من تاريخ علمه بالحكم ، على ان الحق في الطعن في أحكام المحاكم التأديبية في جميع الاحوال يسقط بمضى خمسة عشر عاما من تاريخ صدور الحكم ، حيث ان الحق في اقامة الدعوى القضائية يسقط بهذه المدة و بالتالى يسقط الحق في اقامة الطعن بهذه المدة<sup>(١)</sup>

و لا يسرى ميعاد الطعن في حق المتهم الذى لم يعلن اعلانا صحيحا بمحاكمته تأديبيا ، و الذى صدر الحكم التأديبي في غيبته<sup>(٢)</sup>

و لذلك قضى بأن ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لنص

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٣ ق ، جلسة ٢٠٠٠ / ٣ / ٢ ،  
الدكتور / محمود ماهر ابو العنين و الدفوع في نطاق القانون العام ، المرجع السابق ،  
ص ٢٢١

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق ، جلسة ١٩٩٥ / ٣ / ٢٥ ،  
الدكتور / محمد ماهر ابو العنين و الدفوع في نطاق القانون العام ، المرجع السابق ،  
ص ٢٢٤

المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم - هذا الميعاد لا يسرى في حق ذى المصلحة في الطعن الذى لم يعلن بإجراءات المحاكمة إعلاناً صحيحاً و بالتالى لم يعلم بصدور الحكم فيها - حق ذى المصلحة الذى لم يعلن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى في الطعن في الحكم الصادر فيها خلال ستين يوماً من تاريخ علمه اليقيني بالحكم<sup>(١)</sup>

و قضى بأن صدور حكم المحكمة التأديبية دون إعلان العامل بإجراءات محاكمته و في غيبة منه - لا يسرى ميعاد الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا الا من تاريخ علمه اليقيني بصدور هذا الحكم<sup>(٢)</sup>

فقد قضى بأن المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددت ميعاد الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى و المحاكم التأديبية ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم ، و من ثم فإن تراخى صاحب الشأن في إقامة الطعن لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم كما في حالة المرض العقلى الذى يعانى منه الطاعن سيعتبر عذراً قهرياً من شأنه أن يوقف ميعاد الطعن حتى تزيله الحالة المرضية ، متى ثبت أن الحالة المرضية لازمت الطاعن خلال تلك الفترة فيعتبر الطعن مقدماً في الميعاد القانونى ، الامر الذى يستتبع الحكم بقبول الطعن شكلاً<sup>(٣)</sup>

و قضى بأنه اذا لم يحضر الطاعن اى جلسة من جلسات نظر الدعوى التأديبية امام المحكمة التأديبية ، و ذكر في تقرير طعنه انه لم يعلن بجلوسات المحاكمة و هو ما لم تنكره النيابة الإدارية ، فانه يجوز له في هذه الحالة ان يقيم

---

١ - المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ ق مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم

٢٠٠، جلسة ١٢-٠٣-١٩٨٣

٢ - المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٨ ق مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم

٢٦٨، جلسة ١١-١٢-١٩٨٢

٣ - المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق مكتب فنى ٢٩ صفحة

رقم ٣٤، جلسة ٢١-١١-١٩٨٣

طعنه فور علمه بالحكم التأديبي ، و لو بعد انقضاء اكثر من ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون عليه<sup>(١)</sup>

و تجدر الاشارة الى انه بوجه عام لا يعرف القضاء التأديبي فكرة الحكم الغيابي ، اذ إن استبعاد فكرة الحكم الغيابي و جواز المعارضة فيه من النظام القضائي بمجلس الدولة هو النتيجة المنطقية التي تتماشى مع نظام إجراءات التقاضي أمامه و تترتب عليه<sup>(٢)</sup>

## المطلب الثاني

### امتداد ميعاد الطعن

يمتد ميعاد الطعن في حالة ثبوت أن الميعاد ينتهي يوم عطلة رسمية ، اذ يمتد إلى أول يوم عمل بعدها.

فإذا كان آخر ميعاد للطعن عطلة عيد الأضحى فإن هذا الميعاد يمتد طبقاً للمادة ٢٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية إلى أول يوم عمل ، بالإضافة الى ان ميعاد الطعن يمتد في مواعيد المسافة التي حددها قانون المرافعات في المادة ١٦<sup>(٣)</sup>

اثر اعتبار الدعاوى التأديبية من الدعاوى الغير قابلة للتجزئة على امتداد ميعاد الطعن :

الدعاوى التأديبية من الدعاوى الغير قابلة للتجزئة ، و يترتب على ذلك انه وفقاً لنص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي تسري أحكامه فيما لم يرد فيه نص في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بالتطبيق للمادة الثالثة من قانون إصداره ، أنه إذا كان الحكم صادراً في

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣١٤٢٢ لسنة ٥٢ ق ، جلسة ١٦ / ٢ / ٢٠١٣

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤ ق ، مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ١٣٧٣ ، بتاريخ ٦ / ٧ / ١٩٥٨

٣ - الدكتور / ماجد الحلو ، دعاوى القضاء الادارى ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٠ ، ص ٦٨ ، الدكتور / محمد ماهر ابو العنين ، الدفع في نطاق القانون العام ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ ، الدكتور / نبيل عمر ، المرجع السابق ، ٧٤٣ .

موضوع غير قابل للتجزئة يجوز لمن قوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه ، و بذلك يجوز للموظف المتهم الذي قوت ميعاد الطعن في الحكم التأديبي ان يطعن فيه اثناء نظر الطعن منضما الى زميله الطاعن ، اذ لا يسوغ قيام الجزاء في حق بعض المتهمين و محوه بالنسبة للبعض الاخر و هو ما يتعارض و حسن سير المرافق العامة الذي يوجب ان تكون الدعوى التأديبية غير قابلة للتجزئة <sup>(١)</sup>

---

١ - الدكتور / محمد ماهر ابو العنين ، الدفوع في نطاق القانون العام ، المرجع السابق .  
ص ٢٥١ ، المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٣٢ ق ، جلسة ١٩٨٧/١١/٧



## المبحث الثاني

### عوارض ميعاد الطعن فى الأحكام التأديبية

#### المطلب الاول

##### انقطاع ميعاد الطعن

عند تحقق الحالة القاطعة للميعاد ، فان ذلك يؤدى إلى زوال المدة السابقة من الميعاد ، وبدء ميعاد طعن جديد ولا تحسب المدة المتبقية وتعتبر كأنها لم تكن.

والحالات التى ينقطع فيها ميعاد رفع الدعوى بصفة عامة هي التظلم الإداري، وتقديم الدعوى إلى محكمة غير مختصة، و طلب المساعدة القضائية<sup>(١)</sup>

اذ ينقطع الميعاد برفع الطعن إلى محكمة غير مختصة ، ويظل هذا الميعاد مقطوعاً حتى يفصل في الطعن ولو من المحكمة الأعلى درجة ، فالأنظمة القضائية التي تأخذ بالقضاء المزدوج ، قد يتم فيها تقديم الدعوى او الطعن إلى محكمة غير مختصة ، وإذا ما حصل ذلك وقدم الطاعن دعواه إلى محكمة غير مختصة ، فإن مدة سريان الطعن القانوني تنقطع ، ويستمر هذا الإنقطاع حتى صدور حكم بعدم الاختصاص ، فحينها يسري ميعاد طعن جديد يبدأ من تاريخ صدور حكم المحكمة بعدم الاختصاص .

ولذلك قضى بأن المادتان ٢٣ و ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة . ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - ينقطع هذا الميعاد برفع الطعن إلى محكمة غير مختصة - يظل هذا الميعاد مقطوعاً حتى يفصل في الطعن ولو من المحكمة الأعلى درجة - مؤدى ذلك - أنه يتعين على صاحب الشأن أن يلجأ

---

١ - الدكتور / ماجد الحلو ، المرجع السابق ، ص ٧٠

إلى المحكمة المختصة بعد أن تبينها سواء إبان قطع الميعاد أو خلال جريانه ثانية طالما لم ينصرم بعد<sup>(١)</sup>

كما قضى بأن الطعن في قرار مجالس التأديب العالى أمام محكمة غير مختصة خلال الميعاد القانونى من شأنه أن يقطع ميعاد رفع الطعن في هذا القرار أمام المحكمة الإدارية العليا و يظل هذا الأثر قائما يصدر الحكم بعدم الاختصاص و يصبح نهائيا ، و عند ذلك يحق لصاحب الشأن - مع مراعاة المواعيد - أن يرفع طعنا جديدا في القرار أمام هذه المحكمة مباشرة وفقا للإجراءات المقررة للطعن أمامها<sup>(٢)</sup>

و الاصل العام ان تقديم طلب الاعفاء من الرسوم القضائية، يؤدى الى قطع الميعاد ، فقد يلجأ الطاعن إلى تقديم طلب بإعفائه من رسوم رفع الدعوى ، مما يترتب على قبول هذا الطلب قطع ميعاد الطعن وحساب مدة جديدة له.

و الواقع ان ذلك الاصل العام ، يفقد اهميته في مجال الطعن على الأحكام التأديبية ، اذ ان الطعون التأديبية معفاة بقوة القانون من اية رسوم .

اما التظلم الادارى كسبب لانقطاع الميعاد ، فانه غير منتج في مجال الطعن على أحكام المحاكم التأديبية امام المحكمة الإدارية العليا ، لعدم جواز التظلم الادارى من الحكم القضائى الصادر من المحكمة التأديبية امام جهة الادارة.

## المطلب الثانى

### وقف ميعاد الطعن

على خلاف انقطاع الميعاد ، فان وقف الميعاد لا يؤدى الى زوال المدة السابقة من الميعاد ، وبدء ميعاد طعن جديد ، انما يستكمل ما تبقى بعد زوال سبب الوقف .

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٣١ ق مكتب فنى ٣٢ صفحة

رقم ١٤٩٦ ، جلسة ١٨ / ٧ / ١٩٨٧

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٠٧ مكتب فنى ١٣ صفحة

رقم ٢٦٣ ، جلسة ١٦ - ١٢ - ١٩٦٧

## حالات وقف ميعاد الطعن :

تعد القوة القاهرة من أسباب وقف ميعاد الطعن ، وقد استقر الفقه في أغلب التعريفات على تعريف القوة القاهرة بأنها " حادث مفاجئ أو عذر قهري خارج عن إرادة الشخص يمنع صاحب المصلحة من رفع دعواه إلى القضاء .

فعند ظهور مثل هذه الظروف الخارجة عن إرادة صاحب الشأن فإن المشرع يمنحه مهلة إضافية مساوية لمدة القوة القاهرة ومن أمثلتها حالة وقوع حرب، أو كارثة طبيعية ، أو أي فعل يلحق بصاحب الشأن ظرفاً يحول دون استعمال حقه في الطعن ، كالحبس أو الاعتقال أو المرض...

والقضاء هو الذي يتولى التحقق من توفر حالة القوة القاهرة من عدمها مستخلصاً ذلك من ظروف كل قضية أو حالة ، وفي حالة قبولها يعطي صاحب الشأن مدة مماثلة لمدة القوة القاهرة.

و تجدر الإشارة الى ان المرض النفسي أو العصبي على فرض تحققه لا يعتبر قوة قاهرة وبالتالي لا يصلح أن يكون سبباً لانقطاع الميعاد أو امتداده.



الفَصْلُ الرَّابِعُ

بيانات صحيفة الطعن





## الفصل الرابع

### بيانات صحيفة الطعن

#### المبحث الاول

#### شكل صحيفة الطعن

يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع من محامى من المقبولين أمامها ، و ذلك اذا كان الطعن مقاما من الموظف المتهم المحكوم عليه ، اما اذا كان الطعن مقاما من النيابة الإدارية فيجب ان يقام بموافقة رئيس هيئة النيابة الإدارية ، على ان يكتفى ان تكون صحيفة الطعن موقعة من عضو بدرجة رئيس نيابة اداريه على الاقل .

ويجب أن يشتمل تقرير الطعن علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ، ان يشتمل كذلك على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه ، وبيان بالأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بطلانه<sup>(١)</sup>

و قد اوجبت المادة (٤٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يشتمل تقرير الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ، وإلا جاز الحكم بطلان الطعن .

ولا جدال فى أن تحديد شخص المختص فى الطعن هو من البيانات الجوهرية التى يترتب على إغفالها جواز الحكم بطلان الطعن عملاً بالمادة ٤٤ المشار إليها .

و قد قضى بأنه اذا خلا تقرير الطعن امام المحكمة الإدارية العليا من بيان

---

١ - المادة ٤٤ فقرة ٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

موطن الطاعن ، فان ذلك يوجب الحكم ببطلان تقرير الطعن ، عملاً بالمادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة<sup>(١)</sup>

كما ان توجيه الطعن إلى شخص متوفى من قبل رفع الطعن فزالت صفته ، يؤدي الى بطلان تقرير الطعن ، و عدم انعقاده ، إذ إنه على من يريد الطعن على الحكم - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الإدارية العليا - مراقبة ما طرأ على الخصوم بعد الحكم ، من وفاة أو تغيير في الصفة حتى يوجه طعنه إلى من يصح اختصاصه قانوناً<sup>(٢)</sup>

ولذلك قضى بأنه لما كان وكيل وريث المطعون ضده قد أودع بجلسة ٢٠٠٣/٥/٥ حافظة مستندات طويت على صورة ضوئية مطابقة للأصل من الصورة الرسمية لصورة قيد الوفاة الصادرة بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٩ ثابت فيها وفاة المرحوم المورث بتاريخ ٣١/٥/١٩٩٩ الأمر الذي تكون معه الخصومة في الطعن المائل لم تنعقد لوفاة المطعون ضده من قبل قيد الطعن ، وتقضى معه هذه المحكمة ببطلان الطعن عملاً بالمادة (٤٤) من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، ومن حيث إنه لا يقدح في هذا البطلان أن تكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ، ومثيرة للدفع ببطلان هذا الحكم ، لأن النظر في الطعن موضوعاً يأتي بعد قبوله شكلاً ، وهو طعن في هذه الحالة غير مقبول بداءة لعدم اختصاص ذوي الصفة فيه ، ولأن التمسك ببطلان الحكم لهذا السبب حق لمن شرع انقطاع سير الخصومة لحمايته طبقاً للمادة (١٣٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ حتى لا تتخذ إجراءات الخصومة بغير علمه ، وحتى لا يصدر الحكم في غفلة منه ، فلا يجوز لخصمه أن يتمسك به سواء في صورة دفع أو طلب أو طعن طبقاً

---

١ - راجع بالتفصيل ، المبادئ الحديثة المستخلصة من أحكام المحكمة الإدارية العليا في التأديب ، المستشار / اسلام احسان ، ٢٠١٣ ، المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣٣٢٠٢ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٢٠١٣/١/١٢

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٣٢ ق . عليا بجلسة ١٥/٤/١٩٨٩

لنسبية آثار الانقطاع ، ويستوى في ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة في حكمها المشار إليه ، أن يتعلق الطعن بحكم صادر في دعوى إلغاء أو غيرها من المنازعات ، إذ لا محل لاستثناء الطعن في الحكم الصادر في دعوى الإلغاء تدرعاً بعينية الطعن فيها ، وذلك لاتحاد العلة في الحالتين ونزولاً على عمومية وإطلاق المادة (٤٤) من قانون مجلس الدولة ، سواء في إيجابها البيانات الجوهرية المتعلقة بالخصوم أو في ترتيبها جواز الحكم بالبطلان جزاء مخالفة ذلك دون تفرقة بين دعاوى الإلغاء و دعاوى القضاء الكامل<sup>(١)</sup>

و يراعى ان خلو صحيفة الطعن المقام من الموظف المتهم من ذكر صفة عضو النيابة الإدارية لا يقدح في صحة الطعن ، مادام أن هذه الصفة مقررة لعضو النيابة قانوناً دون حاجة الى هذا البيان ، وقد أخطرت النيابة الإدارية بمضمون الطعن وأعلم به اعلماً كافياً على أساس هذه الصفة ، فاختصام عضو النيابة الإدارية بصفته رئيس الهيئة لا يقدح في صحة الطعن .

كما قضى بأن المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة قد نصت على أن " يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين أمامها و يجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم و صفاتهم و موطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه و تاريخه و بيان بالأسباب التى بنى عليها الطعن و طلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه " . و مراد القانون بيان الحكم المطعون فيه و تفصيل الأسباب التى بنى عليها الطعن ، هو أن يمكن للمحكمة الإدارية العليا أن تستظهر مما أورده الطاعن من ذلك مواطن ما يعيبه الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون أو خطأ فى تأويله و تطبيقه و لذلك أوجبت المادة السادسة عشرة من قانون

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٤٥٨٤ لسنة ٤٧ ق . عليا - جلسة - الدائرة الأولى ، جلسة ٨ / ٥ / ٢٠٠٤

تنظيم مجلس الدولة أن يشتمل تقرير الطعن على بيان للحكم المطعون فيه يميّط عنه الغرارة والتجهيل وعلى تفصيل للأسباب التي قام عليها الطعن وإلا جاز الحكم ببطلانه وما أرادت بيان الأسباب إلا تبينها نوع بيان مجليها ويكشف عن المقصود منها كشفاً وافياً ينفي عنها الغموض والجهالة ويستبان منه العوار الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فيما قضى به ويمكن المطعون عليه من تحضير دفاعه منذ إعلانه بصورة تقرير الطعن ، فإذا كانت الطاعنة قد تردت في طعنها في غلط بين من جهة موضوع الحكم الذي طعنت فيه بحيث ورد في ظنها أنه يتعلق بموضوع آخر منبت الصلة بالموضوع الحقيقي الذي فصل فيه ثم ترتب على هذا الخطأ أنها أوردت في طعنها أسباباً لا تنطبق على موضوع الحكم مفحمة على وقائعه التي فصل فيها فإن هذا الطعن يكون إذن مجهلاً في موضوعه وأسبابه جهالة فاحشة من شأنها أن تعجز هذه المحكمة عن مراقبة ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، وإذا كان تفصيل الأسباب على هذا المقتضى مطلوب ابتداء على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بأسبابه كيلا يخفى ما يعاب به على الحكم منذ إفتتاح الخصومة ، فإن ترك هذه الأسباب بالكلية مع تجهيل بيان الحكم المذكور من شأنها أن يبطلا الطعن . ولا يقدح في ذلك أن تورد الطاعنة في مستهل تقريرها إشارة عابرة إلى رقم القضية التي فصل فيها أو إسم المطعون عليه إذ كلاهما لا يفيد في تحديد موضوع الحكم مع إيرادها هذا الموضوع على وجه مغاير تماماً للوقائع ، فهذا التجهيل من جانبها في بيان وقائع الحكم الذي طعن فيه يجعل تقريرها مبهماً لا يتحدد به ما تعيبه الطاعنة على الحكم المطعون فيه . فإذا كان تقرير الطعن مجهل الموضوع مبهم المدلول عارياً بالكلية عن الأسباب التي تكشف عما تراه الطاعنة عوراً في الحكم المطعون فيه كان طعناً باطلاً<sup>(١)</sup> .

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٣١٩ لسنة ٠٦ مكتب فني ٨ ق ، صفحة رقم ١٠٤٨ . جلسة ١٤ - ٠٤ - ١٩٦٣



و لا ينال من شكل تقرير الطعن و يؤدي الى بطلانه ، ان يثبت عدم صحة ما تضمنه التقرير من أسباب للطعن ، لذلك قضى بأنه إذا أقيم الطعن في أسبابه على أن الحكم المطعون فيه بنى على مخالفة القانون و الخطأ في تطبيقه و تأويله ، و هذه من الأوجه التي جيز الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة ، أما مناقشة صحة هذه الأسباب فمسألة موضوعية لا صلة لها بشكل الطعن ، و من ثم فإن الدفع ببطلان تقرير الطعن يكون في غير محله حقيقة بالرفض<sup>(١)</sup>

**عدم جواز ان تشتمل صحيفة الطعن على اكثر من حكم تأديبي :**

تقرير الطعن في أحكام المحاكم التأديبية الصادرة في الدعاوى التأديبية ، ينبغي ألا يتناول أكثر من حكم تأديبي واحد يدور عليه هذا الطعن ، وينصب على أسباب ما يراه فيه الطاعن من عوار ، إذ يستقل كل طعن ببياناته وأسبابه. و من ثم فاذا اشتمل تقرير الطعن على اكثر من حكم تأديبي واحد ، فان ذلك يبطل تقرير الطعن .

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٦ ق ، مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٦٥١ ، جلسة ١٩٦٣/٢/٩

## المبحث الثاني

### إضافة طلبات وأسباب جديدة أثناء نظر الطعن

#### إضافة طلبات جديدة أثناء نظر الطعن :

يقصد بالطلب القضائي بصفة عامة ما يقدمه المدعي إلى المحكمة بقصد الحكم له بحق يدعيه قبل المدعي عليه ، وعلى ذلك فإن ما يطرح في الدعوى من وقائع وأسانيد تأييداً لهذا الطلب لا يعد طلباً ، بل لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع<sup>(١)</sup>

و العبرة بالطلبات الختامية ، و الطلب الختامي هو الطلب الذي يقدمه صاحب الشأن قبل حجز الدعوى للحكم ، وإقال باب المرافعة فيها ، بقصد تعديل طلبه السابق سواء بالعدول عنه أو الزيادة فيه أو الإنقاص منه.

ويوجه عام فإن للخصوم أن يعدلوا في طلباتهم إلى ما قبل قفل باب المرافعة في الدعوى ، فالطلب الختامي كما حددته المادة ٣٦ / ٣ مرافعات هو آخر طلبات الخصوم في الدعوى ، وهذه الطلبات الختامية هي التي تعبر عن الرغبات الأخيرة للخصوم والتي تحدد نطاق الخصومة نهائياً .

و لم يتضمن قانون المرافعات نصاً معيناً يوضح الشكل الذي تبدي به الطلبات الختامية ، وبناء على ذلك فإن الخصوم يمكنهم أن يقدموا طلباتهم الختامية في الشكل الذي يريدونه شفاهة أو كتابة أو هما معاً<sup>(٢)</sup>

و قد قضت محكمة النقض في هذا الخصوص بأن للخصم أن يبدي أوجه دفاعه ويدلي بطلباته الختامية في الدعوى على النحو الذي يريده شفاهة أو كتابة أو هما معاً ، وإذا كان المحامي الحاضر عن الطاعن بالجلسة التي أعيدت إليها المرافعة في الدعوى قد أفصح عن تصميمه على طلباته في الدعوى ، مما قد

---

١ - نقض مدني ١٩٩٩ / ٦ / ٣٠ طعن رقم ١١٨٧ ص ٦٠ ق ، مجموعة الأحكام س ٤٧ ق

١٩٨ ص ١٠٥٣

٢ - ١١١ كتر / أحمد ماهر زغلول ، أصول وقواعد المرافعات عربية ٢٠٠١

يفيد إكتفاؤه بما سبق إبدائه فيها من دفاع، فإنه لا جناح على المحكمة إن هي  
اعتبرت المرافعة في الدعوى منتهية وحجزتها لإصدار الحكم فيها<sup>(١)</sup>

مع مراعاة ان نظام التقاضى امام محاكم مجلس الدولة بوجه عام ، لا  
يعرف نظام المرافعات الشفهية و هو ما ينسحب على الدعاوى و الطعون  
التأديبية ، إذ يقوم هذا النظام أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية فى مواعيد  
محدد منضبطة ، يستطيع ذوو الشأن فيها أن يقدموا مذكراتهم كتابة مع  
مستنداتهم ، كما جعل تحضير الدعوى و تهيئتها للفصل فيها منوطا بهيئة  
مفوضى الدولة ، و ألزمها إيداع تقرير تحدد فيه وقائع الدعوى و المسائل  
القانونية التى يثيرها النزاع و إبداء الرأى فى ذلك مسببا ، كل ذلك قبل تعيين  
جلسة لنظر الدعوى ، و فيها يصدر الحكم علنا ، و ليس من حق ذوى الشأن  
أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية ، لأن المرافعات التحريرية  
فى المواعيد القانونية هى الأساس كما سلف القول ، و إنما لرئيس المحكمة أن  
يطلب إليهم أو إلى المفوض ما يراه لازما من إيضاحات<sup>(٢)</sup>

ولا يشترط للاعتداد بالطلبات الختامية أن تصاغ فى عبارات معينة ، وإنما  
يشترط أن يعبر عن مضمونها فى عبارة صريحة و جازمة ، فيجب أن تقدم فى  
صيغة واضحة و محددة حتى تستطيع المحكمة تحديد كنهها و الفصل فيها.

فالطلب الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه هو ذلك الذى يقدم إليها فى  
صيغة صريحة و جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه ، فلا عليها إن هي التفتت  
عما أثاره الطاعن فى خصوص ظروف تحرير السند من أقوال مرسلة لا تنبئ  
عن تمسكه بأن إرادته كانت معيبة بسبب وقوعه تحت تأثير إكراه<sup>(٣)</sup>.

و تأكيداً لهذا قضت محكمة النقض بأن الطلب القضائي الذى تلتزم به  
المحكمة بالرد عليه هو الذى يقدمه الخصم فى صيغة صريحة و جازمة إبتغاء

---

١ - نقض مدني ٤ مارس ١٩٧٤ طعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق ، مجموعة الأحكام س ٢٥  
ق ٢ ص ١٢

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤ ق ، مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم  
١٣٧٣ ، بتاريخ ١٩٥٨ / ٦ / ٧

٣ - نقض مدني ٢٥ أبريل ١٩٧٨ طعن رقم ٦٦٥ س ٤٤ ق مجموعة الأحكام س ٢٩  
ق ٢١٨ ص ١١١٢ .

صدور حكم أو قرار في الدعوى لحماية حق أو مركز قانوني يدعيه قبل خصمه ولا يعتبر من هذا القبيل ما قد يثيره الخصم من تقديرات أو أوجه دفاع لا يترتب عليها المطالبة بصدور حكم أو قرار بشأنها أو مؤسس عليها<sup>(١)</sup>

وعلى ذلك فإن الدعوى بطلب الحكم بما يستحق على ضوء ما ينتهي إليه فحص الخبر تعد محددة الطلبات وغير مجهولة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن طلبات المستأنف عليهما " المطعون عليها " الختامية صحيحة وواضحة في المطالبة بالحكم بما يثبت أنه مستحق لهما بناء على ما ينتهي إليه الخبر بعد فحص الحساب مما مفاده أن الحكم بالمبالغ التي يسفر عنها تقرير الخبر، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالبطلان بمقولة أن المطعون عليهما لم يبينا طلباتهما أمام محكمة أول درجة مكتفين بطلب الحكم لهما بما ينتهي إليه الخبر مما تكون معه الطلبات مجهولة يكون في غير محله<sup>(٢)</sup>

فإذا رأت المحكمة أن طلبات المدعي الختامية غير واضحة، فإنه يتعين عليها فتح باب المرافعة بعد إقفالها<sup>(٣)</sup>

وقفل باب المرافعة هو تقرير صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها بعد تمكين الخصوم بكل دفاعهم<sup>(٤)</sup> ، ويتأتى هذا بإعلان المحكمة حجز القضية للحكم أو إصدارها قراراً صريحاً بقفل باب المرافعة أو تقريرها في جلسة ختام المرافعة تحديد جلسة للنطق بالحكم<sup>(٥)</sup>

ولقد تضمنت نصوص قانون المرافعات النص على عدم قبول الطلبات

---

١ - نقض مدني ١٢ / ١١ / ١٩٨١ طعن رقم ١٣٣٩ س ٤٨ ق مجموعة الأحكام س ٣٢ ق ٣٦٦ ص ٢٠١٩ . وراجع أيضاً نقض مدني ٢٦ / ١ / ١٩٨١ طعن رقم ١٢٨ س ٤٨ ق . مجموعة الأحكام ق ٦٦ ص ٣٣١ .

٢ - نقض مدني ٥ / ٥ / ١٩٨١ طعن رقم ٧٣١ س ٥٠ ق مجموعة الأحكام س ٣٢ ق ٢٥١ ص ١٣٨٢

٣ - الدكتور / احمد أبو الوفا . نظرية الأحكام في قانون المرافعات ، الطبعة الرابعة ١٩٨٠ منشأة المعارف ص ٦٩ بند ٣٤ .

٤ - الدكتور / احمد أبو الوفا نظرية الأحكام في قانون المرافعات الطبعة الرابعة ١٩٨٠ منشأة المعارف ص ٦٠ بند ٣١

٥ - الدكتور / احمد أبو الوفا . المرجع السابق . ص ٦٠ ، ٦١ بند ٣١



العارضة التي تقدم بعد إقفال المرافعة<sup>(١)</sup> ، كما لا يقبل طلب التدخل بعد إقفال باب المرافعة<sup>(٢)</sup>

و لا يجوز اضافة طلبات موضوعية جديدة لأول مرة امام المحكمة الإدارية العليا لم يسبق ابدائها امام محكمة اول درجة .

و تطبيقا لذلك قضى بأنه بالنسبة لطلب الطاعن الحكم بأحقية في التعويض الجابر للاضرار المادية والأدبية التي لحقت من جراء القرار الصادر بإنهاء خدمته - فإنه اما كان الثابت من عريضة الدعوى الصادر بشأنها الحكم المطعون عليه انها تضمنت طلبى وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بإنهاء خدمته ولم تتضمن طلب الحكم بالتعويض عن القرار المطعون فيه وقد خلت الأوراق بما يفيد أن الطاعن قد عدل طلباته أمام محكمة القضاء الإدارى بإضافة طلب التعويض ، وبالتالي يكون هذا الطلب لم يسبق عرضه على محكمة القضاء الإدارى ، وبالتالي لم تنعقد خصومه بشأنه أمام المحكمة الإدارية العليا ، حتى يمكنها انزال حكم القانون بشأنه فضلا عن إنه لا يجوز المطالبة به لأول مرة أمام محكمة الطعن بإعتباره من الطلبات الجديدة التي لا يجوز ابداءها لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا - بما يتعين معه القضاء بعدم قبول هذا الطلب<sup>(٣)</sup>

اضافة أسباب جديدة اثناء نظر الطعن امام المحكمة الإدارية العليا

حظر المشرع فى قانون المرافعات التمسك بسبب من أسباب الطعن غير تلك التى ذكرت فى صحيفة الطعن ما لم تكن مبنية على النظام العام ، و ذلك وفقا للمادة (٢٥٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية و التى نصت على ان

١ - المادة ١٢٣ مرافعات

٢ - المادة ١٢٦ / ٢ مرافعات

٣ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣٨٥٣ لسنة ٤١ ق



يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض ، أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه و يوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض ، فإذا كان الطعن مرفوعاً من النيابة العامة وجب أن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل ، و تشتمل الصحيفة علاوة على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم و صفاتهم و موطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه و تاريخه و بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن و طلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً و تحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله ، و لا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة ، و مع ذلك فالأسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أى وقت ، و تأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها ، إذا أبدى الطاعن سبباً للطعن سبباً للطعن بالنقض فيما يتعلق بحكم سابق على صدور الحكم المطعون فيه في ذات الدعوى اعتبر الطعن شاملاً للحكم السابق ما لم يكن قد قبل صراحة .

و قانون مجلس الدولة عموماً لم يقرر هذا الحظر نزولاً منه على طبيعة المنازعات الإدارية التي تخضع لأحكام القانون العام بما يجعلها أكثر تعلقاً بالنظام العام ، مؤدى ذلك أنه يجوز للطاعن إستكمال أسباب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، و بذلك يجوز لهيئة مفوضى الدولة إضافة أسباب أخرى بإعتبارها طرفاً محايداً ينوب عن المجتمع في الدفاع عن القانون و إعلاء كلمته <sup>(١)</sup> ، و يجوز للنيابة الإدارية إضافة أسباباً جديدة للطعن أثناء نظره لم ترد في صحيفة الطعن

و تطبيقاً لذلك قضى بأن وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة فقد حظر المشرع في قانون المرافعات التمسك بسبب من أسباب الطعن غير تلك التي ذكرت في صحيفة الطعن ما لم تكن

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٢٨ ق ، مكتب فنى ٣٢ - صفحة رقم ٥١٤ ، جلسة ١٩٨٦ / ١٢ / ٢٧

مبنية على النظام العام ، ومن ثم يجوز لرئيس مفوضى الدولة ابداء أسباب جديدة غير تلك الواردة بصحيفة الطعن تحقيقا للمصلحة العامة <sup>(١)</sup>

فالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يغفل يدها في أعمال رقابتها في وزن الحكم بميزان القانون دون التقيد بالأسباب المبداء بتقرير الطعن دون غيرها <sup>(٢)</sup>

---

١ - الدكتور / محمد ماهر ابوالعنين ، المرجع السابق ، ص ٥٣٤  
٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣١٣٠ لسنة ٢٩ ق ، مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٤٦٩ ، جلسة ١٩٨٩ / ١ / ٢٨



إِفْصِلْكَ الْخَامِسِينَ

آثار رفع الطعن

أمام المحكمة الإدارية العليا





## الفصل الخامس

### آثار رفع الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

تنفيذ الأحكام بصفة عامة هي الغاية من إصدارها ، حيث أن القصد من استصدار الحكم القضائي إعادة الحق الى نصابه ، وهذا لن يتحقق على أرض الواقع سوى بتنفيذ الحكم ، حيث أن هذا التنفيذ هو آلية إكتساب الحكم لقيمته العملية ، ودونه تعتبر الدعوى القضائية مجرد وسيلة قانونية معطلة لا فائدة من ورائها .

و اذا كان تنفيذ الأحكام التي يصدرها القضاء العادي في الدعوى المدنية والتجارية ، لا يواجه مشكلة عملية في التنفيذ اللهم إلا في التباطيء أو التواطىء الذي ينسب للقائمين عليه ، فإن تنفيذ الأحكام الإدارية بوجه عام يواجه صعوبة بالغة مرجعها أن جهة الإدارة - وهي خصم في الدعوى الإدارية - هي القائمة على تنفيذ الحكم الصادر فيها ، حيث لا يجوز التنفيذ الجبري بحسب الاصل في مواجهة الإدارة ، إضافة الى ان التطبيق الحرفي لمبدأ الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية والذي بموجبه لا يجوز للقضاء أن يواجه الإدارة أو يأمرها بأتيان أمراً ما أو بالأحجام عنه ، حيث أن القضاء يحكم ولا يدير بصورة أدت الى أن مال هذا المبدأ لمصلحة الإدارة بحيث أصبحت هي التي تتدخل في أعمال القضاء في صورة الأمتناع عن تنفيذ أحكامه بصورة صريحة أو ضمنية .

وقد زاد من مشكلة عدم تنفيذ الأحكام الإدارية أشكال تنفيذ تلك الأحكام والتي أسوء استخداماً بصورة جعلت منها معوقاً حقيقياً لتنفيذ الأحكام الإدارية ، وقد زادت المشكلة صعوبة عند الطعن بالغاء قرار الإدارة السلبي بالأمتناع ما يحقق تلك الغاية رغم ما في ذلك من أذخال للمحكوم لصالحه في دائرة مغلقة من استصدار لأحكام الغاء لا تنفذ فيطعن على القرار السلبي بالأمتناع ثم لا ينفذ الحكم وهكذا الى أن يفقد الحكم أهميته العملية الأمر الذي يحرم المدعي من الغاية التي لأجلها سعى لاستصداره .

ولأن أحكام القضاء الإداري تقصد إرساء مبدأ المشروعية فإن انتهاك

الأدارة فاسرأه بعدم انتنفيذ أو إعاقته أو القيام بها على نحر . يتفق مع ما جاء بالحكم الأمر الذي يخرج الدولة عن إطار الدولة القانونية مما بعدم الثقة في السلطة التنفيذية والتي تعد من أهم وظائفها تنفيذ القانون والتي تعد أحكام القضاء إحدى صوره

و يعد عدم تنفيذ الأحكام التأديبية اذ ربالغ الخطورة ، لما له من اثار سلبية على المرفق العام ، و على الموظف العام في ذات الوقت ، و من هنا تبدو الاهمية القصوى لدراسة الاثار المترتبة على الطعن على أحكام المحاكم التأديبية ، من حيث وقف تنفيذها .

## المبحث الاول

### اثار رفع الطعن على الحكم المطعون عليه

بوجه عام الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ومن محكمة القضاء الإداري هي فقط التي تقبل الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، أما أحكام المحاكم الإدارية فهي لا تقبل الطعن مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا وإنما تقبل الطعن بالاستئناف أمام محكمة القضاء الإداري بوصفها محكمة استئنافية.

فأحكام المحاكم التأديبية وأحكام محكمة القضاء الإداري بوصفها محكمة أول درجة تقبل الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحالات الثلاث التالية:

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله.

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم.

٣ - إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه، سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع.

ويقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من ذوي الشأن للوزير رئيس هيئة مفوضي الدولة في مدى ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه اعمالاً للمادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة .

و الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بوصفها محكمة استئنافية أي الأحكام التي تصدرها في الطعون في أحكام المحاكم الإدارية ، تقبل الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في إحدى هاتين الحالتين فقط

الحالة الاولى : إذا صدر الحكم على خلاف ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا.

الحالة الثانية : إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني جديد لم يسبق لهذه المحكمة تقريره.

ويتقدم الطعن في هذه الأحكام من رئيس هيئة مفوضي الدولة وحده دون ذوي الشأن. وميعاد الطعن هو دائما ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم من محكمة القضاء الإداري .

و القاعدة العامة انه لا يترتب على الطعن على حكم المحكمة التأديبية في الدعاوى التأديبية ، اثر يوقف تنفيذ الحكم لمجرد الطعن عليه ، انما يترتب هذا الاثر اذا امرت بوقف التنفيذ دائرة فحص الطعون امام المحكمة الإدارية العليا.

و من ثم يمكن القول ان الاصل هو عدم وقف تنفيذ الحكم التأديبي بالطعن عليه ، والاستثناء هو وقف التنفيذ بناء على الطعن في أحوال محددة و من ثم سنعرض للاصل العام ، وللاستثناء عليه ، كل في مطلب مستقل .

### المطلب الاول

#### الاصل عدم وقف تنفيذ الحكم التأديبي بالطعن عليه

الاصل انه تسري في شأن جميع الأحكام الصادرة من المحكمة التأديبية ، القواعد القانونية الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه <sup>(١)</sup> ، فأحكام المحاكم التأديبية نهائية بمجرد صدورها <sup>(٢)</sup>

و من لا يترتب على مجرد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك <sup>(٣)</sup>

و بناء على ذلك يستمر تنفيذ حكم المحكمة التأديبية بعد رفع الطعن عليه امام المحكمة الإدارية العليا ، سواء تم رفع الطعن من الموظف المتهم ، او من النيابة الإدارية.

فلا يتم وقف تنفيذ العقوبة التأديبية المحكوم بها ، لمجرد الطعن على

١ - المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٢ - المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٣ - المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

الحكم التأديبي ، كما ان اثار الحكم بالبراءة تظل قائمة و منتجة لكافة النتائج القانونية الناشئة عنها ، حتى بعد رفع الطعن على الحكم امام المحكمة الإدارية العليا .

اذ يترتب على الحكم التأديبي حسم المخالفات التأديبية موضوع الدعوى التأديبية ، ويتعين على جهة الإدارة أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك الحكم وإعادة الموظف إلى وضعه الوظيفي الذي كانت عليه قبل صدور قرار احالته الى المحاكمة التأديبية ، وفقا للآثار التي حددها المشرع على الحكم التأديبي سواء في حالة الحكم بالبراءة ، او في حالة الحكم بالادانة ، و الذي بين في هذه الحالة الآثار المترتبة على اساس مقدار العقوبة التأديبية .

فحكم المحكمة التأديبية نهائي ، وواجب النفاذ ، و هو ان المركز القانوني للموظف المحال الى المحاكمة يحسم بصدور الحكم المنهي للنزاع التأديبي ، فقد قضت المحكمة الإدارية العليا بأن المركز القانوني متى انحسم النزاع في شأنه بحكم حاز قوة الشئ المحكوم فيه ، فقد استقر الوضع به نهائيا ، و العودة لإثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذي استقر وهو ما لا يتفق مع مقتضيات النظام الإداري ، و من ثم لا يجوز قانونا إعادة احالة الموظف الى المحاكمة التأديبية مرة اخرى لمحاكمته عن ذات الوقائع التي قضى فيها بالبراءة ، لمساس ذلك بقوة الامر المقضي به المترتبة على حكم البراءة التأديبي ، كما لا يجوز تأديب الموظف اداريا عن طريق جهة الادارة عن ذات الوقائع التي قضى فيها بالبراءة ، لذات العلة .

## المطلب الثاني

### احوال وقف تنفيذ الحكم بمجرد رفع الطعن

استثناء من الاصل العام ، يوقف تنفيذ الحكم التأديبي بمناسبة الطعن عليه امام المحكمة الإدارية العليا ، و ذلك في حالة واحدة اذا امرت بوقف التنفيذ دائرة فحص الطعون امام المحكمة الإدارية العليا .

فأحكام المحاكم التأديبية نهائية و من ثم فإنها واجبة النفاذ فور صدورها . و لا يترتب على الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذها



بمجرد إقامة الطعن ، ذلك هو الأصل العام المقرر وفقا لنص المادة ( ٢٢ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، لكن استثناء من ذلك يجوز وقف تنفيذ الحكم التأديبي مؤقتاً إلى حين الفصل في الطعن المقام أمام المحكمة الإدارية العليا و ذلك إذا أمرت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذ الحكم التأديبي مؤقتاً إلى حين الفصل في موضوع الطعن وذلك إعمالاً للمادة ( ٥٠ ) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

### وقف تنفيذ الحكم التأديبي بناء على الطعن :

بيننا ان مجرد الطعن على الحكم التأديبي لا يترتب عليه وقف تنفيذ الحكم ، الا اذا امرت بذلك دائرة فحص الطعن بالمحكمة الإدارية العليا ، و يعد وقف الحكم التأديبي مؤقتاً الى حين الفصل في الطعن سلطه للمحكمة الإدارية العليا مشتقة من سلطه المحكمة في الغاء الحكم التأديبي نهائياً بناء على الطعن عليه ، و السند في ذلك ما نصت عليه المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة ، التي تنص على انه لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

و من ثم فانه وفقاً لنص المادة ( ٥٠ / ١ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، تلتزم جهة الإدارة بضرورة تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة رغم الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا ، اذ ان لدائرة فحص الطعون وحدها دون غيرها تقرير وقف تنفيذ هذه الأحكام .

### تشكيل دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا :

ينظر الطعن امام المحكمة الإدارية العليا على مرحلتين ، الأولى منها أمام دائرة فحص الطعون وهي دائرة مشكلة من ثلاث مستشارين من مستشاري المحكمة تقوم بفحص الطعون المقدمة للمحكمة الإدارية العليا للنظر في جدية هذه الطعون ، فإذا لم يتوافر فيها ركن الجدية حكمت برفضه ، وإن قدرت جديته أحالته إلى إحدى دوائر المحكمة الموضوعية للنظر فيه ، وفي الحالتين لا يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا قضت المحكمة بوقف تنفيذه .

و دائرة فحص الطعون تعتبر محكمة ذات ولاية محددة تتعلق بالحكم برفض ما يعرض عليها من طعون فإنها من ثم وفي حدود ما تقضي فيه بحكم قضائي تختص بنظر دعوى البطلان الأصلية الخاصة بما صدر عنها من أحكام. مثلها في ذلك أي محكمة قضائية أخرى ، فإذا كان الطعن في حقيقته دعوى بطلان أصلية، تركز على بطلان الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون على أساس تغيير تشكيل هيئة الحكم بعد حجز الطعن أمام تلك الدائرة للحكم فيه ، فإنها وحدها تكون المختصة بنظر دعوى البطلان الأصلية في هذه الحالة<sup>(١)</sup>

### **الطبيعة القانونية لتصرف دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا في الطعون المعروضة عليها:**

نظم المشرع تشكيل واختصاص دائرة فحص الطعون ، فأورد في المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة اختصاص هذه الدائرة بنظر الطعن الذي يقدم الى المحكمة الإدارية العليا بعد سماع إيضاحات مفوض الدولة وذوي الشأن، وبين انه إذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الإدارية العليا، إما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قرارا بإحالة إليه، أما إذا رأت - بإجماع الآراء - أنه غير مقبولا شكلا أو باطلا أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه.

و الجدير بالذكر أن دائرة فحص الطعون لا تلتزم بإبداء أسباب حين رفضها الطعن على الحكم بوقف التنفيذ الصادر من القضاء الإداري ، مع مراعاة ان المشرع قرر بالفقرة الثانية من المادة (٤٦) سالفه الذكر بأن يكتفي بنص منطوق القرار أو الحكم بمحضر الجلسة وتبين المحكمة في المحضر بإيجاز وجهة النظر إذا كان الحكم صادر بالرفض ولا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن.

و قد بين المشرع أن تشكيل دائرة فحص الطعون من ثلاثة مستشارين ،

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٠ القضائية ، جلسة

١٩٨٩/٢/١٨

وهو ما يتضح معه من تشكيل هذه الدائرة واختصاصاتها أنها محكمة ذات تشكيل خاص وولاية قضائية خاصة مميزة تختلف عن تشكيل وولاية الإدارية العليا بدوائرها الموضوعية ، وقد وصف المشرع صراحة ما يصدر عن دائرة فحص الطعون بأنه قرار فيما يتعلق بها تقرر إحالته إلى المحكمة الإدارية العليا ، ومن ثم فهو بالنص قرار قضائي ولائي من هذه الدائرة ، بينما وصف ما تقضى به من رفض للطعن بالاجماع لآراء أعضائها بأنه حكم ، ومن ثم فإن هذا الرفض يكون حكم قضائيا صادرا من دائرة فحص الطعون بتشكيلها الخاص ، وتخضع هذا الحكم بالتالي لكل ما تخضع له أحكام مجلس الدولة من قواعد وإجراءات ، وكذلك لما ورد في قانون المرافعات بالإحالة الصريحة المنصوص عليها في المادة (٣) من القرار بقانون بتنظيم مجلس الدولة وفيما لم يرد فيه قد نص في هذا التنظيم<sup>(١)</sup>

### الاحوال الاخرى لوقف تنفيذ الحكم التأديبي:

#### الاشكال فى التنفيذ :

اشكالات التنفيذ هي منازعات مستعجلة تثار أثناء التنفيذ أو بمناسبة التنفيذ ، والأصل أن تثار هذه المنازعات من جانب المحكوم عليه ، ويكون المقصود منها الاعتراض على التنفيذ والمطلوب فيها وقفه.

وقد جرى بعض الفقهاء على إطلاق اسم الاشكال على كل منازعة فى التنفيذ سواء كانت مستعجلة أو موضوعية ، وعلى هذا الأساس توجد ، فى بعض كتب الفقه ، تفرقة بين الاشكالات المستعجلة والاشكالات الموضوعية.

ولكننا نعتقد أن كلمة اشكالات يجب أن تقتصر على المنازعات المستعجلة، أما المنازعات الأخرى فهي اعتراضات موضوعية على التنفيذ ولا يمكن أن توصف بأنها مجرد اشكالات.

---

١ - المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٣٠ القضائية، جلسة

١٩٨٩/٢/١٨

فالاشكال المستعجل هو الذى يؤدى إلى إيقاف التنفيذ مؤقتاً. فإذا قضى فيه لصالح المستشكل ظل التنفيذ موقوفاً ، إلى أن يتم الفصل فى النزاع الموضوعى القائم بشأن التنفيذ أو فى خصوص الحق الأصيل الذى يجرى التنفيذ لاقتضائه.

اشكالات التنفيذ هى منازعات مستعجلة تتعلق بالتنفيذ ويكون المقصود منها هو إيقاف التنفيذ ، أى أن المطلوب فيها هو الحكم بمجرد إجراء وقتى سريع لحين الفصل فى النزاع الموضوعى المتعلق بالتنفيذ .

و بذلك يمكن تعريف الاشكال فى التنفيذ بأنه الدعوى التى ترفع إلى القضاء بطلب الحكم بإجراء وقتى إلى حين الفصل فى موضوع المنازعة ، ومفاد ذلك أن الاشكال فى التنفيذ هو تلك المنازعة التى تدور حول العقوبات القانونية المتعلقة بالشروط الواجب توافرها لاتخاذ إجراءات التنفيذ الجبرى، فيصدر فيها الحكم بجوازه أو بصحته أو بطلانه أو بوقفه أو بالاستمرار فى التنفيذ أو بعدم الاعتداد به أو بالحد من نطاقه أو التى يصدر فيها الحكم بصدد أي عارض يتصل بهذا التنفيذ<sup>(١)</sup>

وقد قضت محكمة النقض تأكيداً لذلك بأن الاشكال يرد على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل فى النزاع نهائياً، لايفرق القانون فى دعوى الاشكال بين طلب إيقاف نهائى وطلب إيقاف مؤقت، هو فى كل الاحوال إيقاف مؤقت للتنفيذ، والاشكال ليس نعيماً على الحكم بل هو نعي على التنفيذ، ويجب أن يكون سببه لاحقاً لصدور الحكم لا سابقاً عليه، فلا يجوز التحدى بالسبب السابق على الحكم ولو لم يكن المحكوم عليه قد تمسك به<sup>(٢)</sup>

وقد نصت المادة ١٩٠ من دستور ٢٠١٣ على أن مجلس الدولة جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل فى المنازعات الادارية، ومنازعات التنفيذ المتعلقة بجميع أحكامه، كما يختص بالفصل فى الدعاوى والطعون

---

١ - الدكتور / عبد الفتاح مراد ، اشكالات التنفيذ فى أحكام مجلس الدولة ، التنفيذ: العملى دراسة مقارنة ، ص ٢٧

٢ - نقض ، الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤ / ٥ / ٣٠ السنة ٣٥ ص ٤٩



التأديبية، ويتولى وحده الافتاء في المسائل القانونية للجهات التي يحددها القانون، ومراجعة، وصياغة مشروعات القوانين والقرارات ذات الصلة التشريعية، ومراجعة مشروعات العقود التي تكون الدولة، أو إحدى الهيئات العامة طرفاً فيها، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

و رغم ان دستور ٢٠١٣ قد نص على اختصاص مجلس الدولة بنظر الاشكالات في تنفيذ احكامه بما ينسحب قطعاً على الاشكالات في تنفيذ أحكام المحاكم التأديبية باعتبارها جزء من تشكيل القسم القضائي لمحاكم مجلس الدولة، وهو ما جاء تأكيداً من المشرع الدستوري لاختصاص مجلس الدولة كجهة قضائية مستقلة بنظر الاشكالات في تنفيذ احكامه، وهو ما سبق وان قضت به المحكمة الدستورية العليا، والتي تتمتع احكامها بالحجية في المسائل الدستورية - سواء فيما فصلت فيه من ناحية العيوب الشكلية أو المطاعن الموضوعية، اذ تحوز حجية مطلقة في مواجهة كافة وبالنسبة إلى الدولة بكامل سلطاتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة، وهي حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيها، أو السعي لنقضه من خلال إعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعته، ذلك أن الخصومة في الدعوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور تحرياً لتطابقها معها إعلاء للشرعية الدستورية، ومن ثم تكون هذه النصوص ذاتها هي موضوع الدعوى الدستورية أو هي بالأحرى محلها، وإهدارها بقدرتها مع أحكام الدستور، هي الغاية التي تبتغيها هذه الخصومة. وقضاء المحكمة في شأن تلك النصوص، هو القاعدة الكاشفة عن حقيقة صحتها أو بطلانها. ومن ثم لا يعتبر قضاء هذه المحكمة باستيفاء النص التشريعي المطعون عليه لأوضاعه الشكلية أو انحرافه عنها، أو اتفاهه مع الأحكام الموضوعية في الدستور أو مروقة منها، منصرفاً إلى من كان طرفاً في الخصومة الدستورية دون سواه، بل منسحباً إليه وإلى الأغيار كافة، ومتعدياً إلى الدولة التي ألزمها الدستور في المادة ٦٥ منه بالخضوع للقانون، وجعل من علوه عليها، وانعقاد السيادة لأحكامه، قاعدة لنظامها ومحورها لبناء أساس الحكم فيها، على ما تقضي به المادة ٦٤ من الدستور بما يردّها عن التحلل من قضاء المحكمة الدستورية العليا أو مجاوزة مضمونه، ويلزم كل



شخص بالعمل غير المشروع، وضبط سلوكه وفقاً للمحكمة.  
المحكمة تستمد مباشرة من الدستور ولايتها في مجال الرقابة الدستورية،  
ومرجعها إلى أحكامه - وهو القانون الأعلى - فيما يصدر عنها من قضاء في  
المسائل الدستورية التي تطرح عليها - وكلمتها في شأن دلالة النصوص التي  
يضمها الدستور بين دفتيه هي القول الفصل، وضوابطها في التأصيل  
ومناهجها في التفسير، هي مدخلها إلى معايير منضبطة تحقق لأحكام الدستور  
وحدتها العضوية، وتكفل الانحياز لقيم الجماعة في مختلف مراحل تطورها.  
وليس التزامها بإنفاد الأبعاد الكاملة للشرعية الدستورية إلا إرساء لحكم  
القانون في مدارجه العليا، وفاء بالأمانة التي حملها الدستور بها، وعقد لها  
ناصية النهوض بتبعاتها. وكان حتماً أن يكون التقيد بأحكامها مطلقاً سارياً  
على الدولة والناس أجمعين، وعلى قدم من المساواة الكاملة، وهو ما أثبتته المادة  
٤٩ من قانون هذه المحكمة.

وحيث إن سريان الأحكام الصادرة في المسائل الدستورية على الدولة  
بأفرعها المختلفة وفي مواجهة كافة باعتبار أنهم مخاطبون بها لا يملكون لها  
تديلاً، ولا يستطيعون عنها حولا، مؤداه أنها تحمل في ذاتها أسس فرضها في  
النطاق الإقليمي للدولة، ليكون الاحتجاج بها، واقتضاء تنفيذها حقاً لهؤلاء  
الذين تتعلق مصالحهم الشخصية المباشرة بإعمال مضمونها، دون ما استثناء  
ينال منها<sup>١</sup>

وترتبط على هذه الحجية ولما كانت المحكمة الدستورية العليا قد انتهت  
في القضية رقم ١١ لسنة ٢٠ قضائية "تنازع" بالجلسة العلنية المنعقدة يوم  
الأحد أول أغسطس سنة ١٩٩٩ الموافق ١٩ ربيع الآخر سنة ١٤٢٠ إلى أن  
وحيث إن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط قبول  
دعوى تنازع الاختصاص وفقاً للبند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانون  
المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح  
الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء، أو الهيئات ذات

---

١ - المحكمة الدستورية العليا، الدعوى رقم ٧ لسنة ١٤ قضائية المحكمة الدستورية  
العليا "منازعة تنفيذ"

الاختصاص القضائي، ولا تتخلى إحداها عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها. وشرط انطباقه بالنسبة إلى النزاع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين، وأن تكون كليهما قد تمسكت باختصاصها بنظرها عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء إلى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها، حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تعين الجهة القضائية المختصة في أحوال نزاع الاختصاص - إيجابيا كان أم سلبيا - إنما يتم وفقا للقواعد التي نظم بها المشرع توزيع الاختصاص الولائي بين الجهات القضائية المختلفة تحديدا لوظيفة كل منها إعمالاً للتفويض المخول له بمقتضى نص المادة ١٦٧ من الدستور، وحيث إن البين من الأوراق أن المنازعة مثار الطلب المائل إنما تدور حول وقف تنفيذ حكم صادر من إحدى المحاكم التابعة لمجلس الدولة، وكان تحديد الجهة القضائية المختصة وظيفياً بنظر تلك المنازعة والفصل فيها يتحدد على ضوء جنسها وما إذا كانت من المنازعات الناشئة عن روابط القانون الخاص أم أنها من منازعات القانون العام، وحيث إن الدستور إذ عهد في المادة ١٧٢ منه إلى مجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية فقد دل بذلك على أن ولايته في شأنها ولاية عامة، وأنه أضحي قاضي القانون العام بالنسبة إليها، وقد رددت المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هذه القاعدة الدستورية، مفصلة بعض أنواع المنازعات الإدارية. واتساقاً مع ذات القاعدة نص قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في الفقرة الأولى من المادة ١٥ منه على أنه "فيما عدا المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة، تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات، وحيث إن المنازعة في تنفيذ حكم صادر من جهة القضاء الإداري - والتي تستهدف إما المضي في التنفيذ وإما إيقافه - وإن وصفت من حيث نوعها بأنها منازعة تنفيذ، إلا أن ذلك لا ينفي انتسابها - كأصل عام - إلى ذات جنس المنازعة التي صدر فيها ذلك الحكم، وبالتالي تظل لها الطبيعة الإدارية وتندرج بهذا الوصف ضمن منازعات القانون العام التي يختص بنظرها القضاء الإداري؛ ولا يغير من ذلك نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات على اختصاص قاضي التنفيذ - باعتباره شعبة من

شعب القضاء العادى - بمنازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية، إذ هو من قبيل الاختصاص النوعى وبالتالى ينصرف هذا الحكم إلى منازعات التنفيذ التى تختص بأصلها جهة القضاء العادى دون أن تجاوزها إلى اختصاص محجوز لجهة القضاء الإدارى، فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بتعيين جهة القضاء الإدارى جهة مختصة بنظر النزاع<sup>(١)</sup>

فانه ولئن كان قانون مجلس الدولة لم ينظم اجراءات الاشكالات فى تنفيذ أحكام المجلس سواء فى الدعاوى الإدارية او الدعاوى التأديبية ، و هو ما نأمل ان يتداركه المشرع فى تعديل تشريعى لاحق على قانون مجلس الدولة الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، الا ان ما قرره المحكمة الدستورية العليا و دستور ٢٠١٣ واجب الاعمال فى هذا الصدد .

**وتجدر الإشارة بصدد الاشكالات فى تنفيذ أحكام المحاكم التأديبية الى الآتى:**

١ - المحكمة التأديبية هى وحدها دون غيرها المختصة قانوناً بنظر الإشكال فى تنفيذ الأحكام التأديبية . من ثم لا يجوز إقامة الإشكال فى تنفيذ تلك الأحكام أمام القضاء العادى.

فالمحكمة التأديبية بوصفها قاضى التنفيذ عند نظرها الاشكال فى التنفيذ والحكم فيه ، إنما تفعل ذلك بصفقتها قاضياً للأمور المستعجلة ، أى على أساس البحث الظاهرى للأمور وتحسس المستندات دون التعمق فى بحث الموضوع دون المساس بالمخالفات التأديبية المنسوبة الى الموظف و المدان عليها بالحكم المستشكل فيه.

٢ - الإشكال فى تنفيذ الحكم التأديبي يجب أن يقام فى مواجهة النيابة الإدارية باعتبارها الخصم الأصيل فى الدعوى التأديبية . والتى تنوب عن المجتمع الوظيفي فى إقامتها ضد الموظف ومن مصلحتها القانونية الاستمرار فى تنفيذ العقوبة التأديبية الصادر بها الحكم المستشكل فيه.

---

١ - المحكمة الدستورية العليا ، القضية رقم ١١ لسنة ٢٠ قضائية "تنزع" جلسة أول أغسطس سنة ١٩٩٩

٣- يجب أن يكون الإشكال في التنفيذ مبناه وقائع لاحقة للحكم  
أستحدثت بعد صدوره وليست سابقة عليه ، فلا يجوز أن يعاد من خلاله  
طرح ماسبق أن فصل فيه الحكم لما في ذلك من مساس بحجية الحكم على غير  
الطريق الذي رسمه القانون<sup>(١)</sup>

٤- يسرى على الدعوى التأديبية أحكام قانون الإجراءات الجنائية نظراً  
لطبيعتها الجزائية . وبناء عليه لا يترتب على إقامة الإشكال وقف تنفيذ الحكم  
بمجرد إقامته . إنما بوقف التنفيذ إذا أمرت بذلك المحكمة التي تنظره إذا رأت  
وجهاً لذلك إعمالاً للمادة ( ٥٢٥ ) إجراءات جنائية<sup>(٢)</sup>

### احوال الاشكال فى التنفيذ :

المعروف فقهاً وقضاء أن إشكالات التنفيذ شرعت لمواجهة ثلاث  
حالات :-

( أ ) إذا كان ثمة وقائع لاحقة على صدور الحكم المستشكل فيه من  
شأنها تبرير وقف تنفيذ الحكم أو وقف الاستمرار في التنفيذ

( ب ) حالة انعدام الحكم المستشكل فيه

( ج ) الحالة الثالثة هي حالة ما إذا كان هذا المستشكل شخص لم يكن  
ممثلاً في الدعوى التي صدر فيها الحكم المراد تنفيذه وكان هذا  
التنفيذ يمس مصالحه فحينئذ يقضي القاضي بوقف التنفيذ بالنسبة  
إلى المستشكل لأنه لم يكن طرفاً في الحكم المستشكل فيه<sup>(٣)</sup>

---

١- المحكمة الإدارية العليا ، الطعون أرقام ١٢٦٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٠ / ٦ / ٢٤ ،  
٢٠٢٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠٠١ / ١ / ٢٠ .

٢ - مقالنا ، أحوال وقف تنفيذ الحكم التأديبي ، منشور بجريدة الاهرام عدد ١٩  
اغسطس ، ٢٠٠٨

٣ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ١٩٩٤ / ٥ / ٨ ،  
مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا ، السنة التاسعة و  
الثلاثون ، الجزء الثانى ، من أول مارس سنة ١٩٩٤ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٩٤ -  
ص ١٣٣٥



**شروط قبول الاشكالات فى تنفيذ احكام المحكمة التأديبية:**

تشرط جملة شروط لقبول الاشكالات باعتبارها منازعات وقتية مستعجلة ينظرها القاضى التأديبى ، و الذى ينعقد له الاختصاص بها بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة ، لا بوصفه قاضيا للموضوع.

**ونجعل هذه الشروط فيما يأتى:**

اولا .. يجب أن يكون المطلوب فى الاشكال إجراء وقتياً.

ثانيا .. كما يجب ألا يكون الاشكال بحيث يمس أصل الحق - سواء بالنسبة للطلبات المبدأة فيه أو بالنسبة للحكم الذى يصدر فى تلك الطلبات.

ثالثا .. وألا يتضمن الاشكال طعناً على الحكم أو السند التنفيذى المستشكل فيه.

رابعا .. وان يكون (الاشكال) مبنياً على أسباب لاحقة للحكم المستشكل فيه، وليس على أسباب سابقة عليه.

خامسا .. وألا يكون التنفيذ قد تم.

سادسا .. وأن يتوافر ركن الاستعجال.

**الشرط الأول .. أن يكون المطلوب فى الاشكال إجراء وقتياً:**

الاشكال فى تنفيذ الحكم التأديبى يرفعه الموظف المحكوم عليه يكون بطلب وقف التنفيذ ، ووقف التنفيذ إذا ما قضى به القاضى التأديبى بوصفه قاضى التنفيذ ، فان ما يصدر عنه يكون إجراء وقتياً - لأن التنفيذ يوقف أو يستمر بصفة مؤقتة - ويبقى رهيناً بما يسفر عنه الفصل فى المنازعة الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ.

**الشرط الثانى .. عدم المساس بأصل الحق فى العقاب التأديبى عن المخالفات محل الدعوى التأديبية**

لا يجوز أن يؤدى رفع الاشكال إلى المساس بأصل الحق، وأصل الحق هنا



مزدوج - إذ يقصد به أولاً: الحق الذي يجرى التنفيذ لاقتضائه ، وثانياً: الحق في التنفيذ. ولا يجوز أن يمس الاشكال أحد هذين الأصلين.

ويتضح ذلك من المثال الآتي: موظف حكم عليه تأديباً بعقوبة تأديبية محددة مثل الخصم من الراتب أو الوقف عن العمل أو تنزيل درجة أو حتى الفصل من الوظيفة لما ثبت في حقه من مخالفات تأديبية ، فإذا استشكل الموظف على أساس أنه لم يرتكب هذه المخالفات التأديبية التي ادانته عنها الحكم المستشكل فيه بالعقوبة الموقعة عليه ، كان هذا الاشكال غير مقبول ، لأن قاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة لا يملك أن يتناول بالبحث أصل الحق الذي يجرى التنفيذ لاقتضائه ، فلا يستطيع أن يتناول المخالفات المسندة إليه سواء باثباتها أو بنفيها .

فهذه مسائل موضوعية تنطوي على المساس بأحقية توقيع العقاب التأديبي عليه عن مخالفات تأديبية محددة ، وهذا المساس بأصل الحق في التنفيذ، مانع من قبول الاشكال .

وإذا كان القاضي التأديبي بصفته قاضياً للتنفيذ يملك نظر بعض هذه المسائل الموضوعية وبحثها بوصفه قاضياً للموضوع فإنه في نطاق سلطته المحدودة كقاضٍ للأمور المستعجلة لا يستطيع أن يمس أصل الحق سواء في ذلك الحق الأصلي أو الحق في التنفيذ، وغاية ما يمكن في مجال المنازعات المستعجلة المتعلقة بالتنفيذ - أي في مجال الاشكالات - هو التمسك بهذه الأمور ابتغاء وقف التنفيذ فقط ، والقاضي هنا لا يحكم في مسألة انتفاء مسئولية الموظف المدان عن المخالفات التأديبية المسندة إليه ، وإنما يتلمس من الظاهر ما يوقف به التنفيذ أو ما يبرر عدم إيقافه للعقوبة التأديبية المحكوم بها، دون أن يتعرض لموضوع التنفيذ ذاته أو للموضوع الأصلي الذي بنى عليه التنفيذ وهو ادانته الموظف عن مخالفات تأديبية بعينها ، ويجري التنفيذ من أجله وبقصد تحقيقه واقتضائه.

وقد يكون من نافلة القول أن نشير في ختام هذا الشرط إلى أن عدم المساس بأصل الحق لا يعد وان يكون وجهاً آخر للشرط الأول وهو وجوب كون المطلوب في الاشكال إجراءً وقتياً. فهذان الشرطان يرتبطان بحيث

يمكن القول بأنهما يمتزجان ليتكون منهما شرط واحد. فإن استلزام وقتية الإجراء المطلوب يقتضى بالضرورة عدم المساس بأصل الحق ، كما أن عدم المساس بأصل الحق يفترض أن يكون المطلوب إجراء وقتياً مع بقاء أصل الحق في المساءلة التأديبية سليماً محفوظاً يتناضل فيه الطرفان - المتهم و النيابة الإدارية - أمام قاضى الموضوع ، ولذلك حق القول بأن هذين الشرطين ليسا إلا وجهين لمسألة واحدة .

### الشرط الثالث .. ألا يتضمن الاشكال طعناً على الحكم

ومعنى الشرط أنه لا يجوز أن يبنى الاشكال على أساس تخطئة الحكم المستشكل في تنفيذه - ولو كان المطلوب مجرد إجراء وقتى - كأن يرفع شخص اشكالا يطلب فيه وقف تنفيذ حكم معين على أساس الادعاء مثلاً بأن المحكمة التى أصدرت ذلك الحكم التأديبى قد أخطأت في تطبيق القانون أو في الوقائع ، أو أنها غير مختصة ، أو ان العقوبة الموقعة عليه تتسم بالغلو و الشدة الغير متناسبة و جسامة المخالفة التأديبية ، فمثل هذه الانتقادات أو المطاعن التى توجه إلى الحكم يجب أن ترفع إلى محكمة الطعن وهى المحكمة الإدارية العليا ، و التى يرفع أمامها الطعن عن ذلك الحكم المستشكل فيه - وذلك بالطرق المقررة للطعن - وفي المواعيد المحددة لذلك - وبشرط أن يكون الطعن جائزاً.

أما المحكمة التأديبية بصفتها قاضى التنفيذ ، فليست جهة طعن وليست رقيباً على الأحكام حتى تثار أمامها هذه المسائل ، فالاشكال ليس طريقاً من طرق الطعن.

وإذا كان صاحب الشأن قد فوت على نفسه فرصة الطعن في الحكم أمام المحكمة التى كان يجب رفع الطعن إليها في المواعيد وبالإجراءات المقررة لذلك قانوناً فلا يلوم من إلا نفسه - ولا يجوز أن يتخذ من الاشكال وسيلة غير مباشرة للطعن في الحكم.

و على ذلك لا يجوز الاستشكال على أساس بطلان الحكم ، لأن البطلان ينطوى على الطعن في الحكم أو نسبة الخطأ القانونى إليه ، ولكن يستثنى من

ذلك حالة ما إذا كان سبب البطلان هو حالة الأحكام المعدومة ، فيجوز الاستشكال على أساس أن الحكم قد صدر من غير قاض أو من قاض انتهت ولايته أو صدر ضد شخص توفي أو على خصم لم يعلن أصلاً بالدعوى مما يؤدي إلى عدم انعقاد الخصومة التأديبية ، لأن مثل هذه الأسباب تؤدي إلى انعدام الحكم ، فالنعي عليه بانعدام وجوده قانوناً لا يعتبر طعنًا ، لأن الطعن لا يرد على المعدوم .

كذلك يجوز الاستشكال بطلب وقف التنفيذ إذا كان الاشكال مبنيًا على أن الحكم التأديبي مزور، لأن التزوير يستوي مع انعدام الوجود القانوني للحكم ، ويعتبر صورة من صورة أو سبباً من أسبابه ، وهو يؤدي على كل حال إلى تعطيل قوة السند التنفيذية إلى أن يبت في موضوع الادعاء بالتزوير .

مدى جواز وقف تنفيذ الحكم عن طريق رفع الاشكال في التنفيذ ، بعد تقديم طلب وقف التنفيذ إلى دائرة فحص الطعون بالإدارية العليا

إذا كان الموظف المستشكل قد طعن في الحكم ، فإنه يملك - حسبما بينا - أن يطلب من المحكمة المرفوع إليها الطعن أن تقضي بوقف نفاذ الحكم المطعون فيه ، ولكن هل يمنعه ذلك من رفع اشكال بطلب وقف التنفيذ؟

لا نرى مانعاً من ذلك ، فإن إقامة الطعن لا توجب التجاء الطاعن إلى محكمة الطعن لطلب وقف التنفيذ ، فمن حقه أن يقيم اشكالا للوصول إلى هذا الغرض ، وليس ثمة ما يمنع قانوناً من ذلك .

كما أنه حتى لو تقدم بطلب وقف النفاذ أمام دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا مثلاً ، لا يسقط بذلك حقه في الالتجاء إلى الاشكال في التنفيذ و طلب وقف التنفيذ مؤقتاً إلى أن يفصل في طلب وقف النفاذ المرفوع أمام محكمة الطعن وذلك عن طريق رفع اشكال التنفيذ ، فإن محكمة الطعن قد تتأخر في نظر طلب وقف النفاذ أو الفصل فيه ، ويرى الطاعن من مصلحته أن يتدارك أمره برفع اشكال يطلب فيه وقف التنفيذ ، ولا يوجد في القانون ما يحول دون لجوء الشخص إلى قاضي التنفيذ عن طريق الاشكال بدلاً من اللجوء إلى محكمة الطعن بطلب وقف النفاذ ، كما أنه لا يوجد ما يمنعه من

الجمع بين رفع الاشكال بطلب وقف التنفيذ ، وتقديم طلب بوقف النفاذ في نفس الوقت إلى محكمة الطعن ، فقد أتاح المشرع له هذه السبل جميعاً ، ولم ينص على عدم جواز الجمع بينهما ، أو على وجوب اتباع ترتيب معين في الالتجاء إلى أحدها يسقط الحق في الطريق الآخر ، وطالما أن التشريع لم يتضمن نصاً بهذا المعنى فلا مناص من القول بإباحتها جميعاً.

و مما يؤكد سلامة رأينا ، ان المحكمة الإدارية العليا ذهبت الى ان الاشكال في تنفيذ يختلف عن الاختصاص المقرر لدائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بموجب المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فيها يتعلق بوقف تنفيذ الأحكام المطعون فيها والتي ترتبط بمدي اتفاق الحكم المطعون فيه فيما قام عليه من أسباب مع القانون وأن المبادرة إلى تنفيذه لن يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها حين الفصل في موضوع الدعوي<sup>(١)</sup>

#### الشرط الرابع .. أن يكون مبنى الاشكال وقائع لاحقة

يجب أن يكون الاشكال مؤسسا على وقائع لاحقة للحكم المستشكل فيه ، أى أنه لا يجوز أن يبنى الاشكال على وقائع سابقة في ترتيبها الزمنى على ذلك الحكم.

والعلة في ذلك يرجع إلى أن الوقائع السابقة كان ينبغي الإدلاء بها أمام المحكمة التي أصدرت الحكم ، ومن ثم لا تصلح لأن تكون سببا للاشكال في تنفيذ الحكم التأديبي ، اذ لا يخلوا الحال من أحد فرضين ، أما أن يكون المستشكل قد تمسك أمام المحكمة بتلك الوقائع (السابقة) وقضت المحكمة برفض حجته أو التفتت عنها مما يفيد رفضها ضمنا ، فلا يجوز له بالتالى إثارتها من جديد من خلال الاشكال في التنفيذ ، لأن في ذلك مساسا بحجية الأمر المقضى فيه الذى يتمتع به الحكم التأديبي فور صدوره ، اذ ان أحكام المحاكم التأديبية نهائية

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٠ قضائية عليا  
جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٩٨



وإما أن يكون المستشكل قد أهمل في إبداء حجته فيكون هو في هذه الحالة الملموم ، وأمامه الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا ، فيتمسك بتلك الحجة إذا كان قد فاته التقدم بها أمام المحكمة التأديبية أو تقدم بها ولم يتعرض لها الحكم.

و قد قضى بأن المستفاد من نص المادتين ٢٧٥ / ٣١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن المنازعات المتعلقة بالتنفيذ تتعلق بتنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه وما إذا كان ذلك التنفيذ صحيحاً أو باطلاً أو جائزاً أو غير جائز ومن ثم فإن مناط الحكم في هذه المنازعات إنما يبنى على اعتبارات وأسباب تتصل بتوافر الشروط والأوضاع الواجبة قانوناً للتنفيذ أو عدم توافرها والتي يحددها قانون المرافعات ومن ثم فإن الإشكال في تنفيذ الحكم لا جدوى منه إلا إذا كان مبنياً على وقائع لاحقة على صدور الحكم الحاصل التنفيذ بمقتضاه أما إذا كان مبنياً على وقائع سابقة على الحكم، وفصل فيها فإن حجته تحول دون إعادة طرحها على القضاء إلا بطريق من طرق الطعن في الأحكام التي ينص عليها القانون<sup>(١)</sup>

و قضى بأن مناط الإشكال في التنفيذ أن يكون مبناه واقعات جدد بعد صدور الحكم تمثل عقبة تحول دون تنفيذه ، ولا يجوز ألبتة إعادة طرح ما سبق أن فصل فيه الحكم لما في ذلك من مساس بحجته لا يتأتى من خلال الطعن عليه قانوناً<sup>(٢)</sup>

كما قضى أيضاً بأنه بصدور حكم من المحكمة الإدارية العليا - وإقامة الإشكال في تنفيذه على سند من القول بأن الحكم المستشكل في تنفيذه قضى في طعن لم تنعقد الخصومة في شأنه لعدم إعلان صحيفة إعلاناً صحيحاً - ما يثيره

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ٨ / ٥ / ١٩٩٤ ، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا ، السنة التاسعة و الثلاثون ، الجزء الثاني ، من أول مارس سنة ١٩٩٤ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٩٤ - ص ١٣٣٥

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣٨٤٨ لسنة ٣٩ جلسة ٢٠ / ١ / ٢٠٠١



المستشكل - لا ينهض سنداً قانونياً مقبولا للإشكال في تنفيذ الحكم بوقف تنفيذه . الإشكال في تنفيذ الحكم إنما ينصرف إلى أمور استحدثت بعد صدور الحكم تحول دون تنفيذه - الحكم برفض الإشكال<sup>(١)</sup>

و قضى بأن الأصل في قبول الإشكال في التنفيذ سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أم بالاستمرار في تنفيذه أن يجد سببه بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا علي إجراءات التنفيذ فإن مبناه يكون دائما وقائع لاحقة للحكم استجدت بعد صدوره وليست سابقة عليه وإلا أضحت حقيقة الإشكال طعنا في الحكم بغير الطريق الذي رسمه القانون كذلك فإنه لا يجوز البتة أن يعاد من خلاله طرح ما سبق أن فصل فيه الحكم المستشكل في تنفيذه لما فيه من مساس بما للحكم من حجبة لا يتأتى المساس بها علي أي وجه إلا من خلال طريقة من طرق الطعن المقررة قانونا - أساس ذلك - أن إشكالات التنفيذ هي منازعات تتعلق بما أوجبه القانون من شروط يتعين توافرها لإجراء التنفيذ وليست تظلمات من الحكم المراد وقف تنفيذه وبالتالي فلا يجدي الإشكال إذا كان مبنا علي وقائع سابقة علي الحكم إذ المفروض أنه قد صححها بصورة صريحة أو ضمنية مؤدي ذلك - أن قضاء المحكمة المقدم إليها الأشكال في تنفيذ الحكم الصادر منها إذا لم ينصب الإشكال علي الشروط الواجبة لإجراء تنفيذ الحكم فإن علي هذه المحكمة أن تحكم برفض الإشكال<sup>(٢)</sup>

و قضى بأن القاعدة العامة في قبول الإشكال في التنفيذ أن يكون سببه قد جري بعد صدور الحكم باعتباره منصبا علي إجراءات التنفيذ فمبني الإشكال دائما وقائع لاحقة علي صدور الحكم لا سابقة عليه وإلا كان ذلك طعنا علي الحكم بغير الطريق القانوني الامتناع عن التنفيذ لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم - هذا الامتناع ولو كان إراديا عمديا لا يدخل ضمن أسباب وصور الإشكال في التنفيذ الجبري أساس ذلك - أن امتناع الجهة الإدارية الإرادي العمدي عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قرارا صريحا أو سلبيا بالامتناع عن

---

١- المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٤٧ قضائية جلسة ٢/ ١١ / ٢٠٠٠  
٢- المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٤٦٣٧ لسنة ٤٠ قضائية علما  
جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٩٨

التنفيذ وهذا القرار يجوز طلب إلغائه ووقف تنفيذه ولا صلة له بعقوبات التنفيذ - أثر ذلك - وصف الدعوي بأنها إشكال عكسي بالأستمرار في تنفيذ الحكم لا يتفق مع المدلول القانوني لإشكالات التنفيذ في قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup>

#### الشرط الخامس .. ألا يكون التنفيذ قد تم قبل رفع الاشكال

لأنه إذا كان التنفيذ قد تم فإن الاشكال يصبح غير ذي موضوع ، إذ لا فائدة من الحكم بوقف التنفيذ إذا كان قد تم فعلاً ، لأن ما تم ببساطة لا يمكن إيقافه ، فتتعدم مصلحة المستشكل في الاشكال وبالتالي يكون اشكال غير مقبول.

ولذلك يجوز رفع الاشكال قبل البدء في تنفيذ العقوبة التأديبية المحكوم بها ، أو بعد البدء فيه وقبل تمامه إذا كان يتم على مراحل أو يستغرق فترة معينة من الوقت مثل عقوبة الوقف عن العمل لمدة معينة والتي لا يجوز ان تزيد قانوناً عن ستة اشهر<sup>(٢)</sup> وبغير ذلك لا يتصور إيقاف التنفيذ ولو بصورة جزئية.

#### الشرط السادس .. ركن الاستعجال

لا شك في أنه يجب بطبيعة الحال أن يكون الاشكال مبنيًا على الخشية من فوات الوقت أي أن يتحقق فيه ركن الاستعجال ولكن يلاحظ أن الاستعجال مفترض دائماً في جميع اشكالات التنفيذ ، فهي مستعجلة بطبيعتها - بمعنى أن من يرفع اشكالا لا يحتاج إلى إثبات ركن الاستعجال ولا يطلب منه القاضي ذلك.

فإذا كنا نقول أن الاستعجال شرط في الاشكال فهذا في الواقع شرط سلبي ومفترض.

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣٨٨٦ لسنة ٥٣ قضايا عليا - جلسة

٢٤ / ٢ / ٢٠٠٧ ، الطعن رقم ٨٢٩٢ لسنة ٤٤ ق.ع جلسة ٢٣ / ١ / ٢٠٠١

٢ - المادة ٨٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

## طريقة رفع الاشكال فى تنفيذ الحكم التأديبى .

الاشكال فى تنفيذ الحكم التأديبى لا يعدو أن يكون دعوى كآى دعوى قضائية أخرى ، و بذلك يجوز رفعه بالطريق المعتاد المؤلف لرفع الدعاوى التأديبية بصفة عامة، ولكن المشرع أنشأ إلى جانب ذلك - وعلى سبيل التيسير - طريقاً آخر ترفع به الاشكالات بإجراء مبسط على خلاف القواعد العامة فى رفع الدعاوى.

و الطريقة العادية لرفع الدعاوى التأديبية هى الطريقة التى حددتها المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة ، بإيداع الاوراق قلم كتاب المحكمة التأديبية المختصة وتتلخص فى إعداد صحيفة دعوى الاشكال و تقديم إلى المحكمة التأديبية ثم تعلن للنياابة الإدارية الخصم الاصيل فى الدعوى التأديبية ، و يتم تحديد جلسة لنظر الاشكال ، و تمثل فيها النياابة الإدارية بذات تمثيلها فى جلسات الدعاوى التأديبية التى تقيمها امام المحكمة التأديبية باعتبارها جزء منها .

و يثور التساؤل عما اذا كان يجوز فى رفع الاشكال فى الأحكام الصادرة الدعاوى التأديبية ، رفعها وفقاً لما هو متبع من طريق عام لرفع الاشكالات فى تنفيذ الأحكام المدنية و التى وبموجبها يتم الالتجاء إلى القضاء بإبداء الاشكال شفوياً أمام جهة الادارة عند قيامها باخطار الموظف بالحكم التأديبى الصادر عليه لتنفيذه ، على غرار ما هو مقرر من جواز ابداء الاشكال فى الدعاوى المدنية شفاهة امام المحضر عند إقدامه على التنفيذ. وفى هذه الحالة يدفع رسم الاشكال للمحضر الذى يتعين عليه إثبات ذلك فى محضر التنفيذ وتحديد جلسة لنظر الاشكال أمام قاضى التنفيذ مع تكليف الخصوم بالحضور إليها.

وهى طريقة استثنائية سنها المشرع لتسعف الخصم الذى لم يتمكن من رفع الاشكال مسبقاً قبل البدء فى التنفيذ بصحيفة يودعها قلم الكتاب ويعلنها للخصم - ولذلك تدارك المشرع أمره ومد إليه يد الإنقاذ فأجاز له رفع الاشكال عند التنفيذ بهذه الطريقة الفورية أى بإبداء الاشكال أمام المحضر.

و الواقع اننا نرى عدم جواز رفع الاشكال بابدائه شفاهة امام جهة الادارة عند تنفيذها بالحكم التاديبى ، اذ لا يوجد سند قانونى يميز اتباع ذلك الطريق عند رفع الاشكال فى تنفيذ أحكام المحاكم التاديبية ، و من ثم لا يجوز اتباع ذلك الطريق بحسبان انه طريق استثنائى ، لا يجوز ولوجه دون سند قانونى صريح .

### أثر الاشكال على التنفيذ:

الاصل فى الدعاوى و المنازعات المدنية و التجارية التى يسرى عليها قانون المرافعات المدنية و التجارية انه يترتب على رفع الاشكال وقف التنفيذ ، يستوى فى ذلك أن يكون الاشكال مرفوعاً بصحيفة أو قدم أمام المحضر . وقد استقر الرأى الفقهى و القضائى على إسناد هذا الأثر للاشكال بمجرد رفعه ، ولم يعد هناك خلاف فى هذا الشأن .

و تجدر الإشارة الى انه فى هذا الصدد يجب التفرقة فى ذلك بين الاشكال الأول والاشكال الثانى . فان الاشكال الأول يوقف التنفيذ بمجرد رفعه ، أما الاشكال الثانى فلا يوقف التنفيذ إلا إذا حكم قاضى التنفيذ بالوقف ، و قانون المرافعات يعتبر الاشكال اشكالا ثانياً إذا قدم بعد رفع الإشكال الأول ، ولا يشترط لذلك أن يكون قد حكم فى ذلك الاشكال الأولى ، و إذا رفع أكثر من اشكال فى وقت واحد ، فان كلا منهما يعتبر اشكالا أول .

و على خلاف ذلك ، الاشكال فى الدعاوى الجنائية ، التى لا يوقف تنفيذها تلقائياً بمجرد رفع الاشكال فى التنفيذ ، ولما كانت الدعوى التاديبية يسرى عليها أحكام قانون الإجراءات الجنائية نظراً لطبيعتها الجزائية ، فانه لا يترتب على إقامة الإشكال وقف تنفيذ الحكم بمجرد إقامته . إنما يوقف التنفيذ إذا أمرت بذلك المحكمة التى تنظره إذا رأت وجهاً لذلك إعمالاً للمادة ( ٥٢٥ ) إجراءات جنائية .

### المحكمة المختصة بنظر الاشكال فى التنفيذ:

المحكمة التاديبية التى اصدرت الحكم المستشكل فيه ، هى المحكمة المختصة بنظر الاشكال فى تنفيذ الحكم التاديبى ، استصحاباً للاصل العام من



ان المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل في تنفيذه هي أيضا صاحبه  
الولاية في الفصل في الإشكالات الخاصة بتلك الأحكام.

الإشكال أمام محكمة غير مختصة لا يتج ولا يثمر أثرا سواء كان عدم  
الاختصاص ولائيا أو نوعيا - إذا اتصل الإشكال في حكم للمحكمة الإدارية  
العليا يتعلق بممارسة حق من الحقوق الدستورية العامة وهو حق الترشيح في  
عضوية مجلس الشعب فإنها تنزل عليه حكم القانون - متى لم يطرأ بعد صدور  
الحكم ما يبرر وقف تنفيذه فإنه يتعين رفض الإشكال<sup>(١)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم ١٥١٨ لسنة ٤٧ قضائية جلسة ١/١١/٢٠٠٠



## المبحث الثاني

### اثر رفع الطعن على الوضع الوظيفي المتهم

الاصل ان الموظف العام يستحق الترقية إلى الدرجة الأعلى ، إذا ما استوفى الشروط القانونية اللازمة لتلك الترقية ، ولكن قرار الترقية قد لا يصدر من الجهة الإدارية المختصة ليس بسبب انتفاء شرط من الشروط اللازم توافرها في الموظف ، وإنما لوجود مانع أو موانع تتعلق بالموظف ذاته تحول دون ترقيته ، وبالتالي فإن قرار الترقية لن يصدر إلا بعد زوال هذا المانع .

وموانع الترقية محددة سلفاً من قبل المشرع وعلى سبيل الحصر، فهي لا تتقرر إلا بنص قانوني ، وهي مؤقتة بطبيعتها ، فالموظف لن يحرم من الترقية بشكل دائم ، فالأمر لا يتجاوز كونه تأجيل النظر في ترقية الموظف حتى يزول السبب أو المانع الذي حال دون ترقيته .

ومن موانع الترقية الإجراءات التأديبية التي تتخذ بحق الموظف العام ، و الاجراءات التأديبية بطبيعتها متنوعة و متعددة ، تبدأ باحالة الموظف الى التحقيق ، و تنتهى بصدور الحكم البات في الدعوى التأديبية .

اذ ان الحرمان من الترقية هو في حقيقته عقوبة تبعية توقع بقوة القانون في أحوال معينة نتيجة الحكم بعقوبة تأديبية او في أحوال الاحالة الى المحاكمة التأديبية<sup>(١)</sup>

و السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الاطار ، هل كل الاجراءات التأديبية التي تبدأ بالتحقيق الاداري ثم المحاكمة التأديبية بما فيها الطعن على الحكم التأديبي امام المحكمة الإدارية العليا يترتب عليها ذات الاثر بتأجيل الترقية لفترة من الزمن .

---

١ - الدكتور / مصطفى عفيفي ، النظرية العامة للعقاب التأديبي ، ٢٠٠٩ ، د ن ، ص

## التحقيق الادارى لا يترتب عليه تأجيل الترقية :

التحقيق الادارى وفقا لما بيته المحكمة الإدارية العليا الفحص والبحث والتقصي الموضوعي والمحايد والنزيه لاستبانة وجه الحقيقة، واستجلائها فيما يتعلق بصحة حدوث وقائع محددة، ونسبتها إلى أشخاص محددين، وذلك لوجه الحق والصدق والعدالة<sup>(١)</sup>

و من جانبنا نعرف التحقيق الادارى بأنه مجموعة من الاجراءات التى تهدف الى كشف حقيقة الواقعة محل التحقيق توطئه للبت فى مسئولية الموظف التأديبية ، و التى يتم اتخاذها من جانب الجهة التى حددها القانون .

و الاصل المقرر قانونا ان التحقيق الادارى لا يؤدي إلى الحرمان من الترقية ، لعدم وجود نص قانونى ، سواء فى قانون العاملين المدنيين بالدولة ، او فى قانون مجلس الدولة ، او فى قانون النيابة الإدارية ، او فى ايا من القوانين المنظمه لشئون المسئوليه التأديبية على وجه العموم تنص على ذلك ، بخلاف قوانين دول اخرى نصت صراحة على ان الاحالة الى التحقيق الادارى تؤدي الى الحرمان من الترقية<sup>(٢)</sup> .

والعله فى عدم جواز تأجيل الترقية لاحالة الموظف الى التحقيق الادارى تعود الى عدد من الاسباب :

اولا .. يترتب على الحرمان من الترقية لمجرد اجراء التحقيق الادارى ، تعريض عدد كبير من الموظفين للحيث والظلم ، دون مسوغ واقعى ، اذ ان التحقيق يستوجب استدعاء واستجواب عدد كبير من الموظفين عندما

---

٢ - المحكمة الإدارية العليا، الصادر بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٨٥ ، الطعن رقم ٣٢٨٥ ، س ٣٢ ق ، ص ٩٧٦ . وكذلك حكمها بالطعن رقم ٣٢٨٥ ، جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٨٩ . س ٣٣ ق ، مجموعة (د. عطية والفكهازي) ، ص ٥٠٩ .

٢ - هناك بعض التشريعات تحرم الموظف من الترقية إذا تم إحالته إلى التحقيق ، كما تنص المادة (٦٧) من نظام الخدمة المدنية في الكويت على أنه : " لا تجوز ترقية الموظف الموقوف عن العمل أو المحال إلى التحقيق أو ... ، الدكتور / سعد نواف العنزي ، النظام القانوني للموظف العام ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٩٨ .

يرتكب الموظف مخالفة إدارية أو مالية ، فالتحقيق غالباً لا يتم مع الموظف وحده المحال الى التحقيق او المقدمة ضده الشكوى ، بل يشمل الموظفين الآخرين الذين يرتبط الموظف معهم بحكم عملهم الوظيفي ، وذلك من أجل تحديد الموظف الذي يتحمل المسؤولية التأديبية و ينتهى التحقيق الى ادانته و طلب توقيع الجزاء الادارى عليه ، فإذا سلمنا بأن التحقيق يؤدي إلى المنع من الترقية في جميع الاحوال ، فهذا يعني حرمان جميع هؤلاء الموظفين على الرغم من عدم توجه أية تهمة إليهم ، فالأمر لا يتجاوز مجرد جمع بعض المعلومات المتعلقة بالواقعة موضع التحقيق و تحقيق دفاع الموظف ، وأية معلومات يمكن أن تساعد في كشف أو تحديد من هو المسئول عن المخالفة التأديبية المرتكبة<sup>(١)</sup>.

ثانياً .. يترتب على الحرمان من الترقية لمجرد اجراء التحقيق الادارى ، تعريض عدد كبير من الموظفين للحيث والظلم ، دون مسوغ قانونى ، لخلو القوانين من ثمة نصوص ترتب اثر الحرمان من الترقية لمجرد الاحالة الى التحقيق ، و هو ما يتعارض و مبدأ مشروعية العقوبات التأديبية و الاثار المترتبة عليها ، بحسبان ان البعض يرى ان الحرمان من الترقية عقوبة تبعية توقع بقوة القانون في أحوال معينة نتيجة الحكم بعقوبة تأديبية او في أحوال الاحالة الى المحاكمة التأديبية<sup>(٢)</sup>

ثالثاً .. وضع الموظف الوظيفى و استمراره فى اداء عمله اثناء التحقيق الادارى يتمثل في احتمالين لا ثالث لهما، فإما أن يتم وقفه احتياطياً عن العمل على ذمة التحقيق ، أو لا يوقف احتياطياً عن العمل ، سواء صدر قرار الوقف من رئيس هيئة النيابة الإدارية عند مباشرتها التحقيق الادارى ، او يصدر القرار من السلطة المختصة بجهة الادارة .

وفى جميع الاحوال ، و ايا من كان مصدر قرار الوقف النيابة الإدارية ام

---

١ - الدكتور / أحمد السليطي ، ترقية الموظف العام في قطر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص : ٣٠٦ .

٢ - الدكتور / مصطفى عفيفى ، النظرية العامة للعقاب التأديبى ، ٢٠٠٩ ، دن ، ص ١٣٥

جهة الادارة ، فانه يترتب على الوقف المنع من الترقية ، فإذا سلمنا بأن مجرد التحقيق مع الموظف يترتب عليه منعه من الترقية ، فإننا نساوي بين الموظف الذي يجري معه تحقيق ويوقف عن العمل ، وبين الموظف الذي يحقق معه دون أن يتم إيقافه عن العمل ، وعلى هذا الأساس يصبح النص بحظر ترقية الموظف الموقوف لغواً لا فائدة منه ، مادام المنع من الترقية يتحقق تلقائياً بمجرد التحقيق مع الموظف<sup>(١)</sup>.

رابعاً .. أن الموظف الذي يجري معه تحقيق دون وقفه عن العمل يحصل على الترقية حتى أثناء التحقيق ، ما لم يوقع عليه الجزاء المانع من الترقية ، وقد يرقى ثم توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي توقع على مثيله الموقوف عن العمل ، ومع ذلك يحرم الأخير من الترقية ، ويحصل عليها الأول على الرغم من الفارق الكبير في العقوبة ، والسبب في ذلك يعود إلى أن الأول يحقق معه فقط ، بينما الآخر موقوف عن العمل<sup>(٢)</sup>.

خامساً .. ان المشرع لو أراد أن يترتب على مجرد التحقيق مع الموظف ذات الآثار المترتبة على المحاكمة التأديبية ، ومنها الحيلولة دون ترقيته ، لنص صراحة على ذلك<sup>(٣)</sup>.

### الاحالة الى المحاكمة يترتب عليها تأجيل الترقية:

إن الإحالة إلى المحاكمات التأديبية ، تشكل مانعاً من موانع الترقية ، لأن الترقية تحمل في طبيعتها معنى التكريم ، والثقة في الموظف المرقى ، وهو الأمر الذي لا يتفق و إحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية

و ينطبق ذات الاثر على إحالة الموظف الى المحاكمة الجنائية ، اذ ان المشرع المصري قرر في المادة (٨٧) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧)

---

١ - د. محمد انس قاسم جعفر ، الوظيفة العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣٦

٢ - د. عادل عبد الفتاح النجار ، النظام القانوني لوقف الموظف احتياطياً ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠٩ .

٣ - الدكتور / محمد انس قاسم جعفر ، الوظيفة العامة ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ .



لسنة ١٩٨٧ حرمان الموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية من الترقية ، فالمرشع المصري قد ساوى بين الإحالة للمحاكمة التأديبية والإحالة للمحاكمة الجنائية وبين الوقف عن العمل ، وجعل لهما جزاءً واحداً يتمثل في تأجيل الترقية طوال تلك الفترة التي يقضيها الموظف محالاً إلى المحاكمة أو موقوفاً عن العمل<sup>(١)</sup>

وفي حالة تعدد الإحالة إلى المحاكمتين التأديبية و الجنائية ، فإن كلا من المحاكمتين يعتبر سبباً مستقلاً لعدم الصلاحية المؤقتة للترقية ، أي إن إحالة الموظف إلى المحاكمة مرتين يؤثر على ترقيته في حالة الإحالة الأولى ، وكذلك في الإحالة الثانية<sup>(٢)</sup> .

### تاريخ إحالة المتهم الى المحاكمة التأديبية :

المحكمة الإدارية العليا المصرية اعتبرت إن الإحالة إلى المحكمة تتم بمجرد صدور أمر الإحالة من الجهة المختصة<sup>(٣)</sup> ، ومن ثم يترتب اثر الحرمان من الترقية او تأجيلها ، بمجرد صدور قرار إحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية ، وهو ما يتحقق من تاريخ طلب إقامة الدعوى التأديبية بحقه ، من قبل الجهة الإدارية أو الجهاز المركزي للمحاسبات ذلك من النيابة الإدارية<sup>(٤)</sup> ، او بإيداع الاوراق قلم كتاب المحكمة التأديبية اذا قررت النيابة الإدارية إحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية من تلقاء نفسها اعمالاً لسلطتها التقديرية المطلقة

---

١ - الدكتور / صبري محمد السنوسي ، وسائل النشاط الإداري الوظيفة العامة ، الأموال العامة ، بدون تاريخ ، القاهرة ، ص ١٨١ .

٢ - الدكتور / سليمان الطهاوي ، القضاء الإداري ، الكتاب الثالث ، قضاء التأديب ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٣٨٦ .

٣ - المحكمة الإدارية العليا الصادر بتاريخ ٩ / ١ / ١٩٦٥ ، مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة ، ص ١٠ ، ص ٣٥٠ .

٤ - الدكتور / عبد العزيز عبد المنعم خليفة ، الشرعية الإجرائية في التأديب الرئاسي والقضائي للموظف العام ، بدون دار نشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٤١ ، المادة (٨٧) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨



في اصدار قرار الاحالة الى المحكمة التأديبية دون الحصول على موافقة جهة الادارة الصريحة او الضمنية على الاحالة<sup>(١)</sup>، وهو ما اكدته المحكمة الإدارية العليا التي قضت بأن سلطة النيابة الإدارية في التحقيق وفي اقامة الدعوى التأديبية لا يتوقف على قبول الجهات الإدارية ولا على موافقتها الصريحة او الضمنية وللنيابة الإدارية ان تقيم الدعوى التأديبية ولو كان ذلك عكس ما ترضاه الجهات الإدارية<sup>(٢)</sup>

و قد قضت المحكمة الإدارية العليا مؤخرا بمشروعية قيام النيابة العامة بإبلاغ النيابة الإدارية بالمخالفات التأديبية التي يكشف عنها التحقيق الجنائي، و ان التكليف الصحيح لطلب الاحالة الى المحكمة التأديبية الصادر من النيابة العامة الى النيابة الإدارية انه إبلاغ عن المخالفات وترخص النيابة الإدارية بالتصرف فيه على الوجه الذي يترأى لها فاذا اقامت الدعوى التأديبية كان ذلك اعمالا للمادة ١٤ من قانون النيابة الإدارية، وبذلك يختلف طلب النيابة العامة بالاحالة عن طلب الجهة الإدارية و الجهاز المركزي للمحاسبات المقررين اعمالا للمادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، اللذين يتعين على النيابة الإدارية الالتزام بهما، و يعد العامل محالا الى المحاكمة التأديبية من تاريخ هذا الطلب<sup>(٣)</sup>

**انتهاء الحرمان من الترقية في حالة الاحالة الى المحاكمة:**

في حالة إحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية اوجب المشرع حجز وظيفة شاغرة، كي يتم ترقية الموظف إليها في حال عدم إدانته أو إذا وقع عليه جزاء الإنذار أو إذا عوقب بجزاء الخصم أو إذا تم وقفه عن العمل لمدة لا تتجاوز خمسة أيام<sup>(٤)</sup>.

٣ - المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

٢ - المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٨٨

٣ - المحكمة الادارية العليا، الطعن رقم ٣٦٩٥٥ لسنة ٥٦ ق، جلسة ٢٤ / ٨ / ٢٠١٣

٢٠ - المادة (٨٧) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

و يتم حجز تلك الوظيفة لمدة سنة واحدة فقط ، ويتم احتساب أقدمية الموظف في الوظيفة المرقى إليها ، كما لو لم يتم إحالته إلى المحاكمة ، ومن التاريخ المعتمد قبل الإحالة .

و من ثم يمكن القول بأن ترقية الموظف المحال للمحاكمة كأنه قراراً معلقاً على شرط ، ويتمثل هذا الشرط بإثبات عدم إدانة هذا الموظف ، فنفاد هذا النوع من القرارات وتحقق آثارها يكون مرهوناً بتحقيق الشرط الذي علق عليه قرار الترقية وهو عدم الإدانة <sup>(١)</sup> .

**الطعن على الحكم التأديبي لا يترتب عليه الحرمان من الترقية:**  
لما كان الحكم التأديبي الصادر من المحكمة التأديبية في الدعوى التأديبية ، حكم نهائى وليس حكماً ابتدائياً ، اى حكم واجب النفاذ فور صدوره ، وان مجرد الطعن على الحكم امام المحكمة الإدارية العليا لا يترتب عليه وقف تنفيذ الحكم المطعون عليه ، فالتأخير نرى ان تأجيل الترقية عند استحقاقها ينتهى بمجرد صدور حكم المحكمة التأديبية بعدم الادانة ، حتى وان تم الطعن على ذلك الحكم امام المحكمة الإدارية العليا .

**الحرمان من الترقية فى مرحلة تنفيذ العقوبة التأديبية:**

لا يجوز النظر في ترقية عامل وقع عليه جزاء من الجزاءات التأديبية ، فيما يلى إلا بعد انقضاء الفترات الآتية:

(١) ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة أيام إلى عشرة.

(٢) ستة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة ١١ يوماً إلى ١٥ يوماً.

---

٣ - الدكتور / عمرو فؤاد بركات ، الترقية وأثر الحكم بالغائيا ، بحث منشور في مجلة العلوم الإدارية ، العدد الأول ، السنة ٢٨ ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٧٣ .

(٣) تسعة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل مدة تزيد على خمسة عشر يوماً وتقل عن ثلاثين يوماً.

(٤) سنة في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل مدة تزيد على ثلاثين يوماً أو في حالة توقيع جزاء خفض الأجر.

(٥) مدة التأجيل أو الحرمان في حالة توقيع جزاء تأجيل العلاوة أو الحرمان من نصفها.

وتحسب فترات التأجيل المشار إليها من تاريخ توقيع الجزاء ولو تداخلت في فترة أخرى مترتبة على جزاء سابق<sup>(١)</sup>

عند توقيع جزاء خفض إلى وظيفة أدنى وشغل العامل الوظيفة الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند إحالته إلى المحاكمة ، مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأدنى بمراعاة شروط استحقاقها وتحديد أقدميته في الوظيفة الأدنى بمراعاة أقدميته السابقة فيها بالإضافة إلى المدة التي قضاه في الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ، ولا يجوز النظر في ترقيته إلا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء، فإذا وقع على العامل جزاء خفض إلى وظيفة أدنى مع خفض الأجر فلا يجوز النظر في ترقيته إلا بعد مضي سنتين من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء<sup>(٢)</sup>

---

١ - المادة ٨٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

٢ - المادة ٨٦ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨



إِفْصَالُ السَّائِرِينَ  
إجراءات نظر الطعن  
أمام المحكمة الإدارية العليا





## الفصل السادس

### إجراءات نظر الطعن

#### أمام المحكمة الإدارية العليا

نعرض لاجراءات نظر الطعن امام المحكمة الإدارية العليا ، و التى تبدأ بايداع عريضة الطعن قلم كتاب المحكمة ، ثم اجراءات نظر الطعن حتى الحكم فيه ، و يراعى فى هذا الصدد ان اجراءات خصومة الطعن باعتبارها خصومة قضائية تتم باجراءات متتابعة يؤدى كل اجراء منها الى الاجراء التالى لها ، و بالتالى اذا بطل اى اجراء لاي سبب من أسباب البطلان فانه يؤدى الى بطلان الاجراءات التالية لها المبينة عليه .

## المبحث الاول

### ايداع عريضة الطعن قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا

الاجراءات التى يعمل بها امام المحكمة الإدارية العليا هى القواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى الفصل الثالث - أولا - من الباب الأول من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة (١).

و من هذه الاجراءات ان يقدم الطلب إلى المحكمة او الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المحكمة الإدارية العليا اذا كان الطعن مقام من المتهم المحكوم عليه .

و اذا كان الطعن مرفوعا من النيابة الإدارية ، فانه يشترط لقبوله ان تكون صحيفة الطعن موقعا عليها من عضو من النيابة الإدارية بدرجة رئيس نيابة على الاقل (٢)

وتتضمن صحيفة الطعن عدا البيانات العامة المتعلقة باسم الطاعن ومن يوجه إليهم الطلب القضائى و هو الطعن على الحكم ، وصفاتهم ومحال إقامتهم ، موضوع الطعن ، ويرفق بصحيفة الطعن صورة أو ملخص من الحكم المطعون فيه ، وللطاعن أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطعن ، وعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة عدا الأصول عددا كافيا من صور صحيفة الطعن والمذكرة وحافطة بالمستندات .

ووفقا لنص المادتين ١٦ و ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فان وجوب تقديم الطلب أو الطعن إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ، مقتضاه اعتبار الطلب أو الطعن مرفوعاً ومرتباً لأثاره القانونية بإيداعه قلم الكتاب ، و يسرى هذا الحكم على تعجيل الطلب أو الطعن دون حاجة إلى إعلان الخصوم بتكليف بالحضور طبقاً لنص المادة ٢٩٨ مرافعات.

١ - المادة ٤٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٢ - المادة ٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩

يجب على قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا ضم ملف الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها قبل إحالتها إلى هيئة مفوضى الدولة<sup>(١)</sup>

اعفاء الطعون في أحكام المحاكم التأديبية من الرسوم :

يجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعوا خزانة مجلس الدولة كفالة مقدارها عشرة جنيهاً تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن ، ولا يسرى هذا الحكم على الطعون التي ترفع من الوزير المختص وهيئة مفوضى الدولة ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس هيئة النيابة الإدارية<sup>(٢)</sup> ، فالقاعدة هو ان تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية<sup>(٣)</sup>

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بأن مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع إنما قصد إعفاء العمال من الرسوم القضائية المفروضة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على الدعاوى التي يرفعونها بالمطالبة بحقوقهم المقررة في قانون العمل في جميع مراحل التقاضى ، وإذا لم يستلزم المشرع في هذا الإعفاء ما تشترطه المادة ٢٣ من قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في حالة الإعفاء السابق على رفع الدعوى في احتمال كسبها فإنه خول المحكمة في حالة رفض الدعوى وتحقيق خسارتها رخصة الحكم على العامل الذي رفعها بالمصروفات كلها أو بعضها ، حتى يرجع عليه بالرسوم التي كان قد أعفى منها ، ذلك لأن الإعفاء إنما شرع ليسر على العامل السبيل للمطالبة بما يعتقد حقه ، ولا يصح القول بأن هذه المصروفات لا تشمل الرسوم القضائية المعفاة أصلاً لأن المشرع إذ أورد المصروفات في ذات المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي نص فيها على حكم الإعفاء من الرسوم فقد قصد بذلك اتصال المصروفات بهذا الإعفاء لتنصب عليه تحقيقاً للغرض منه ويؤكد ذلك أن مفهوم الإعفاء من الرسوم القضائية لا يقتصر على رسم الدعوى وإنما يشمل طبقاً لما ورد بنص

١ - المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٢ - المادة ٤٤ فقرة ٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٣ - المادة ٩٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

المادة ٢٣ / ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ونص المادة ٣ / ٢٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ رسوم الصور والشهادات والمخلصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم<sup>(١)</sup>

احالة الطعن الى دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا

يكون توزيع القضية على دوائر المحكمة الإدارية العليا بمراعاة نوعها طبقاً للنظام الذي تبينه اللائحة الداخلية للمجلس ، ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة تقصيره إلى ثلاثة أيام<sup>(٢)</sup>

وينظر الطعن ابتداء امام دائرة فحص الطعون ، وهى محكمة ذات تشكيل خاص وولاية قضائية خاصة ، تختلف عن دوائر المحكمة الإدارية العليا الموضوعية .

وما يصدر عن دائرة فحص الطعون من رفض الطعن بالإجماع هو حكم قضائي يجوز حجية الأمر المقضي .

وتنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع إيضاحات مفوضى الدولة وذوى الشأن إن رأى رئيس الدائرة وجهها لذلك .

وإذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الإدارية العليا ، أما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قرارا بإحالة إليها أما إذا رأت - بإجماع الآراء - أنه غير مقبول شكلاً أو باطلاً أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه ، ويكتفى بذكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة، وتبين المحكمة في المحضر بإيجاز وجهة النظر إذا كان الحكم صادراً بالرفض ، ولا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٤٨٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٣

٢ - المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢



وإذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا  
يؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذوو الشأن وهيئة  
مفوضي الدولة بهذا القرار<sup>(١)</sup>، مع مراعاة ان قانون مجلس الدولة لم يتضمن  
النص على البطلان في حالة عدم إخطار ذوي الشأن بقرار دائرة فحص  
الطعون بإحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا

و تنظر دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا الطعن ، و تسرى  
القواعد المقررة لنظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على الطعن أمام دائرة  
فحص الطعون<sup>(٢)</sup> .

ويراعى ان عدم ابداء اى وجه من اوجه الدفاع امام دائرة فحص  
الطعون بالمحكمة الإدارية العليا لا يحول من ان يبدى ذلك الدفاع امام دائرة  
الموضوع بالمحكمة ، اذ أن من حق المطعون عليه - ما دامت المنازعة لم يتم  
الفصل فيها - أن يتدارك أمام المحكمة الإدارية العليا التى أحيل إليها الطعن  
ما يكون قد فاتته من دفاع أمام دائرة فحص الطعون و مهما يكون من أمر فإن  
قرار الاحالة ، لا يتضمن في ذاته فصلاً في أمر يفوت على ذوي الشأن حقاً في  
الطعن على أى إجراء معيب أو في إبداء ما يراه من دفاع . إذ أن أثره يقتصر  
على نقل الطعن من دائرة فحص الطعون إلى الدائرة الخامسة و لا يحرمه من أن  
يبدى أمام هذه الأخيرة ما هو متاح له مما كان متاحاً بالمثل أمام الأولى<sup>(٣)</sup>

### تشكيل المحكمة الإدارية العليا التى تنظر الطعن :

يكون مقر المحكمة الإدارية العليا في القاهرة ويرأسها رئيس المجلس  
وتصدر أحكامها من دوائر من خمسة مستشارين وتكون بها دائرة أو أكثر  
لفحص الطعون تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين<sup>(٤)</sup> ويكون مفوضو

١ - المادة ٤٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٢ - المادة ٤٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٣ - المحكمة الإدارية العليا الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٩ ق ، مكتب فنى ١٤ صفحة رقم  
٧ ، جلسة ١١/٣/١٩٦٨

٤ - المادة ٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا من درجة مستشار مساعد على الأقل<sup>(١)</sup> ،  
ويباشر الطعون في أحكام المحاكم التأديبية الصادرة في الدعاوى التأديبية أمام  
المحكمة الإدارية العليا أحد أعضاء النيابة الإدارية بدرجة رئيس نيابة على  
الأقل<sup>(٢)</sup>

و لئن كان القانون قد نص على ان تتولى النيابة الإدارية مباشرة الدعوى  
التأديبية أمام المحاكم التأديبية<sup>(٣)</sup> ، اذ يتولى أعضاء النيابة الإدارية الإدعاء أمام  
المحاكم التأديبية<sup>(٤)</sup> ، و يتطابق دور النيابة الإدارية في الدعوى التأديبية و دور  
النيابة العامة في الدعوى الجنائية ، مما يؤدي الى ان يبطل تشكيل المحكمة  
التأديبية اذا تخلف عضو النيابة الإدارية عن حضور جلساتها ، الا ان عضو  
النيابة الإدارية لا يدخل في تشكيل المحكمة الإدارية العليا عند نظرها الطعون  
على الأحكام التأديبية .

و ذلك استنادا الى ما قضت به المحكمة الإدارية العليا ردا على دفع النيابة  
الإدارية امامها ببطالان تشكيل المحكمة الإدارية العليا في نظر الطعون التأديبية  
لغياب تمثيل عضو من النيابة الإدارية في تشكيل المحكمة ، اذ قضت بأن "  
المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه بالقانون رقم  
١٢ / ١٩٨٩ تنص على أنه " تتولى النيابة الإدارية إقامة الدعوى التأديبية  
ومباشرتها أمام المحاكم التأديبية ولرئيس هيئة النيابة الإدارية الطعن في أحكام  
المحاكم التأديبية ، ويباشر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا أحد أعضاء  
النيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل " .

كما تنص المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم  
٤٧ / ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ على أنه " يؤلف القسم  
القضائي من :

▪ المحكمة الإدارية العليا .

- 
- ١ - المادة ٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
  - ٢ - المادة ٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩
  - ٣ - المادة ٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩
  - ٤ - المادة ٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

- المحاكم الإدارية .
- المحاكم التأديبية .
- هيئة مفوضي الدولة .

وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على أنه يكون مقر المحكمة الإدارية العليا في القاهرة ويرأسها رئيس المجلس وتصدر احكامها من دوائر من خمسة مستشارين ونكون بها دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاث مستشارين .

وتنص المادة السابعة من هذا القانون على أن تتكون المحاكم التأديبية من :

- ١ - المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادهم .
- ٢ - المحاكم التأديبية من المستويات الأولى والثاني والثالث ومن يعادهم .

وتنص المادة التاسعة من هذا القانون على أن يتولى أعضاء النيابة الإدارية الادعاء أمام المحاكم التأديبية .

وتنص المادة ٢٢ من هذا القانون على أن " أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون .

ويعتبر من ذوي الشأن في طعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية .

وعلى رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العامل المفصول أن يقين الطعن في حالات الفصل من الوظيفة " .

وتنص المادة ٢٣ على " يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية :

- ١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم .

٣ - إذا صدر الحكم عى لخلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه .

ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مقوضى الدولة أو يطعن فى تلك الأحكام خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التى يجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم .

ومن حيث إن المادة ٤ من القانون رقم ١١٧ / ١٩٥٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢ / ١٩٨٩ كانت تقصر على النص على أنه " تتولى النيابة الإدارية مباشرة الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية إلا أن القانون رقم ١٢ / ١٩٨٩ المشار إليه نص على أن يستبدل بنص هذه المادة النص الجديد الذى يجرى على أن تتولى النيابة الإدارية إقامة الدعوى التأديبية ومباشرتها أمام المحاكم التأديبية ولرئيس هيئة النيابة الإدارية الطعن فى أحكام هذه المحاكم أمام المحكمة الإدارية العليا ويباشر الطعن أمامها أحد أعضاء النيابة الإدارية بدرجة رئيس نيابة على الأقل ، فانطوى بذلك النص الجديد للمادة الرابعة نم ناحية على ترديد لما ورد فى المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة التى أجازت لمدير النيابة الإدارية باعتباره نم ذوى الشأن الطعن فى هذه الأحكام ومن ناحية أخرى استحدث النص الجديد الوارد بالقانون رقم ١٢ / ١٩٨٩ للنيابة الإدارية سلطة مباشرة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا عن طريق أحد أعضائها بدرجة رئيس نيابة على الأقل - فأصبح للنيابة الإدارية بمقتضى هذا النص الحق فى التقرير بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى أحكام المحاكم التأديبية الصادرة فى الدعاوى التأديبية وحق الحضور أمام المحكمة الإدارية العليا لمباشرة هذا الطعن إبداء وجهة نظرها فيه بعد أن كانت تمارس هذه السلطة بطريق غير مباشر عن طريق عن طريق هيئة قضايا الدولة التى تختص عملاً بالمادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم هيئة قضايا الدولة المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ بأن تنوب عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وعلى هذا المقتضى فإن الحم المستحدث الوارد بالقانون رقم ١٢ / ١٩٨٩ انصرف إلى تحويل النيابة الإدارية



أن تقوم بداتها بالتقرير بالظمن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا وبالحضور أمام المحكمة بالجلسات المحددة لنظر الطعن لم تابعة الطعن وإبداء ما تراه فيه ، وانحصر بذلك هذا الدور عن هيئة قضايا الدولة .

ومن حيث إن القانون رقم ١٢ / ١٩٨٩ وإن خول النيابة الإدارية الحق في التقرير بالطعن أمام هذه المحكمة على النحو السالف إلا أن نصوص هذا القانون المعدل للقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية وكذا نصوص قانون مجلس الدولة قد خلت من اعتبار النيابة الإدارية في هذا الخصوص جزءاً من تشكيل المحكمة الإدارية العليا عن نظر الطعون في أحكام المحاكم التأديبية وغنى عن البيان أن النصوص المتعلقة بتشكيل المحاكم وعضويتها على اختلاف أنواعها ودرجاتها والواردة في التشريعات المنظمة لجهات القضاء إنما تنظم تشكيل كل محكمة وعضويتها بطريق الحصر والتحديد بما لا محل معه للتوسع فيه أو قياس تشكيل جهة قضاء أو محكمة على جهة قضاء أخرى ، وبما يمتنع عن التوسع في التوسع في التفسير ومن ثم فلا وجه لقياس مركز النيابة الإدارية أمام المحكمة الإدارية العليا على مركز النيابة العامة أمام محكمة النقض . إذ لكل جهة من جهات القضاء التنظيم الخاص بها والوارد في تشريعاتها هذا فضلاً عن اختلاف النصوص التشريعية التي تحدد مركز كل من النيابة العامة والنيابة الإدارية ودور كل منهما في هذا الشأن وقد استقر قضاء هذه المحكمة كأصل عام على أنه لا محل لاستعارة الأحكام الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية إلا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض نصاً وروحاً مع نظام مجلس الدولة وأوضاع القضاء وطبيعة المنازعات الإدارية .

ومن حيث إن نظام مجلس الدولة وأوضاعه الخاصة تتأبى على اعتبار مثل النيابة الإدارية جزءاً من تشكيل المحكمة الإدارية العليا ذلك أنه طبقاً للهيئة الثالثة من قانون مجلس الدولة السلفة فإن القسم القضائي بمجلس الدولة مشكل من المحكمة الإدارية العليا على قمته يليها محكمة القضاء الإداري فالمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية ومن هيئة مفوضي الدولة ، وقد جرت



نصوص هذا القانون على بيان تشكيل كل من المحاكم وعضويتها على سبيل الحصر والتحديد فتصدر المحكمة الإدارية العليا أحكامها من دوائر من خمس مستشارين وتكون بها دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين كما أنه من الملاحظ على تشكيل القسم القضائي بمجلس الدولة شموله لهيئة مفوضي الدولة ، والتي تؤلف طبقاً للمادة السادسة طبقاً القانون من أحد نواب رئيس المجلس رئيساً ومن عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين والنواب والمندوبين ويكون مفوض الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية فإن النص عليه لم يرد بشأن المحاكم التأديبية وإنما نص المشرع في المادة التاسعة على أن يتولى أعضاء النيابة الإدارية الادعاء أمام المحاكم التأديبية كما أنه تطبيقاً لذلك الاتجاه أيضاً فإن المادة ٢٧ من هذا القانون الوارد في الفصل الثالث (أولاً) المتعلق بالاجراءات أمام محكمة القضاء الإداري والمحاكم نصت على أن تتولى هيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى وتمهيتها للمرافعة ويودع المفوض بعد اتمام تهيئة الدعوى تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يسيرها النزاع ويبدى رأيه مسبقاً ويفصل المفوض في طلبات الاعفاء من الرسوم وقد نصت المادة ٤٨ الواردة في الفصل الثالث (رابعاً) والمتعلق بالاجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا على أنه مع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا يعمل أمامها بالقواعد والاجراءات المنصوص عليها في الفصل الثالث (أولاً) م الباب الأول من هذا القانون - وهي المشار إليها سالفاً ، وعلى ذلك فإن دور هيئة مفوضي الدولة المنصوص عليه في المادة ٢٧ الواردة في هذا الفصل قائم أمام المحكمة الإدارية العليا .

والمستخلص من ذلك أنه بينما تتولى النيابة الإدارية الادعاء أمام المحاكم التأديبية في الدعوى التأديبية والتي لا تمثل فيها هيئة مفوضي الدولة ، فإنه على خلاف ذلك تعتبر هيئة مفوضي الدولة جزءاً من تشكيل القسم القضائي بمجلس الدولة وتمثل لدى المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية بوصفها الهيئة الامنية على المنازعة الإدارية وعاملاً أساساً على تمهيتها للمرافعة وإبداء الرأي القانوني فيها .

وبذلك تنفرد المحاكم التأديبية بالحكم الخاص بتمثيل النيابة الإدارية  
لسلطة الادعاء في تشكيلها وبغياب تمثيل هيئة مفوضي الدولة في تشكيلها ولا  
محل لمد هذا الحكم الخاص بالمحاكم التأديبية علي المحكمة الإدارية العليا  
واعتبار ممثل النيابة الإدارية ممثلاً لسلطة الادعاء أمامها وجزءاً من تشكيلها  
لأفتقار هذا الأمر إلى السند القانوني الصحيح ذلك ان المحكمة الإدارية العليا  
لا تجري فيها علي نمط الاجراءات التي تنص عليها قانون مجلس الدولة أمام  
المحاكم التأديبية من استجواب للعامل المقدم للمحاكمة التأديبية وسماع  
الشهود من العاملين وغيرهم وقيام النيابة الإدارية بالادعاء أمامها إلى غير  
ذلك من إجراءات المحاكمة التأديبية وإنما نص قانون مجلس الدولة صراحة في  
المادة ٤٨ منه علي أنه مع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة للمحكمة  
الإدارية العليا فإنه يعمل أمامها بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها أمام  
محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ومن ثم فلا مجال لمد الحكم الخاص  
بتمثيل النيابة الإدارية في تشكيل المحاكم التأديبية وسحبه علي المحكمة  
الإدارية العليا وفضلاً عن ذلك فالمحكمة الإدارية العليا تختص بالنظر في  
الطعون المقامة أمامها في أحكام القضاء الإداري والمحاكم التأديبية باعتبارها  
محكمة تعقيب علي هذه الأحكام فهي تزن الحكم بميزان القانون وزناً مناطه  
أستظهار ما كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الاحوال التي تعيبه فتلغيه ثم  
تنزل حكم القانون في المنازعة غير مقيدة في ذلك بأسباب الطعن أو طلبات  
الخصوم والذي يتأبي علي النظام القانوني الذي يخضع له تشكيل هذه المحكمة  
القول بتغير تشكيلها باختلاف الطعون التي تنظرها بحيث يتسع هذا التشكيل  
ليضم النيابة الإدارية كلما نظر أمامها طعن في حكم تأديبي والطبيعي أن  
تشكيل المحكمة الإدارية العليا بوصفها محكمة للتعقيب علي الأحكام هو  
تشكيل ثابت لا يتغير بتغير الطعون التي تنظرها سواء في أحكام المحاكم  
التأديبية أو غيرها من الأحكام وهذا التشكيل تمثل فيه هيئة مفوضي الدولة  
بوصفها الأمانة علي المنازعة الإدارية وجزءاً من القسم القضائي بمجلس  
الدولة دون أن يعتبر ممثل النيابة الإدارية جزءاً من تشكيل المحكمة في أي حال  
من الأحوال .

كما أنه من ناحية أخرى فإن الحكم المستحدث الذي أورده القانون رقم

١٢ / ١٩٨٩ بتحويل رئيس هيئة النيابة الإدارية الطعن في أحكام المحاكم التأديبية علي أن يباشر الطعن أمام المحكمة أحد أعضاء النيابة الإدارية بدرجة رئيس نيابة علي الأقل يجد تطبيقه الصحيح في تحويل هيئة النيابة الإدارية حق الطعن في أحكام المحاكم التأديبية ومباشرة هذا الطعن أمام المحكمة الإدارية بذاتها دون نيابة هيئة قضايا الدولة عنها ، وفي ذلك ما يحقق متابعة النيابة الإدارية للطعون في أحكام التأديبية وإبداء وجهة نظرها فيها بما يحقق الصالح العام إعمالاً لما رآه المشرع من ملاءمة قيام النيابة الإدارية بهذا الدور دون حاجة لتمثيلها بواسطة هيئة قضايا الدولة ، ومن الجدير بالذكر أن الاعتبارات التي استهدفها المشرع من استحداث هذا الحكم لا تستلزم حتماً ولا تتعلق بالضرورة باعتبار النيابة الإدارية جزءاً من تشكيل المحكمة الإدارية العليا وإنما تتحقق باستخدام النيابة الإدارية للسلطات التي خولها لها المشرع صراحة من القانون رقم ١٢ / ١٩٨٩ المشار إليه والتي تنصرف إلي تقرير حقها في الطعن في أحكام المحاكم التأديبية والحضور أمام هذه المحكمة لمباشرة الطعن ومتابعته دون وساطة هيئة قضائية أخرى ، ومن ثم فلا محل لتحميل نصوص هذا القانون أكثر مما تتحمل وتفسيرها بما يؤدي إلي اعتبار النيابة الإدارية جزءاً من تشكيل المحكمة الإدارية العليا ” (١)“

و نحن نتحفظ علي اساس القانوني الذي بنت عليه المحكمة الإدارية العليا حكمها ، اذ انه لا وجه للمغايرة بين تشكيل المحاكم التأديبية التي تنظر الدعاوى التأديبية ، و تشكيل المحكمة الإدارية العليا ، التي تنظر موضوع الدعوى التأديبية و تفصل فيها بعقوبة تأديبية ، و نرى انه وفقاً لما نص عليه دستور ٢٠١٣ في المادة ١٩٧ من اختصاص النيابة الإدارية برفع و مباشرة الدعاوى و الطعون التأديبية ، ان ذلك يدل دلالة قاطعة علي عدم جواز التفرقة بين الدعاوى و الطعون التأديبية في شان تشكيل المحكمة .

و لا يجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من

---

١٠١ - المحكمة الإدارية العليا ، طعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٤ قضائية جلسة ٩ / ٦ / ١٩٩٠



أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة<sup>(١)</sup> ، ويصدر الحكم في الطعن في جلسة علنية<sup>(٢)</sup>

### احالة الطعن الى دائرة توحيد المبادئ :

إذا تبين لإحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا عند نظر الطعون أنه صدرت منها أو من إحدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة من المحكمة الإدارية العليا ، تعين عليها إحالة الطعن إلى هيئة تشكلها الجمعية العامة لتلك المحكمة في كل عام قضائي من أحد عشر مستشاراً برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه .

ويجب على سكرتارية المحكمة أن تعرض ملف الدعوى خلال ثلاثة أيام من صدور قرار الإحالة على رئيس المحكمة ليعين تاريخ الجلسة التي ستنظر فيها الدعوى .

ويعلن الخصوم بهذا التاريخ قبل حلوله بأربعة عشر يوماً على الأقل وتصدر الهيئة المذكورة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل<sup>(٣)</sup>

و قد قضي بأن المادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ - كما يجيز نص المادة ٥٤ مكرراً للدائرة المنصوص عليها فيه أن تقتصر في حكمها الذي تصدره بعد اتصالها بالطعن على البت في المسألة القانونية التي كانت محلاً لتناقض الأحكام أو إقرار مبدأ قانوني على خلاف أحكام سابقة ثم تحيل الطعن بعد ذلك إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتفصل في موضوعه وفقاً للمبدأ الذي أرسته بحكمها ، فإن هذا النص أيضاً لا يحول دون هذه الهيئة و الفصل في الطعن الذي اتصلت به بقرار الإحالة بحكم منه للنزاع متى كان الطعن قد استقامت عناصره و كان صالحاً للفصل فيه<sup>(٤)</sup>

١ - المادة ٤٧ فقرة ٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٢ - المادة ٣٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٣ - المادة ٥٤ مكرر من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٤ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣٥٦٤ لسنة ٣٢ ق ، جلسة ١٩٩٠ / ٦ / ٣

## المبحث الثانى

### اعلان صحيفة الطعن

على مقتضى الإجراءات و الأوضاع الخاصة بنظام التداعى أمام القضاء الإدارى يجب التفرقة بين الإجراء الذى يقيم المنازعة الإدارية أمامه سواء أكانت طعناً بالإلغاء أو غيره ، و ما يترتب على هذا الإجراء من آثار ، و بين ما يتلو ذلك من إجراءات و ما يترتب عليها .

فإذا كانت إقامة المنازعة الإدارية بحسب هذا النظام تتم بإجراء معين وقع صحيحاً ، فإنه ينتج آثاره فى هذا الشأن و بهذه المثابة لا يلحقه بطلان إجراء تال ، و إنما ينصب البطلان على هذا الإجراء التالى وحده فى الحدود و بالقيود الذى قرره الشارع .

ولذلك قضت المحكمة الإدارية العليا منذ بواكير احكامها بأنه لما كانت إقامة المنازعة الإدارية تتم طبقاً للمادة ١٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ و للمادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بإجراء معين يقوم به أحد طرفى المنازعة هو إيداع عريضتها سكرتارية المحكمة و به تنعقد هذه المنازعة و تكون مقامة فى الميعاد القانونى ما دام الإيداع قد تم خلاله و تقع صحيحة ما دامت العريضة قد إستوفت البيانات الجوهرية التى تضمنتها المادة ١٤ من القانون الأول و المادة ٢٠ من القانون الثانى ، أما إعلان العريضة و مرفقاتها إلى الجهة الإدارية أو إلى ذوى الشأن فليس ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها ، و إنما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفى المنازعة و إنما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها ، و بناء على ما تقدم لا يكون بطلان إعلان العريضة و مرفقاتها إلى أى من ذوى الشأن مبطلان لإقامة الدعوى ذاتها ما دامت العريضة قد تمت صحيحة فى الميعاد القانونى بإجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة و إنما البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده إن كان لذلك وجه ، و لا يترتب على البطلان أثر إلا فى الحدود و القدر الذى إستهدفه الشارع<sup>(١)</sup>

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٦٠٦ صفحة رقم

٧٤٢ بتاريخ ١٨-٠٢-١٩٦١



كما قضى بأنه على مقتضى الإجراءات و الأوضاع الخاصة بنظام التداعى أمام القضاء الإدارى يجب التفرقة بين الإجراء الذى يقيم المنازعة الإدارية أمامه سواء أكانت طعنًا بالإلغاء أو غيره و ما يترتب على هذا الإجراء من آثار، و بين ما يتلو ذلك من إجراءات و ما يترتب عليها ، فإذا كانت إقامة المنازعة الإدارية بحسب هذا النظام تتم بإجراء معين وقع صحيحاً ، فإنه ينتج آثاره فى هذا الشأن و بهذه المثابة لا يلحقه بطلان إجراء تال ، وإنما ينصب البطلان على هذا الإجراء التالى وحده فى الحدود و بالقيود الذى قرره الشارع . و لما كانت إقامة المنازعة الإدارية تتم طبقاً للمادة ١٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ و للمادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بإجراء معين يقوم به أحد طرفى المنازعة هو إيداع عريضتها سكرتارية المحكمة و به تنعقد هذه المنازعة و تكون مقامة فى الميعاد القانونى ما دام الإيداع قد تم خلاله و تقع صحيحة ما دامت العريضة قد إستوفت البيانات الجوهرية التى تضمنتها المادة ١٤ من القانون الأول و المادة ٢٠ من القانون الثانى ، أما إعلان العريضة و مرفقاتها إلى الجهة الإدارية أو إلى ذوى الشأن فليس ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها ، و إنما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفى المنازعة و إنما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها ، و بناء على ما تقدم لا يكون بطلان إعلان العريضة و مرفقاتها إلى أى من ذوى الشأن مبطلان لإقامة الدعوى ذاتها ما دامت العريضة قد تمت صحيحة فى الميعاد القانونى بإجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة و إنما البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده إن كان لذلك وجه ، و لا يترتب على البطلان أثر إلا فى الحدود و القدر الذى إستهدفه الشارع<sup>(١)</sup>

و الاعلان من الاعمال الشكلية الاجرائية ، ووفقا لقاعدة قانونية الشكل فان الاعلان يجب ان يتم تبعا للوسيلة التى يحددها القانون المنظم لها ، لا تبعا للوسيلة التى يختارها من يقوم بها.

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٨-٠٢-١٩٦١

**وورقة الاعلان وفقا للمادة التاسعة من قانون المرافعات المدنية**  
**يجب ان تشتمل على عدد من البيانات هي :**

- ١ - تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان .
- ٢ - اسم الطالب ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه كذلك أن كان يعمل لغيره .
- ٣ - اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها .
- ٤ - اسم المعلن إليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فان لم يكن موطنه معلوما وقت الاعلان فاخر موطن كان له .
- ٥ - أسم وصفة من سلمت إليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل بالاستلام .
- ٦ - توقيع المحضر على كل من الأصل والصورة .

و قد نصت المادة التاسعة من قانون المرافعات المدنية على ان الاعلان يقوم به المحضرون ، و هو ذات ما بيته المادة السادسة من ذات القانون التي نصت على ان كل إعلان أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة ، ويقوم الخصوم أو وكلاؤهم بتوجيه الإجراءات وتقديم أوراقها للمحضرين لإعلانها أو تنفيذها ، كل هذا ما لم ينص على خلاف ذلك ، ولا يسأل المحضرون الا عن خطئهم في القيام بوظائفهم .

هذه الأحكام الواردة في قانون المرافعات المدنية لا يتم اعمالها في نطاق الدعاوى التأديبية الا فيما لم ينص عليه المشرع في قانون مجلس الدولة ، تنفيذا لما هو مقرر من عدم جواز الرجوع الى أحكام قانون المرافعات المدنية الا في الاحوال التي لم ينص عليها قانون مجلس الدولة .

و الاعلان بقرار الاحالة امام المحكمة التأديبية ، ينعقد الاختصاص به لقلم كتاب المحكمة التأديبية اعمالا للمادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة التي جرى نصها على ان تقام الدعوى التأديبية من النيابة الإدارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الإحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجب أن يتضمن القرار المذكور بيانا بأسماء العاملين وفئاتها والمخالفات المنسوبة إليهم والنصوص

القانونية الواجبة التطبيق ، وتنظر الدعوى في جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إيداع هذه الأوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديدها خلال الميعاد المذكور على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ إيداع الأوراق ، ويكون الإعلان في محل إقامة المعلن إليه أو في محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ويتم إعلان أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم - ممن تسرى في شأنهم أحكام هذا القانون - بتسليمه إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، و التي جاءت تأكيدا وترديدا للذات الأحكام التي وضعها المشرع في المادة ٢٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و التي تنص على ان ترفع الدعوى التأديبية من النيابة الإدارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الإحالة بسكرتارية المحكمة المختصة ، ويتضمن قرار الإحالة بيانا بالمخالفات المنسوبة إلى الموظف ويحدد رئيس المحكمة جلسة لنظر الدعوى ، وتتولى سكرتارية المحكمة إعلان صاحب الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ إيداع الأوراق ، ويكون الإعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

فالمشرع نص صراحة في المادتين ٢٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ٣٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليهما على ان يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ إيداع الأوراق ، وبين وسيلة الاعلان بأن يكون الإعلان في محل إقامة المعلن إليه أو في محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

و تأكيدا لذلك سبق و ان قضت المحكمة الإدارية العليا بأن الثابت من الأوراق أنه عقب إيداع النيابة الإدارية أوراق الدعوى التأديبية و تقرير الاتهام حدد السيد رئيس المحكمة جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٢ لنظر الدعوى ، و قامت سكرتارية المحكمة بأخطار المخالف المذكور بالكتاب رقم ٢٨٧٩ المؤرخ أول أبريل سنة ١٩٧٢ بقرار أحالته إلى المحاكمة التأديبية و أنه تحدد لنظر الدعوى جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٢ حين أن الجلسة المحددة لذلك هي جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٧٢ على ما سلف البيان، و بالجلسة المذكورة لم

يحضر المخالف و قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٢ لإعلان المخالف عن طريق النيابة العامة على آخر محل معلوم له، و من ثم قامت سكرتارية المحكمة بتنفيذ القرار المشار إليه و أعلن المخالف يوم ٢٧ من أبريل ١٩٧٢ في مواجهة السيد و كيل نيابة الدقى، وفي الجلسة المذكورة لم يحضر المخالف أو أحد عنه و قررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة ٢٧ مايو ١٩٧٢ و فيها صدر الحكم المطعون فيه، و من حيث أن المادة ٢٣ من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص في الفقرتين الأخيرتين منها على أن " تتولى سكرتارية المحكمة إعلان صاحب الشأن بقرار الأحالة و تاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ إيداع الأوراق - و يكون الإعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول . " و هذا الاجراء يهدف إلى توفير الضمانات الأساسية للمتهم بتمكينه من الدفاع عن نفسه و من درء الإتهام عنه و ذلك بإعلانه بقرار الأحالة المتضمن بياناً بالمخالفات المسندة إليه و تاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه ليبدى دفاعه و ليتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم فيها، و من ثم فإن أغفال إعلان المتهم أعلانا سليما قانونا و السير في اجراءات المحاكمة دون مراعاة ذلك الاجراء الجوهرى، يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات و بطلان الحكم الذى يصدر لابتثائه على هذه الاجراءات الباطلة، و من حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم، و كان أخطار المخالف بقرار الأحالة بالكتاب رقم ٢٨٧٩ المؤرخ أول أبريل سنة ١٩٧٢ قد ذكر به تاريخ جلسة المحكمة غير التاريخ المحدد لها على ما سلف الايضاح، فإن هذا الأخطار لا ينتج أثر و لا يعتد به، كما أن إعلان المخالف في مواجهة النيابة العامة لا يجوز اللجوء إليه طالما أن للمخالف عنوانا معلوما بالأوراق، و لم يثبت تعذر أعلانه فيه على النحو الذى نصت عليه المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨، و لما كان الأخطار بقرار الأحالة و تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ضروريا و شرطا لصحة المحاكمة فإن وقوعه غير صحيح يترتب عليه بطلان جميع



الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه، و يتعين لذلك القضاء بىطلان الحكم المطعون فيه و إعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة لتجرى شئونها فيها<sup>(١)</sup>

فالمحكمة الإدارية العليا بذلك اشارت فى حكمها فى عدة مواضع الى ان سكرتارية المحكمة هى التى تولت اعلان قرار الاحالة ، و الاعلان فى مواجهة النيابة العامة ، و هو ما يتفق و حكم المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة .

و تأكيداً لذلك قضت المحكمة الإدارية العليا حديثاً بأن البين من استقرار أحكام المواد ٢٣، ٢٩، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ انها تهدف الى توفير الضمانات الاساسية للعامل المقدم الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه و لدرء الاتهام عنه ، باحطته علماً من ذوى الشأن فى الدعوى التأديبية بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة اليه و بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه امام المحكمة للدلاء بما لديه من ايضاحات و تقديم ما يعن له من اوراق و بيانات لاستيفاء الدعوى و استكمال عناصر الدفاع فيها و متابعة سير اجراءاتها و ما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع و يرتبط بحصانة جوهرية لذوى الشأن ، و تأكيداً لاهمية اعلان العامل المقدم الى المحاكمة التأديبية بقرار الاحالة و بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، عنى المشرع بتحديد وسيلة التحقق من اتمام الاجراء فى المادة ٢٣ من الباب الثالث من القانون المذكور فقد نص على ان يكون الاعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ثم عاد المشرع و ردد هذا المعنى فى المادة ٣٠ حيث نص على ان تكون الاعلانات و الاخطارات المنصوص عليها فى هذا الباب بخطاب موصى عليه بعلم الوصول و ذلك كله للاستيثاق من تمام الاعلان و الاخطار بما مفاده ان المشرع قد اعتبر هذا الاجراء جوهرى و من ثم يترتب على اغفال هذا الاجراء و عدم تحقق الغاية منه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر على الحكم و يؤدى الى بطلانه ، و التزم المشرع فى قانون مجلس

---

١ - المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم ١١٤١ لسنة ١٨ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم

١٤٩ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٧



الدولة بالاحكام المتقدم ذكرها و لم يخرج عليها اذ ردد في المادتين ٣٤ و ٣٧ منه ذات القواعد التى نصت عليها المواد ٢٣، ٢٩، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فاذا كان الطاعن لم يعلن جلسة المحاكمة التى عقدت بعد تأجيل الدعوى اليها اداريا و بالتالى لم يحضر فيها ، و صدر الحكم فى الدعوى دون اتاحة الفرصة له لابتداء دفاعه ، فان الحكم يكون قد شاب عيب فى الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق المخالف فى الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر فى الحكم و يؤدى الى بطلانه ، و لا حجة لما اثارته النيابة الإدارية من انه كان على الطاعن ان يتابع تأجيلات الدعوى و التعرف على الجلسة التى اجلت اليها الدعوى اداريا و الحضور فيها ، لا حجة فى ذلك لان القانون حدد وسيلة الاعلان العامل المقدم الى المحاكمة التأديبية بالجلسة المحددة لمحاكمته فانه بذلك يكون قد بين وسيلة العلم بالجلسة المحددة يستوى فى ذلك ان تكون الجلسة المحددة ابتداء للمحاكمة او تلك التى تحدد اثر وقف الدعوى او فى حالة تأجيلها اداريا ، و ذلك لاتحاد العلة فى الحالتين ، بما لا يسوغ معه مطالبة صاحب الشأن بأن يسعى للتعرف على تاريخ الجلسة فى حالة تأجيلها اداريا عن غير الطريق الذى رسمه القانون لذلك و هو خطاب موصى عليه بعلم الوصول<sup>(١)</sup>

و قد لاحظنا فى السنوات الاخيرة ، اتجاه بعض دوائر المحاكم التأديبية الى تكليف النيابة الإدارية باعلان المتهمين بقرار الاحالة ، و بالاعلان فى مواجهة النيابة العامة ، و هو ما اثار العديد من التساؤلات حول السند القانونى لذلك التكليف للنيابة الإدارية بتنفيذ الاعلان ، لا سيما و ان نصوص قانون مجلس الدولة و قانون النيابة الإدارية خلتا من ثمة نص بذلك الالتزام على عاتق النيابة الإدارية ، فضلا عن مخالفته صريح نص المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة ، و هو ما لا يجوز .

و الواقع اننا لا نجد سندا لذلك التكليف من قانون المرافعات ، اذ ان المشرع حدد فى المادة ٦٧ من قانون المرافعات كيفية تنفيذ الاعلان ، و انما

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعين رقمى ٢٤٤٦٥ ، ٢٤٤٧٤ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٢٠١٣/١١/١٦

صراحة بقلم الكتاب ان يقيد الدعوى في يوم تقديم الصحيفة في السجل الخاص بذلك بعد أن يثبت في حضور المدعى أو من يمثله تاريخ الجلسة المحددة لنظرها في أصل الصحيفة وصورها ، و نص صراحة على ان على قلم الكتاب في اليوم التالي على أكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانها ورد الأصل إليه .

و الدليل على ان تنفيذ الاعلان يكون مسئولية قلم كتاب و المحضرين ما نصت عليه المادة ٦٨ من قانون المرافعات من ان تحكم المحكمة المرفوعة إليها الدعوى على من تسبب من العاملين بقلم الكتاب أو المحضرين بإهماله في تأخير الإعلان بغرامة لا تقل عن عشرون جنيهاً ولا تجاوز مائتي جنيه لا يكون الحكم بها قابلاً لأي طعن.

اما ان ينفذ الخصم الاعلان ، فهو استثناء اجازته المادة ٦٧ من قانون المرافعات اذ نصت على انه يجوز في غير دعاوى الاسترداد واشكالات التنفيذ، أن يسلم للمدعى - متى طلب ذلك - اصل الصحيفة وصورها ليتولى تقديمها إلى قلم المحضرين لإعلانها ورد الأصل إلى المدعى ليقوم بإعادته إلى قلم الكتاب ، و شرط قيام المدعى الخصم بتنفيذ الاعلان بتقديم صحيفة الدعوى بنفسه الى المحضرين ان يكون ذلك بناء على طلب المدعى .

و بذلك ، فانه يجوز ان تقوم النيابة الإدارية بوصفها المدعى في الدعوى التأديبية ، بتقديم صحيفة الدعوى التأديبية ، هي امر الاحالة او تقرير الاتهام الى قلم المحضرين لاعلانها الى المتهمين ، شريطة ان يكون ذلك بناء على طلب النيابة الإدارية بصفتها المدعى في الدعوى التأديبية اعمالاً للمادة ٦٧ من قانون المرافعات.

ولا تعتبر الخصومة منعقدة في الدعوى الا بإعلان صحيفة المدعى عليه ما لم يحضر بالجلسة.

اما الاعلان امام المحكمة الإدارية العليا ، فقد نصت المادة ٤٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على انه مع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا يعمل أمامها بالقواعد

والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولا - من الباب الأول من هذا القانون.

كما نصت المادة الثالثة من مواد قانون الاصدار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على انه تطبق أحكام قانون المرافعات المدنية فيما لم ترد به نص في قانون مجلس الدولة ، و بالرجوع الى قانون المرافعات المدنية، نجد ان المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات تنص على انه يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة وقت تقديم الصحيفة صوراً منها بقدر عدد المطعون ضدهم ، و صورة لقلم الكتاب و سند رسمي بتوكيل المحامي الموكل في الطعن، كما يجب عليه أن يودع في ذات الوقت :

أولا : صورة رسمية أو الصورة المعلنة للحكم المطعون فيه وأخرى من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه وإلا حكم بعدم قبول الطعن .

ثانيا : المستندات التي تؤيد الطعن ، فإذا كانت مقدمة في طعن آخر فيكفى أن يقدم الطاعن ما يدل على ذلك ، وللمحكمة أن تتخذ ما تراه في سبيل الإطلاع على هذه المستندات ، وعلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو الحكم الابتدائي بحسب الأحوال أن يسلم دون المطالبة برسوم لمن يشاء من الخصوم خلال سبعة ايام على الأكثر ما يطلبه من صور الأحكام أو المستندات أو الأوراق مذيلة بعبارة " صورة لتقديمها إلى محكمة النقض " وذلك دون إخلال بحق قلم الكتاب في المطالبة بعد ذلك بما يكون مستحقاً على القضية أو على أصل الأوراق من رسوم .

ويجوز لمحكمة النقض أن تأمر بضم ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه .

وإذا كانت صحيفة الطعن قد أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، فيجب على قم كتابها إرسال جميع أوراق الطعن إلى محكمة النقض في اليوم التالي لإيداع الصحيفة .

و نصت المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات على ان يقيد قلم كتاب محكمة النقض في يوم تقديم الصحيفة أو وصولها إليه في السجل الخاص بذلك ، و

عليه في اليوم التالي على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة و صورها إلى قلم المحضرين لإعلانها ورد الأصل إلى قلم الكتاب .

و على قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه ، و لا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن .

و من ثم فان اجراءات الاعلان امام محكمة الطعن وفقا للمادة ٢٥٦ من قانون المرافعات ، تماثل اجراءات اعلان صحيفة الدعوى وفقا للمادة ٦ من ذات القانون ، و هو ما ينسحب على الاعلان امام المحكمة الإدارية العليا بأن يقوم به قلم المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة ، ويقوم الخصوم أو وكلاؤهم بتوجيه الإجراءات وتقديم أوراقها للمحضرين لإعلانها أو تنفيذها ، و هو ما يجب اعماله في الاعلان بتقرير الطعن في أحكام المحاكم التأديبية امام المحكمة الإدارية العليا لان قانون مجلس الدولة لم ينص على اية أحكام خلاف ذلك ، و لا تسرى المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة على الاعلان امام المحكمة الإدارية العليا ، اذ ان المادة ٤٨ من قانون مجلس الدولة التي نظمت الاجراءات امام المحكمة الإدارية العليا قصرت سريان الأحكام الواردة الفصل الثالث - أولا - من الباب الأول من هذا القانون ، و هو ما يتضمن المادة ٣٤ التي حددت الاعلان عن طريق قلم الكتاب بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .

ووفقا للاجراءات المبينة بالمادة ٢٦ من قانون مجلس الدولة فعلى النيابة الإدارية أن تودع قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانها بصحيفة الطعن مذكرة بالبيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى مشفوعة بالمستندات والأوراق الخاصة بها.

ويكون للطالب أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات في المهلة التي يحددها له المفوض إذا رأى وجها لذلك فإذا استعمل الطالب حقه في الرد كان للجهة الإدارية أن تودع مذكرة بملاحظاتها على هذا الرد مع مستندات في مدة مماثلة .



ويجوز لرئيس المحكمة في أحوال الاستعجال أن يصدر أمراً غير قابل للطعن ، بتقصير الميعاد المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة ويعلن الأمر إلى ذوى الشأن خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره وذلك بطريق البريد أو يسرى الميعاد المقصر من تاريخ الإعلان .

ويقوم قلم كتاب المحكمة خلال أربعة وعشرين ساعة من انقضاء الميعاد في الفقرة الأولى بإرسال ملف الأوراق إلى هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة ، و تتولى هيئة مفوضي الدولة تحضير الطعن وتمهيته للمرافعة<sup>(١)</sup> ، ويودع المفوض - بعد إتمام تمهية الطعن - تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً ، ويجوز لذوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم ، و تقوم هيئة مفوضي الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إيداع التقرير المشار إليه في المادة ٢٧ بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتعين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى<sup>(٢)</sup>

وفقاً لحكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، فإن ثمة استقلالاً بين إيداع صحيفة الطعن سكرتارية المحكمة والذي وجه للتمسك بهذه المادة رغم كون عدم الإعلان راجعاً إلى فعل الطاعن وخطئه إذا لم تتضمن عريضة الطعن عنوان المطعون ضده.

وتعلن العريضة ومرفقاتها إلى الجهة الإدارية المختصة وإلى ذوى الشأن في ميعاد لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها ويتم الإعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

و إذا دفع المطعون ضده باعتبار الطعن كأن لم يكن تأسيساً على أن الجهة الطاعنة لم تعلنه بصحيفة الطعن إلا بعد مضي تسعين يوماً من تاريخ إيداع هذه الصحيفة ، و كان ذلك راجعاً إلى فعل الطاعن و خطئه اذ لم تتضمن عريضة الدعوى عنوان المطعون ضده ، و هو ما يوجب وفقاً للمادة ٧٠ من قانون

١ - المادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٢ - المادة ٢٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢



المرافعات المدنية و التجارية الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، فان قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على انه ثمة استقلال بين ايداع صحيفة الطعن سكرتارية المحكمة و الذى تنعقد الخصومة الإدارية به و بين اعلان ذوى الشأن بهذه الصحيفة ، و من ثم لا وجه للتمسك بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات فى هذا الصدد ، و اذا كانت المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة قد اوجبت ان يتضمن تقرير الطعن الذى يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا - ضمن بياناته - بياناً بموطن الخصوم ، الا ان اغفال هذا البيان و ذكره مخالف للحقيقة ليس من شأنه ان يبطل الطعن طالما تم تدارك الامر و اعلن المطعون ضده و مكن من ابداء دفاعه كاملاً فى الطعن<sup>(١)</sup>

ويعتبر مكتب المحامى الموقع على الطعن محلاً للطالب كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينوب عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم محلاً مختاراً لهم ، كل ذلك إلا إذا عينوا محلاً مختاراً غيره<sup>(٢)</sup>

و قضى بأنه لا وجه لما يثيره المدعى من بطلان الطعن لإعلانه به فى مقر عمله بتفتيش السد العالى بأسوان ، إذ أن الطعن قد أعلن إلى المذكور وفقاً للمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات فى موطنه الأصل الذى به مقر عمله وقت الإعلان و قد تسلم هذا الإعلان فعلاً و رد على الطعن بمذكرتين إستوفى فيهما دفاعه<sup>(٣)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٣ ق ، جلسة ١٩٩٣/٢/٩ ، مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا و السنة الثامنة و الثلاثون ، الجزء الاول ، من اكتوبر ١٩٩٢ الى اخر فبراير ١٩٩٣ ص ٦٥٥

٢ - اعمالاً للمادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

٣ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٦ ق ، مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٦٥١ ، جلسة ١٩٩٣/٢/٩



الفصل السابع  
أسباب الطعن  
أمام المحكمة الإدارية العليا



## الفصل السابع

### أسباب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

أحكام المحاكم التأديبية نهائية ، و يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وذلك في الأحوال الآتية :

١ . إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

٢ . إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم

٣ . إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويجوز لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن في الأحكام خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم ، وذلك مع مراعاة الأحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم <sup>(١)</sup> .

و أحكام المحاكم التأديبية التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا هي الأحكام الصادرة عن المحاكم التأديبية في الدعاوى التأديبية التي تختص بنظرها بصفقتها محكمة أول درجة ، وهي الدعاوى التأديبية التي تقيمها النيابة الإدارية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من الفئات الآتية :

أولاً : العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية ، والعاملين بالهيئة العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات وبالشركات التي تضمن لها الحكومة حداً أدنى من الأرباح .

ثانياً : أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لقانون

---

١ - المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢



العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٣ ، المشار إليه .

ثالثاً : العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد لها قرار من رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيهاً شهرياً<sup>(١)</sup>

رابعاً .. العاملين بشركات القطاع العام ، و العاملين بالشركات القابضة ، و العاملين بالشركات التابعة الذين لم تصدر اللوائح المنظمة لأوضاعهم و شئونهم الوظيفية .

و بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و هم العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلي ، العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم<sup>(٢)</sup> ، فان المحكمة التأديبية تختص بتوقيع أى من الجزاءات المنصوص عليها في المادة (٨٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨<sup>(٣)</sup> و الجزاءين الواردين في البندين (٣ ، ٤) من الفقرة الثانية من المادة ٨٠ المشار إليها و هما جزائي الاحالة الى المعاش و الفصل من الوظيفة و ذلك بالنسبة لشاغلي وظائف الادارة العليا

كما تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة ، و هي الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميين بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً ، و يطعن على احكامها الصادرة في هذه الطعون امام المحكمة الإدارية العليا .

كما تختص المحكمة الإدارية العليا بالطعون على قرارات المحكمة التأديبية في طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة عن

---

١ - المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

٢ - المادة ١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

٣ - المادة ٨٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانوناً<sup>(١)</sup>

و تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون على قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق الجهة الإدارية ، و ذلك بالنسبة للعاملين من ذوى الكادرات الخاصة الذين يخضعون في تأديبهم لنظام تأديبي خاص ، فيختص بنظر الدعاوى التأديبية المتعلقة بهم مجلس تأديب خاص ، و لا يحالون الى المحاكم التأديبية .

### احوال بطلان الحكم التأديبي :

بطلان الحكم هو الجزاء الذي فرضه المشرع لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بشروط صحته ، أو هو بالأحرى جزاء الإخلال بهذه الأحكام ، سواء تعلقت بكيفية إصداره أم بالنطق به أم بتحريره أم بما يجب أن يشتمل عليه من بيانات قانونية ومن الأمثلة عليه أن يصدر الحكم بعد مداولة عليه أو بأغلبية الآراء في حاله يوجب فيها الإجماع أو في جلسة سرية ، أو يصدر غير مسبب ، أو غير قائم على سند مستخلص من اوراق الدعوى ، أو مشوب الفساد في الاستدلال و الخطأ في فهم الواقع ، و غيره من أسباب بطلان الحكم ، مما يوجب الطعن عليه .

و سنعرض لاسباب بطلان الحكم التأديبي في مباحث مستقلة

---

١ - المادة ٨٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

## المبحث الاول

### مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله

#### المطلب الاول

##### الخطأ في تطبيق القانون

عرف الفقهاء الخطأ في تطبيق القانون بأنه العمل في الدعوى بقاعدة قانونية لا تنطبق عليها ، أو بتطبيق هذه القاعدة علي نحو يؤدي إلى نتائج قانونية مخالفة لتلك التي يريدها القانون ، كالأخذ بقاعدة من قواعد الفقه الإسلامي حيث لا يجب الأخذ إلا بقاعدة قانونية ، وايضا كالخطأ في تكييف واقع الدعوى بموجب القانون .

فالخطأ في تطبيق القانون هو عدم التطابق - كلياً أو جزئياً - بين ما قاله الحكم ومفترض القاعدة القانونية واجبة التطبيق.

فالخطأ في تطبيق القانون يعني تطبيق قاعدة قانونية غير القاعدة الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى ، و هو بذلك يختلف عن الخطأ في تأويل القانون الذي يعني إعطاء النص القانوني المنطبق على هذه الواقعة معنى غير معناه الصحيح ، وكلاهما يؤدي في النهاية إلى مخالفة حكم القانون ، ومن الأمثلة على ذلك أن تقضي محكمة الموضوع بإدانة المتهم ومعاقبته رغم انتفاء الصفة التأثيمية للواقعة بأن لا تشكل مخالفة تأديبية ، أو رغم قيام مانع للعقاب للتأديبي مثل الجنون .

##### والخطأ في تطبيق القانون يقع في حالتين :

الأولي : أن ينزل القاضي " حكم " قاعدة قانونية لا تتطابق مع " مفترض " هذه القاعدة .

الثانية : هي عدم إعمال القاضي لقاعدة قانونية تنطبق علي وقائع النزاع .

و من صور الخطأ في تطبيق القانون ، الخطأ في تكييف موانع المسؤولية التأديبية ، و الاعذار المعفية من العقاب التأديبي ، مثل حالة الاعفاء من

العقاب التأديبي في حالة اعتراض المروؤوس كتابة على امر رئيسه المخالف للقانون وفق شروط معينة اهمها ان يعترض المروؤوس كتابة على امر الرئيس المخالف ، و ان ينبه كتابة الى مخالفة امره لحكم القانون و ووجه هذه المخالفة ، فدون تحقق هذه الشروط لا يجوز الاعفاء من العقاب التأديبي في حالة تنفيذ امر رئيس ادارى مخالف للقانون ، فاذا خلص الحكم التأديبي الى براءة الموظف استنادا الى توافر سبب الاعفاء من العقاب التأديبي عن مخالفة ارتكاب المروؤوس فعل مخالف للقانون امثالاً لامر رئيسه دون توافر الشروط المشار اليها يكون الحكم التأديبي مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون .

و ايضا من امثلة الخطأ في تطبيق القانون في الدعوى التأديبية ، قبول الدعوى التأديبية المقامة بناء على طلب الجهاز المركزي للمحاسبات دون ان يكون طلب اقامة الدعوى صادرا من رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ، و انما صادرا من وكيل الجهاز ، و هو ما يخالف نص المادة ٥ / ٣ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ، بما يوجب في هذه الحالة الحكم بعدم قبول الدعوى التأديبية ، وقد أكدت ذلك المحكمة الإدارية العليا في قضاء متواتر لها ، فقضت بأن المشرع حفاظاً منه على المال العام وأحكاماً للرقابة عليه خول رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات حق طلب إعادة النظر في الجزاءات التي تصدر في شأن المخالفات المالية إذا قرراها لا تتناسب مع الجرم المنسوب للعامل ، فإذا لم تستجب جهة الإدارة لطلبه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ علمها بذلك الطلب ، كان له أن يطلب تقديم العامل للمحاكمة التأديبية ، ونظراً لخطورة الأثر المترتب على سلطة إعادة النظر في الجزاء أو طلب إقامة الدعوى التأديبية فقد عمد المشرع إلى منح هذه السلطة لرئيس الجهاز دون غيره وقد حرص المشرع أن يستخدم لفظ " لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات للتأكيد على أن هذه السلطة لرئيس الجهاز دون غيره ولم يمنح المشرع رئيس الجهاز حق التفويض في هذا الاختصاص بحيث يتعين عليه مباشرة بنفسه دون تفويض غيره في ذلك ، فإن مارس أحد غيره هذا



الإختصاص بناءً على تفويض له ، فإن الطلب الصادر بناءً على هذا التفويض يكون قد صدر بالمخالفة للقانون ولا يجوز التعويل عليه أو الإعتداء به <sup>(١)</sup>

و كذلك من صور الخطأ في تطبيق القانون في الدعوى التأديبية ، إحالة الموظف الى التحقيق الادارى بواسطة سلطة إدارية غير مختصة قانوناً ، اذ يتعين التفرقة بشأن السلطة المختصة بالإحالة الى التحقيق الادارى في حالة نقل الموظف بين حالتين :

**الحالة الأولى :-** أن تكون الجهة المنقول منها الموظف تتفق في نظامها التأديبي مع ذات الجهة المنقول إليها ، وفي هذه الحالة ينعقد الاختصاص بالإحالة إلى التحقيق لأحد جهتين على النحو المبين فيما يلي :-

١ - بالنسبة للمخالفات التي وقعت من العامل المنقول قبل نقله ، يظل للجهة المنقول منها الحق في إحالته للتحقيق باعتبارها الجهة التي كان يتبعها العامل وقت وقوع المخالفة.

٢ - إذا كانت المخالفة التي ارتكبها العامل مخالفة مستمرة فإن الإحالة للتحقيق تنعقد للجهة المنقول منها والجهة المنقول إليها على السواء.

فإذا كانت المخالفة التأديبية التي ارتكبها العامل المنقول تتعلق بتنفيذ قرار النقل فإن الاختصاص بالإحالة للتحقيق ينعقد في هذه الحالة للجهة المنقول إليها وليس للجهة المنقول منها التي انحسرت ولايتها عنه بصدور قرار نقله وإبلاغه إليه .

**الحالة الثانية :-** وهى اختلاف النظام التأديبي بين الجهة المنقول منها والجهة المنقول إليها - وفي هذه الحالة ينعقد الاختصاص بالإحالة للتحقيق للجهة المنقول إليها العامل يستوي في ذلك أن تكون المخالفات التي ارتكبها قد وقعت منه قبل نقله أو بعده، وهذا هو ما استقرت عليه أحكام المحكمة الإدارية العليا، وما تضمنته فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

---

١ - المحكمة الإدارية العليا : الطعون أرقام ١٢٧٧٧ لسنة ٤٩ ق عليا ، ٤١٤٩ لسنة ٤٤ ق عليا ، ٤٥٤٩ لسنة ٤٩ ق عليا بجلسات ٨ ، ١٥ ، ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٦ .



الصادرة بتاريخ ٢٨ / ٦ / ١٩٦٧ من أنه عند نقل أو تعيين العاملين بوظائف الكادر العام أو القطاع العام لوظيفة ينظم أحكام التأديب بها قانون خاص ينعقد الاختصاص بالتأديب عن المخالفات التي ارتكبها العاملون في جهاتهم الأولى للسلطة التأديبية المختصة في الجهات المنقولين إليها أو المعينين فيها<sup>(١)</sup>

و كذلك من صور الخطأ في تطبيق القانون ان تتم احالة الموظف الى المحكمة التأديبية رغم نقله الى وظيفة ذات نظام تأديبي مغاير وقت الاحالة ، أكدت ذلك المحكمة الإدارية العليا في العديد من احكامها إذ قضت بأنه إذا نقل العامل إلى جهة يختلف نظام التأديب فيها كلية عن الجهة التي ارتكب فيها المخالفة ، ينعقد الإختصاص في هذه الحالة إلى الجهة المنقول إليها ، فنقل العامل إلى جهة ذات نظام تأديبي مغاير من شأنه أن ينشئ له مركزاً قانونياً جديداً مغايراً لمركزه السابق وبذلك ينعقد الإختصاص بمسأله تأديبياً للسلطات التأديبية بالجهة المنقول اليها طبقاً للنظام التأديبي المطبق علي العاملين بالجهة المنقول إليها<sup>(٢)</sup>

و من صور الخطأ في تطبيق القانون اقامة الدعوى التأديبية ضد العامل بعد تركه الخدمة دون الالتزام بالضوابط القانونية التي حددها المشرع في هذا الصدد في أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و المتمثلة في :

أولاً : إنه يجوز تتبع العامل تأديبياً بعد تركه الخدمة بإقامة الدعوى التأديبية ضده إذا كان من العاملين بوزارات الحكومة أو مصالحها ، او الاجهزة التي لها موازنة خاصة بها ، أو بوححدات الإدارة المحلية أو بالهيئات العامة التي يسري علي العاملين بها أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، أو العاملين بالجهات التي يسري عليها القانون المشار إليه ، والعاملين بشركات القطاع العام ، والهيئات والمؤسسات التي يسري عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، والشركات القابضة والشركات التي

---

١ - المستشار / احمد صبرى شقور ، قضاء التأديب التحقيق التأديبي ، ٢٠١١ ، ص ٢٤  
٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٧ ق عليا - جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٢٨ .

يسري علي العاملين بها أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن القطاع العام .

فانتهاء خدمة العامل بالجهات المشار إليها لا تحول دون استمرار محاكمته تأديبياً ، ولا تعفيه من المسؤولية عما فرط منه <sup>(١)</sup>

ثانياً : لا يجوز تتبع العاملين تأديبياً بعد ترك الخدمة الذين - يعملون بالشركات والجهات التي يسري عليها أحكام قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ - لعدم وجود نص يجيز إقامة الدعوي التأديبية ضد من إنتهت خدمته من الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .

ثالثاً : لا يجوز تتبع العامل تأديبياً لمدة تزيد علي خمس سنوات من تاريخ تركه الخدمة .

رابعاً : يشترط لجواز تتبع العامل تأديبياً بعد تركه الخدمة أن تقام الدعوي التأديبية ضده خلال مدة الخمس سنوات المشار إليها أنفاً و التي تبدأ من تاريخ تركه الخدمة .

وإقامة الدعوي التأديبية تكون بقيام النيابة الإدارية بإيداع ملف القضية قلم كتاب المحكمة التأديبية " وفقاً للمادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ، فبذلك الإجراء وحده تكون الدعوي التأديبية قد إقيمت .

خامساً : يشترط لإقامة الدعوي التأديبية ضد العامل بعد تركه الخدمة أن يكون التحقيق قد بدء فيه قبل إنتهاء الخدمة وذلك في المخالفات التي لا يترتب عليها ضياع حسق من حقوق الخزانة العامة ، وهي المخالفات الإدارية والمخالفات المالية الشكلية التي لا يترتب عليها ضرر مالي ، والمخالفات المالية التي تم جبر الضرر المالي الناتج عنها أو نشأ عنها ضرر مالي احتمالي لم يقع بعد .

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ١٣ق ، جلسة ١٢/٤/١٩٦٩ ، الطعن رقم ٤١١ لسنة ١٦ق ، جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٣ ، الموسوعة الإدارية الحديثة ، الجزء الثامن ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٦ ، ص ٦٠٣

فإذا لم يكن التحقيق الإداري قد بدء فيه قبل ترك الخدمة بالنسبة لهذه المخالفات التأديبية فلا يجوز إقامة الدعوي التأديبية بعد ترك الخدمة.

سادساً : يجوز إقامة الدعوي التأديبية بعد ترك الخدمة إذا لم يكن التحقيق قد بدء فيه قبل إنتهاء الخدمة وذلك في حالة ما إذا كانت المخالفات محل هذه الدعوي التأديبية مخالفات مالية يترتب عليها ضياع حقوق مالية للخزانة العامة ، أي نشأ عنها ضرر مالي محقق.

و المخالفات التي يترتب عليها ضياع حقوق مالية للدولة و يجوز تتبع الموظف عنها تأديبياً بعد تركه الخدمة لم يحدد لها في قانون العاملين المدنيين بالدولة أو في سواه تحديداً جامعاً مانعاً لها بل انه من المتعذر وضع معيار جامع لهذه المخالفات وان كان يمكن الاستهداء في ذلك ببعض الضوابط حيث يمكن أن يقال بان الإهمال أو التقصير الذي يؤدي إلى ضياع حق مالي للدولة يتوافر حالما يكون هناك حق مالي قد نشأ بالفعل للدولة أو احد الأشخاص العام ثم يؤدي الإهمال أو التقصير من الموظف المختص إلى ضياعه - كأن يسقط الحق بالتقادم بحيث يصبح الحق آنذاك بغير دعوى تحميه مما يترتب عليه ضياع حق الدولة فعلاً ودون وجود السبيل إلى استرداده هو ما يقع عادة من مأموري التحصيل أو الموظفين المنوط بهم تحصيل أموال الدولة إذا ما تقاعسوا عن أداء واجبه حتى سقطت حقوق الدولة بالتقادم<sup>(١)</sup>

سابعاً : يشترط لإقامة الدعوي التأديبية خلال خمس سنوات من تاريخ ترك الخدمة ، ألا تكون الدعوي التأديبية ذاتها قد سقطت بمضي المدة.

فنصوص القانون متكامل ويكمل بعضها بعضاً ولا تتصادم ، ولذلك يجب إعمال نص المادة ٩١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إلى جانب نص المادة ٨٨ من ذات القانون فيشترط لإقامة الدعوي التأديبية بعد ترك الخدمة أن تكون هذه الدعوي قائمة أصلاً ولم تسقط بمضي المدة لتقادم المخالفات التأديبية وفقاً لقواعد ومواعيد التقادم التأديبي.

---

١ - المستشار / احمد صبرى شقور ، المرجع السابق ، ص ٣٠

لذلك قضى بأنه اذا ثبت بأن التهمة المنسوبة الى الطاعن هى من قبيل المخالفات المالية ، فانه يجوز محاكمته عنها تاديبيا بعد احالته الى المعاش ، و لا يؤثر فى ذلك ان الحادث الذى تسبب فيه وقع قبل تاريخ الاحالة بست سنوات ، طالما كانت تتخذ اجراءات قاطعة للتقادم ، فلم يسقط بمضى المدة ، و يشترط ان تتم الاحالة خلال خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة<sup>(١)</sup>

## المطلب الثانى

### الخطأ فى تأويل القانون

الخطأ فى تأويل القانون - فى الاصطلاح - هو انحراف بمعنى النص عن مراد الشارع منه ، بإعطاء النص القانونى المنطبق على الواقعة معنى غير معناه الصحيح ، وهو ما يقع على نصوص التشريع المكتوب وحدها أي القانون بمعناه الضيق .

فعمل القاضي بحسب الاصل قاصر على الحكم بمقتضى القانون ، لا الحكم على القانون و مدى جداوه ، و مدى اتفاه مع مصالح المجتمع من عدمه .

و بذلك يقصد بالخطأ فى تأويل القانون تفسيره على وجه غير صحيح ، اى باعطاء النص القانونى الواجب التطبيق معنى غير معناه الحقيقى ، و تطبيق هذا المعنى الخاطىء على واقعة الدعوى ، و من ثم فان الخطأ فى تأويل القانون يؤدى الى الخطأ فى تطبيق القانون<sup>(٢)</sup>

فيجب العمل بما يفهم من النص القانونى بطريق من هذه الطرق الأربعة:

١ - عبارة النص : المراد بعبارة النص صيغته ، المكونة من مفرداته

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٢٦٧ لسنة ٧ ق ، جلسة ١٩٦٥ / ٤ / ٢٤ ،

الموسوعة الإدارية الحديثة ، الجزء الثامن ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٦ ، ص ٦٠٦

٢ - المستشار / يعيش رشدى ، محاضرات فى ضوابط التسبيب و ضوابط التدليل ، المركز

القومى للدراسات القضائية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ ، ص ٢٠



وجمله، والمراد بها يفهم من عبارة النص المعني الذي يتبادر فهمه من صيغته ،  
ويكون هو المقصود من سياقه

٢- إشارة النص : المقصود بها يفهم من إشارة النص المعني الذي لا  
يتبادر فهمه من ألفاظه ولا يقصد من سياقه ، ولكنه معني لازم للمعني المتبادر  
من ألفاظه ، فهو مدلول اللفظ بطريق الالتزام ، ولكونه كذلك فإن دلالة  
النص تكون عليه بالإشارة لا بالعبارة وهو ما يحتاج فهمه إلى دقة نظر ومزيد  
فكر

٣- دلالة النص : المراد بها يفهم من دلالة النص ، المعني الذي يفهم من  
روحه ومعقولة .

٤- اقتضاء النص : المقصود بها يفهم من اقتضاء النص ، المعني الذي لا  
يستقيم الكلام إلا بتقديره ، فصيغة النص لیس فيها لفظ يدل عليه ، ولكن  
صحتها واستقامته معناها تقتضيه ، أو صدقها ومطابقتها للواقع تقتضيه

### تدرج مدلولات النص :

المقرر وفقا للقواعد الأصولية اللغوية أن طريق العبارة أقوى دلالة من  
طريق الإشارة ، لأن الأول يدل علي معني متبادر فهمه مقصود بالسياق ،  
والثاني يدل علي معني لازم غير مقصود بالسياق ، وكل منهما أقوى من طريق  
الدلالة لأن كل منهما منطوق النص ومدلوله بصيغته وألفاظه ، ولكن طريق  
الدلالة مفهوم النص ومدلوله بروحه ومعقولة . ولهذا التفاوت يرجح عند  
التعارض المفهوم من العبارة علي المفهوم من الإشارة ، ويرجح المفهوم من  
أحدهما إلي المفهوم من الدلالة.

### طرق تفسير القانون :

التفسير هو العملية الذهنية التي يقوم بها القاضي وتهدف إلى تحديد  
معنى القاعدة القانونية ومداهها لكي يطبقها على الوقائع المطروحة امامه ، و  
يت تفسير القانون عن طريق توضيح نص غامض ، إكمال نص مقتضب ،  
التوفيق بين الأجزاء المتناقضة للنص الواحد .



و القاعدة الاساسية في تفسير لقانونى لا يسوغ الاجتهاد في مورد النص ،  
اذ لا اجتهاد مع وجود النص الواضح .

و في البداية كان يتم تفسير القانون من خلال اتباع ما يسمى بمنهج  
التفسير الحرفى ، و لكن تطور الامر و اصبح التفسير يتم من خلال تحرى نية  
المشرع ، و التى يمكن استظهارها من كافة الوثائق التى تبين نية المشرع الحقيقية  
عند وضع النص ، فعادة يتم تفسير القانون من خلال الرجوع الى الأعمال  
التحضيرية و محاضر المناقشات التى دارت في لجان الصياغة ، اذ تعد هي  
المنجم الحقيقي للقانون و ليس نص القانون نفسه .

### المطلب الثالث

#### مخالفة القانون

مخالفة القانون تتمثل في ترك العمل بنص قانونى واجب التطبيق او قاعدة  
قانونية لا خلاف في وجوب العمل بها في الدعوى المطروحة<sup>(١)</sup>

و من امثلة مخالفة القانون في الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية ، قيام  
المحكمة التأديبية بتوقيع عقوبة تأديبية على المتهم لم يرد النص عليها في  
القانون، فمبدأ شرعية العقوبات بمفهومه العام ، مقتضاه عدم جواز ابتداء  
عقوبات وجزاءات تأديبية جديدة لم ينص عليها القانون ، فلا يجوز للقاضي  
ابتداء جزاء جديد لم يرد النص عليه ضمن الجزاءات التي حددها القانون ،  
يسرى بذات المفهوم في مجال المسئولية التأديبية ، إذ لا يجوز للسلطة التأديبية  
سواء كانت جهة الإدارة أم المحكمة التأديبية أو مجلس التأديب المختص  
بحسب الأحوال أن يتدع جزاءً تأديبياً جديداً لم ينص عليه القانون ، فلا يجوز  
النزول بالحد الأدنى المقرر قانوناً للجزاء ولا الصعود عن الحد الأقصى المقرر  
قانوناً ، ولا يجوز توقيع جزاء يخص فئة وظيفية على فئات وظيفية أخرى دون  
نص صريح من القانون .

---

١ - المستشار / بعيش رشدى ، المرجع السابق ، ص ١٦

وقد استقرت على ذلك المحكمة الإدارية العليا في العديد من أحكامها<sup>(١)</sup>.

**والعلّة في وجوب التزام السلطة التأديبية بالجزاءات المحددة قانوناً هو عدد من الاعتبارات تتمثل في تقديرنا في الآتي :-**

أولاً .. ضرورة توفير كافة ضمانات المحاكمة العادلة المنصفة في كافة أنواع المحاكمات العقابية سواء كانت جنائية أم تأديبية ومن مقتضيات تلك المحاكمة المنصفة ان يكون المتهم على بينة سلفاً وبصورة محدده بأنواع العقاب الذي يمكن أن يتم توقيعه عليه في حال ارتكابه المخالفة أو الجريمة ، ومن ثم يجب التقيد بالجزاءات التي حددها المشرع سلفاً بصورة واضحة وصريحة في القانون من قبل ارتكاب المتهم الجريمة ، وذلك ليكون على بينة سلفاً بما ينتظره من جزاء وعقاب على فعلته هذه .

ثانياً .. أن القول بجواز توقيع جزاء لم ينص عليه القانون يجعل من حصر الجزاءات التي حددها المشرع لغواً ، وهو ما لا يجوز ومن ثم يجب الالتزام بالجزاءات التي حددها القانون .

**وبصفه عامه ، أرست المحكمة الإدارية العليا في هذا الصدد مبدأ حول شروط صحة الجزاءات التأديبية فقضت بأن :-**

يشترط في الجزاء الذي يوقع على العامل عده شروط وهي :-

أولاً : أن يكون الجزاء مشروعاً أي تقرر بنص صريح .

ثانياً : أن يكون الجزاء غير مستحيل التطبيق والتنفيذ من الناحية الواقعية .

ثالثاً : ان يكون مناسباً لما ثبت من جرم تأديبي<sup>(٢)</sup>

و تطبيقاً لذلك قضت كذلك بأن يجب الالتزام بتوقيع الجزاء المحدد في القانون واللائحة للمخالفة محل المساءلة ، ولا يجوز تعديها إلى عقوبة اشد<sup>(٣)</sup> ،

---

١ - انظر على سبيل المثال ، المحكمة الإدارية العليا ، الطعون أرقام ٦٠١ / ٢٧ ق جلسة

١٢ / ٦ / ١٩٨٤ - ٢٨ / ١٢٠٨ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٨٤

٢ - إدارية عليا - طعن رقم ١١٥٦ / ٣٣ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٨٩

٣ - إدارية عليا طعن ٢٣٣٩ / ٣٤ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٩٢ - ص ١٠٦١

و السند في ذلك وجوب تحقيق سيادة القانون بما يوجب على السلطات التأديبية مراعاة الجزاءات التي حددها المشرع عملاً بمبدأ شرعية العقوبة<sup>(١)</sup> ، و من ثم فلا يجوز ان يوقع على شاغلي الوظائف العليا جزاء بالخصم من الراتب لمخالفة ذلك للقانون الذي لم يتضمن ذلك الجزاء من ضمن الجزاءات التي يجوز توقيعها على شاغلي الوظائف العليا .

و تجدر الاشارة الى ان عدم استناد الحكم المطعون فيه على أساس سليم لا يمنع المحكمة الإدارية العليا من إنزال حكم القانون إذا وجد سند قانوني آخر يفيد منه المدعي .

و من تطبيقات مخالفة القانون ، ان تكيف المحكمة التأديبية الواقعة موضوع المخالفة التأديبية على خلاف حكم القانون ، لذلك قضى بان المحكمة الإدارية العليا سبق وان قضت بأن الخطأ في فهم القانون أو تفسيره لا يشكل كقاعدة عامة ذنباً إدارياً باعتبار ان ذلك من الأمور الفنية التي قد تدق على ذوى الخبرة والتخصص ولما كان تكيف العقد المشار إليه وما اذا كان يعتبر عقد خبرة طبقاً للقرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٧٩ أم عقد عمل مؤقت طبقاً للقرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ مسألة قانونية محل خلاف في الرأي وعلى الأخص فيما يتعلق بمدى توافر عنصر الخبرة النادرة الذي يميز عقد الخبرة عن عقد العلم المؤقت والثابت ان هذه المسألة لم تكن واضحة بصفة قاطعة عند التعاقد اذ ليست هناك أية مذكرات من الإدارات المختصة في الأوراق تفيد بحث هذه المسألة في صدد هذا العقد والانهاء بشأنها إلى رأى معين ثم عرضها على الطاعن بصفته رئيساً للهيئة وأبرم العقد بالمخالفة لهذا الرأي وإذا كانت صفة العقد محل خلاف على هذا النحو وتحتل أكثر من رأى في تحديد طبيعته فإن إبرام الطاعن لهذا العقد - الذي لم تكن طبيعة محددة بشكل قاطع عند التعاقد - لا يشكل مخالفة من الطاعن لواجبات وظيفته مما لا سند معه لمساءلته تأديبياً واذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه الحكم بإلغائه فيما قضى به من مجازاة الطاعن والقضاء ببرائته مما نسب إليه.

١ - إدارية عليا - طعن ٣١٠١ / ٣١ ق بجلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٨ - ص ٣٢

ومن حيث انه عن الطعن رقم ٤٩١ / ٣٤ ق المقام من المحال الرابع ..... فان المخالفة الاولى المنسوبة إلى الطاعن انه اعتمد مذكرة بتحديد العقد سالف الذكر رغم علمه بعدم حاجة الهيئة إليه ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت هذه المخالفة قبل هذا الطعن على نفس الأسباب التي استند إليها في مجازاة المحال الاول على أساس ان العقد المذكور هو عقد خبرة ولم تكن هناك حاجة للهيئة إلى ابرامه واذا انتهت هذه المحكمة إلى عدم قيام المخالفة في ابرام هذا العقد للأسباب السابق بيانها ومن ثم فان هذه المخالفة تكون غير قائمة أيضاً في حق المحال الرابع اما المخالفة الثانية المنسوبة إلى الطاعن فهي اعتماده مذكرة في ٤ / ٢ / ١٩٨٦ بصرف مرتب الخبرة المذكور من موازنة الهيئة فقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى مساءلته عن هذه المخالفة على أساس ما ذهب إليه من أن مرتب المنتدب تتحمله الجهة المنتدب إليها (وهي وزارة الاسكان) وهذا الذي ذهب إليه الحكم غير سليم اذ من المسلم به ان مرتب المنتدب - على عكس المعار - تتحمله الجهة المنتدب منها وليس الجهة المنتدب إليها ومن ثم لا يكون الطاعن قد خالف القانون في موافقته على صرف مرتب التعاقد المذكور من موازنة الهيئة وتكون هذه المخالفة الثانية بدورها غير قائمة في جانب واذا انتفى عن مسلك الطاعن إلا خلال بواجبات وظيفته فلا وجه لمساءلته تأديبية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون في قضائه بمجازاة الطاعن بعقوبة التنبيه مما يتعين معه الحكم بالغائه والقضاء ببراءة الطاعن مما نسب إليه<sup>(١)</sup>

ومن تطبيقات مخالفة القانون ، ان يصدر الحكم التأديبي بعدم قبول الدعوى التأديبية المقامة ضد متهم يعمل بعقد مؤقت في احدى الجهات التي يسرى على العاملين بها قانون العاملين المدنيين بالدولة رغم خضوعه لولاية المحكمة التأديبية ، اذ قضى بأنه لا ينال مما اثاره الطاعن من انه يعمل بالهيئة العامة لمحو الامية وتعليم الكبار بموجب عقد عمل مؤقت وتنطبق الجزاءات الواردة فيه وبالرغم من ذلك فقد اوقع الحكم المطعون فيه جزاء مخالفاً فذلك مردود عليه بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من ان دوام الوظيفة او تأقيتها

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ ق ، ٤٥٧ لسنة ٣٤ ق عليا ،



ليس له اعتبار في اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع الموظف وجواز تقديمه للمحاكمة التأديبية ومجازاته بالجزاءات الواردة بالمادة ٨٠ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وان المشرع في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية لم يشترط تحديد مجال انطباق احكامه فيما يتعلق بالاشخاص الذين يسرى عليهم الا ان يعمل الشخص بالجهاز الاداري للدولة ولا يكون خاضعا لنظام خاص للتحقيق والتأديب يستثنيه من الخضوع لاحكام الشريعة العامة للتأديب والتحقيق المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣، ومن حيث ان الطاعن يعمل بعقد مؤقت لدى الجهة الإدارية فإن ذلك لا يخرج من نطاق الخاضعين لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه وتوقيع الجزاءات الواردة في المادة ٨٠ منه بإستثناء الجزاءات التي لا تتناسب مع كونه يعمل بصفة مؤقتة وان القول بوجوب تطبيق احد الجزائين الواردين في العقد فإن ذلك يمكن الرد عليه بان ماورد بالعقد لا يقيد سوى الجهة الإدارية التي تتبعها الطاعن ان كان لذلك وجه اما وقد احيل الطاعن للمحاكمة التأديبية فلا الزام عليها بتوقيع الجزاءات الواردة بالعقد بل توقع احد الجزاءات المنصوص عليها قانوناً<sup>(١)</sup>

لكن يراعى انه لا ينطبق هذا الحكم على العامل المؤقت بإحدى شركات قطاع الاعمال العام او شركات القطاع العام .

و من صور مخالفة القانون مجازاة الموظف المحال الى المعاش بجزاء يخالف المادة ٨٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، اذ قضى بأن يجب مجازاة من انتهت خدمته بإحدى الجزاءات المقررة بالمادة ٨٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، و اذا صدر الحكم خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون متعينا الغائه ، والقضاء مجدداً بمجازاة المطعون ضده بالعقوبة المقررة لتارك الخدمة<sup>(٢)</sup>

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٣٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٠٠٦/٥/٦  
٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٩٨٧٦ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ٢٠١٣/١١/١٦



كما قضى بأن الحكم الصادر بمجازاة المحالة بغرامة تعادل اجر سنة اشهر من راتبها الذى كانت تتقاضاه عند انتهاء خدمتها مخالف للقانون ، متعينا الغائه ، و القضاء مجددا بمجازاة المحالة بغرامة تعادل ضعف الاجر الاساسى الذى كانت تتقاضاه عند انتهاء خدمتها<sup>(١)</sup>

وقضى بأنه اذا ترى للمحكمة الإدارية العليا فى مجال وزن الجزاء الموقع بميزان المشروعية ان هناك غلوا فى تقدير العقوبة ، مرجعه عدم التناسب بينها وبين ما نسب الى المحال ، فأن ذلك يخرجها من نطاق المشروعية<sup>(٢)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعون ارقام ٣٧٢٥٢ ، ٣٧٩٢١ لسنة ٥٧ ق العليا ، جلسة ٢٠١٣/١٢/٧

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعون ارقام ٣٧٢٥٢ ، ٣٧٩٢١ لسنة ٥٧ ق العليا ، جلسة ٢٠١٣/١٢/٧

## المبحث الثانى

### قصور الاسباب

تنص المادة ١٧٦ من قانون المرافعات على انه يجب أن تشتمل الأحكام على الأسباب التى بنيت عليها وإلا كانت باطلة .

وقد نصت المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة على ان تصدر الأحكام فى الدعاوى و الطعون التأديبية مسببة و يوقعها الرئيس والأعضاء .

و تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الإدارية و المحاكمات التأديبية على ان تصدر الأحكام مسببة و يوقعها الرئيس والأعضاء الذين أصدروها .

كما نص قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٣١٠ على انه يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وكل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، وأن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه .

ففى جميع الاحوال يجب على المحكمة أن تفصل فى الطلبات التى تقدم لها من الخصوم ، وتبين الأسباب التى تستند إليها <sup>(١)</sup> .

فمن المستقر عليه قانوناً ان الأحكام القضائية يجب ان تشتمل على الاسباب القانونية والواقعية التى بناء عليها صدر الحكم ، و تسبب الحكم يعنى بيان الاسباب القانونية و الواقعية التى بنى عليها الحكم .

فالتسبب فن رفيع يستوى على القمة فى العمل القضائى ، و يتطلب إتقانه الالمام بفروع القانون المختلفة ، و قواعد و علوم شتى كقواعد الاثبات و التفسير و النحو ، و البلاغة و المنطق ، و لا يقضى عضو النيابة او القاضى من هذا الفن وطرا و لو الم به فهما بل لا يزداد فى الرقى فيه بالممارسة و الترقى و التدريب على الاسلوب القضائى فى كتابة الأحكام <sup>(٢)</sup>

١ - المادة ٣١١ اجراءات جنائية

٢ - المستشار / يعيش رشدى ، المرجع السابق ، ص ١٤

والتسبب ليس فقط شرط لصحة الأحكام القضائية و من بينها الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية فحسب ، بل ايضاً شرط لصحة تصرفات النيابة الإدارية ، اذ اوجب المشرع ان يعد عضو النيابة الإدارية مذكرة تصرف مكتوبة مينا فيها ما أسفر عنه التحقيق من وقائع وتكييفها ورأيه فيها<sup>(١)</sup> ، و من ثم يجب ان يلم عضو النيابة الإدارية بقواعد التسبب و اصوله و احكامه شأن القاضي التأديبي ، ليكون استخلاصه لرأيه في الوقائع التي باشر التحقيق فيها استخلاصاً سائفاً من اصول واقعية لها سند باوراق التحقيق ، و على نحو مطابق لحكم القانون التأديبي الذي لا يقتصر على النصوص التشريعية ، انما يتسع ليشمل المبادئ التي استقرت عليها المحكمة الإدارية العليا ، بحسبان ان القانون التأديبي قانون انشائي شأنه في ذلك شأن كافة فروع القانون الاداري الموضوعية و الاجرائية .

و الغاية التي تغياها المشرع من التسبب هي تمكين الخصوم من مراقبة حسن سير العدالة و من صحة الأحكام ، و حمل القضاة و عضو النيابة على بذل الجهد في تمحيص القضايا لتجىء تصرفاتهم ناطقة بعدالتها و موافقتها لحكم القانون<sup>(٢)</sup>

فالنص في المادة ١٧٦ من قانون المرافعات على وجوب اشتمال الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة يدل على أن المشرع أراد أن يحمل الحكم آيات صحته و ضمانات بلوغه الغاية المقصودة منه وذلك عن طريق التحقق من إطلاع القاضي على أوراق الدعوى ومستنداتها واتصال علمه بما أبداه الخصوم فيها من طلبات ودفوع و دفاع ، و من أنه استخلص الوقائع الصحيحة في الدعوى من واقع تلك الأوراق ثم كيف هذا الفهم ثم طبق القانون على حاصل هذا التكييف تطبيقاً صحيحاً وقد رتب القانون البطلان على مخالفة ذلك أو إغفاله أو القصور في أسباب الحكم الواقعية<sup>(٣)</sup>

وقد استقر الفقه على أن المقصود بتسبب الحكم بيان الأدلة الواقعية

---

١ - المادة ١١ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية

٢ - المستشار / يعيش رشدي ، المرجع السابق ، ص ١٤

٣ - نقض ، الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٤٩ جلسة ١٩/٤/١٩٨٣

والحجج القانونية التي بني عليها القاضي حكمه ، فيقصد بضمانة تسبب الأحكام

١- التحقق من أن القاضي قد أطلع على وقائع القضية وجميع المستندات والأوراق المقدمة فيها واتصل علمه بجميع ما أبداه الخصوم من طلبات ودفع .

٢- التحقق من أن القاضي قد استخلص الوقائع الصحيحة في الدعوى من واقع إثبات يميزه المشرع وتم صحيحاً في مواجهة أصحاب الشأن.

٣- التحقق من أن القاضي قد فهم ما أحاط بالدعوى من مسائل قانونية ، وأنه قد كيفها التكييف القانوني الصحيح بعد التحقق من توافر شروطه ، وأنه قد أرسى عليها الآثار القانونية الصحيحة.

٤- التحقق من أن القاضي لم يخل بدفاع جوهرى من شأنه لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى<sup>(١)</sup>

كذلك استقر الفقه في هذا الشأن على أن التسبب يؤدي إلى تحقيق الرقابة التي قررها القانون على أعمال القضاء وأخصها رقابة محكمة النقض على سلامة تطبيق القانون وتفسيره ، وهو ذات الدور الذى تقوم به المحكمة الإدارية العليا بالنسبة لمحاكم جهة القضاء الإدارى ومن بينها المحاكم التأديبية .

فالقضاء المسبب يمكن المحكمة الاستئنافية من تقدير الأحكام المطعون فيها ، ويمكن محكمة النقض من مراقبتها حتى تشرف على تطبيق القانون وتقرير القواعد القانونية الصحيحة فيما يختلف فيه من المسائل وتثبت القضاء صدها.<sup>(٢)</sup>

و القصور في أسباب الحكم الواقعية و النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء

---

١ - التعليق على قانون المرافعات د / أحمد مليجي - الطبعة الثالثة - الجزء الثالث ص ٨٢٥ وما بعدها

٢ - دكتور / أحمد أبو الوفا - نظرية الأحكام - بند ٦٥ - ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، دكتور / رمزي سيف - بند ٥٣٣ ، ص ٦٧٤ ، ٦٧٥ شرح قانون المرافعات

الخصوم و صفاتهم ، و كذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم  
يترتب عليه بطلان الحكم .

فالمتمين في التسبب مواجهة نقاط النزاع الواقعية و القانونية بأسباب  
مفصلة واضحة و سليمة ، لا يشوبها اجمال وتعميم و لا ابهام و تجهيل ، و لا  
تحاذل و تهاثر ، و ان يكون من شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها  
الحكم التأديبي .

فيجب ان يكون الحكم مشتملا على ما يفيد ان القاضي التأديبي محص  
الوقائع و احاط بظروفها و الم بأدلة الثبوت فيها عن بصر و بصيرة ، و ان  
يكون ما خلص اليه و استند اليه من وقائع و فيما ساقه من ادلة خاليا من  
عيوب التسبب و التدليل .

فيشترط لسلامة التسبب ان تكون المحكمة التأديبية قد استندت فيما  
قضت به الى أسباب صحيحة لها اصل ثابت بالاوراق ، وكذلك ان تكون  
المحكمة قد استخلصت قضاؤها استخلاصا سائغا ودون عسف في  
الاستنتاج، او قصور في فهم حقيقة الواقعة.

و على ذلك فان حرية المحكمة التأديبية في تكوين عقيدتها من اى عنصر  
من عناصر يجب ان يستند الى ادلة واقعية وقانونية تؤدي الى النتيجة التي انتهى  
اليها الحكم المطعون فيه على نحو مستساغ قانوناً ، والا تكون متزعة من  
اصول لا تنتجها او تتعارض مع الثابت بالاوراق من ادلة سواء اكانت  
مستندات او اقوال شهود لم يقم بشأنها ما يزعزع من صحتها<sup>(١)</sup>

و القصور في التسبب الذي يؤدي الى بطلان الحكم القضائي ، يتحقق اذا  
لم يُبين القاضي في حكمه وقائع الدعوى والظروف المحيطة بها والأدلة التي  
بنيت عليها ومضمون كل منها بياناً كافياً ، بما يشكل نقصاً في الأساس  
القانوني للحكم يتعذر معه على محكمة الطعن أن تراقب صحة تطبيق القاضي  
للقانون ، فيترتب على هذا القصور بطلان الحكم .

---

١ - المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٧٢٩٩ لسنة ٤٥ ق عليا - الدائرة الخامسة -  
جلسة ٢٠٠٣/١١/١٥



فإذا كان الواقع هو المحل الذي يرد عليه تطبيق القانون ، فإنه يجب على القاضي أن يفهمه فهماً صحيحاً وأن يأتي بيانه لهذا الواقع كافياً وواضحاً بحيث يصلح لأن يكون مقدمة كافية لمراقبة صحة تطبيقه للقانون ، وإلا كان عرضة للطعن فيه .

و قد قضى بأن مخالفة الثابت بالأوراق التي تبطل الحكم هي تحريف محكمة الموضوع للثابت مادياً ببعض المستندات، أو إيتناء الحكم على فهم حصلته المحكمة مخالف لما هو ثابت بأوراق الدعوى من وقائع لم تكن محل مناضلة بين الخصوم<sup>(١)</sup>

كما قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٧٨ / ٢ ، ٣ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ على أنه ".... يجب أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهرية...." وأن "القصور في أسباب الحكم الواقعية.... يترتب عليه بطلان الحكم" يدل على أن تقدير الأهمية البالغة لتسبب الأحكام وتمكيننا لمحكمة الدرجة الثانية من الوقوف على مدى صحة الأسس التي بنيت عليها الأحكام المستأنفة أمامها ثم لمحكمة النقض من بعد ذلك من مراقبة سلامة تطبيق القانون على ما صرح من وقائع أوجب المشرع على المحاكم أن تورد في أحكامها ما أبداه الخصوم من دفع و ما ساقوه من دفاع جوهرية - ليتسنى تقدير هذا وتلك على ضوء الواقع الصحيح في الدعوى - ثم إيراد الأسباب التي تقرر ما اتجهت إليه المحكمة من رأي ورتب المشرع على قصور الأسباب الواقعية بطلان الحكم هذا إلى أنه يحكم ما للدفع من أهمية بارزة في سير الخصومات أفرد لها المشرع الفصل الأول من الباب السادس من الكتاب الأول من قانون المرافعات مبيناً كيفية التمسك بها وآثارها ومن ثم أوجب على المحاكم إيراد خلاصة موجزة لها في إطلاق غير مقيد بوصف مرتباً البطلان جزاء تقصيرها في ذلك.

و قضت كذلك بأنه لما كان وزير قطاع الأعمال العام قد أصدر قراره رقم

---

١ - نقض، الطعن رقم ٢٤٥٦ لسنة ٥٢ ق، الطعن رقم ٥٣٠٢ لسنة ٦٤ ق ، جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١

٥٥٠ لسنة ١٩٩٥ في ٢١/٩/١٩٩٥ باعتداء لائحة نظام العاملين بالشركة الطاعنة وقد نصت المادة ٣٤ منها على أن "تنتهي خدمة العامل الذي يقدم عنه تقريران سنويان متتاليان بمرتبة ضعيف دون حاجة إلى إنذار أو تنبيه وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرار من العضو المنتدب بالبت في التظلم من آخر تقرير" مما مؤداه أن حصول العامل على تقريرين بدرجة ضعيف طبقاً للائحة سالفه البيان يوجب إنهاء خدمته بعد رفض تظلمه من التقرير الأخير ولا يعتبر ذلك فصلاً تأديبياً يقتضي عرضه على اللجنة الثلاثية المشار إليها في المادة ٦٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١. لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن لجنة شئون العاملين بالشركة الطاعنة قدرت كفاية المطعون ضده عن عامين ١٩٩٥/١٩٩٦ ١٩٩٦/١٩٩٧، بدرجة ضعيف وقد تظلم المطعون ضده من التقرير الأخير ورفض تظلمه بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢١، فأقام الدعوى رقم..... لسنة..... عمال الإسكندرية الابتدائية بطلب إلغاء تقرير كفايته عن عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وأحقيقته في مرتبة ممتاز، قضى فيها بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤ برفضها وقد تأيد ذلك استئنافاً في الاستئناف رقم..... لسنة..... ق الإسكندرية، وإذا اعتبر الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قرار إنهاء خدمة المطعون ضده فصلاً تأديبياً يتطلب عرضه على اللجنة الثلاثية قبل الفصل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

و قد قضى بأن رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحاكم التأديبية ومجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من سلطة أعلى هي رقابة قانونية، لا تعنى استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترحيح بين الأدلة المقدمة ثبوتاً أو نفياً، ولا تتدخل فيه المحكمة الإدارية العليا ولا تفرض رقابتها عليه، إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستمد من أصول ثابتة بالأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتج عن الواقعة المطروحة، فهنا فقط تتدخل لأن الحكم جيتئذ يكون غير قائم على سببه، كما أن اختلال التناسب بين المخالفة والجزاء هو وجه من أوجه عدم المشروعية<sup>(١)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا، الطعون أرقام ٣٧٢٥٢، ٣٧٩٢١ لسنة ٥٧ ق العليا،  
جلسة ٢٠١٣/١٢/٧

## الفارق بين القصور في التسبب و عيوب التسبب الاخرى :

هناك فرق بين القصور في التسبب وبين عيوب التسبب الأخرى:

فإنعدام الأسباب هو عيب شكلي تستطيع محكمة الطعن أن تفتن إليه بمجرد إطلاعها على الحكم فإذا لم تجد له أسباباً أو كانت له أسباب ولكنها و العدم سواء كنا بصدد إنعدام للأسباب ، أما القصور في التسبب فهو عيب موضوعي لا يقف عند ظاهر الأسباب وإنما يتعلق بمضمون هذه الأسباب وهل هي كافية لبيان الواقعة والظروف المحيطة بها وبعدم بيان الأدلة ومضمون كل منها.

و إنعدام الأسباب يؤدي الى انعدام الحكم وليس بطلانه ، في حين ان قصور التسبب يؤدي الى بطلان الحكم فقط وليس انعدامه ، و تعدد الآثار المترتبة على انعدام الحكم بجواز الطعن عليه في اى وقت بدعوى البطلان الاصلية دون التقييد بمواعيد الطعن على خلاف بطلان الحكم الذى لا يجوز بناء عليه النيل من الحكم الا فى المواعيد التى حددها المشرع للطعن على الحكم كما يختلف القصور فى التسبب عن الفساد فى الاستدلال ، فالقصور فى التسبب يتعلق بشرط كفاية أسباب الحكم لبيان الواقعة والظروف المحيطة بها والأدلة مضمون كل منها ، أما الفساد فى الاستدلال فيتعلق بشرط منطقية أسباب الحكم ويتحقق ذلك إذا فهم القاضي الواقعة والظروف المحيطة بها فهماً خاطئاً لا يتفق مع حقيقتها ومع ما يجب أن يؤدي إليه الفهم الصحيح لها ، أو يستخلص القاضي من دليل أورده بأسباب الحكم نتيجة لا يؤدي إليها الدليل حتماً وطبقاً لقواعد الاستنتاج الصحيحة وهو ما يُطلق عليه اصطلاح التعسف فى الاستنتاج.

## صور القصور فى التسبب :

تعدد صور القصور فى التسبب وفقاً لما تتطلبه الطبيعة القانونية للتسبب من وجوب استيفائه لبيانات جوهرية معينة سواء فيما يتعلق ببيان الواقعة بياناً

كافياً أو الأدلة التي عول عليها في اثبات الواقعة ومضمونها ، ولهذا فإن من صور القصور في التسبيب

الإثبات غير المحدد للواقعة وأدلتها:

ويُقصد بهذا العيب أن القاضي لم يحدد هذه الأسباب تحديداً كافياً ولم يبحث بحثاً جذرياً وقائع النزاع ، الأمر الذي تعجز معه المحكمة العليا عن مراقبة صحة تطبيق القاضي للقانون لأن القاضي لم يُبين وجه الرأي الذي كونه غن هذه الوقائع والأساس الذي اعتمد عليه في حكمه ، ويتنوع هذا العيب إلى عدة صور منها

أ - غموض الأسباب أو إبهامها ويعني ذلك عدم وضوحها على نحو يكفي لكي يستبين منه وجه الرأي في الدعوى والأساس الذي أخذت به المحكمة.

ب - أن ترد أسباب الحكم بشكل عام ومُجمل ويحدث ذلك عندما يكتفي الحكم بالتأكيد على أمر دون أن يُفسر في الواقع هذا التأكيد كأن يكتفي الحكم بذكر أن المدعى عليه لم يقدم دفوعاً جادة أو أن المدعى عليه يلتزم بالضمان أو أن الطلبات التي طلبها المدعي ليست مُبررة أو لا تقوم على أساس دون أن يذكر الحكم أسباباً أخرى تُفسر ما أخذ به.

و كذلك من صور القصور في التسبيب الذي يبطل الحكم التأديبي ، إغفال الحكم تاريخ الواقعة، عندما يتصل بالقانون إتصلاً مؤثراً في صحة تطبيقه أو تأويله، مثل أحوال السقوط بمضي المدة ، فانه يجب ان يبين الحكم تاريخ ارتكاب الواقعة تحديداً ، ليبين معه ما اذا كان قد طبق صحيح القانون عند الحكم بسقوط الدعوى التأديبية بمضي المدة من عدمه ، كما ان اغفال الحكم تاريخ بدء التحقيق و تاريخ انتهاء خدمة الموظف المتهم يعد قصور في أسباب الحكم يؤدي الى بطلانه في أحوال ما اذا قضى الحكم بجواز تتبعه تأديبياً بعد تركه الخدمة اعمالاً للمادة ٨٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة .



## الاثبات الناقص للواقعة وأدلتها:

ويتحقق ذلك عندما يصدر القاضي حكمه ولم يبحث العناصر الواقعية للنزاع وأدلتها بحثاً كافياً بحيث يكون كافياً للتحقق من صحة الحكم ، ويدخل تحت هذه الصورة عدة صور ، منها عدم بحث بعض أو أحد العناصر الواقعية الضرورية للحكم الذي انتهى إليه القاضي ، عدم مواجهة المحكمة للنزاع المطروح وتحقيق ذلك إذا لم تتعقب الأسباب على دائرة النزاع في القضية وإنما كانت منصبة على نقطة غير جوهرية ، وهذا يعني أن القاضي إما أنه لم يفهم جوهر النزاع المطروح عليه ، أو فهمه ولكن لم يبحث إحدى نقاط النزاع بحثاً كافياً ، وإنما اكتفى بالحل الذي توصل إليه في نقطة أخرى بما يعيب الحكم بالقصور في أسبابه الواقعية وبالتالي يكون عرضة للإلغاء عند الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا .



## المبحث الثالث

### الفساد في الاستدلال

الفساد في الاستدلال يقصد به العيوب في تسبيب القاضي لحكمه ، اذ يجب أن يُخاطب العقل والمنطق ، لأن المقصود من الالتزام بالتسبيب الاقناع ، وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت الأسباب التي يسطرها القاضي بحكمه تؤدي إلى الاقناع ولن تكون كذلك إلا إذا جاء بيانها وفق مقتضيات العقل والمنطق ، فلا يكفي للقول بعدالة الحكم أن تكون أسبابه كافية وإنما يجب أن تكون منطقية أيضاً ، بأن يكون استخلاصه للنتائج من الأدلة استخلاصاً سائغاً وفق مقتضيات العقل والمنطق ، فالاستنتاج الذي يقوم به القاضي بعد استقرائه للأدلة والواقعة يجب أن يتفق مع هذه المقتضيات.

فإذا عجزت الأسباب عن تحقيق الاقناع بأن جاء استدلال القاضي غير مؤدى إلى النتائج التي استخلصها وكون منها اقتناعه الموضوعي فإنه يخالف بذلك قواعد الاستدلال الصحيحة التي توجبها قواعد العقل والمنطق، وبالتالي يكون حكمه مُعيباً بعيب الفساد في الاستدلال وعلى ذلك فعيب الفساد في الاستدلال لا يتعلق بنقض في عرض الوقائع كما هو الحال بالنسبة لعيب القصور في التسبيب ، ولا يكون الحكم خالياً من الأسباب كلياً أو جزئياً كما هو الحال بالنسبة لعيب انعدام الأسباب إنما العيب هنا رغم كونه متضمناً عرض الوقائع كاملة ورغم أنه مستوف من حيث الشكل إلا أنه لا يؤدي منطقياً إلى ما انتهت إليه المحكمة في قضائها.

### صور الفساد في الاستدلال :

تعدد صور الفساد في الاستدلال فقد يكون الفساد نتيجة فهم القاضي للواقعة فهماً غير سائغ ، أو تعسفه في الاستنتاج أو استناده في الحكم إلى أدلة غير مقبولة ، أو مسخ القاضي وتحريفه لعناصر إثبات الواقعة ، ويتحقق ذلك في عدد من الاحوال

١- فهم القاضي للواقعة وأدلتها فهماً غير سائغ : مفتاح الحكم الصحيح

في الدعوى إنما يكمن في فهم القاضي للواقعة والأدلة القائمة عليها ولا يكتفي أن يكون الفهم كافياً وإنما يلزم أن يكون سائغاً بمعنى أن يتبع قاضي الموضوع في فهمه للواقعة وأدلتها قواعد العقل والمنطق ، فإن خالف ذلك وشاب فهمه للواقعة الاضطراب كان استدلاله فاسداً وغير صالح لأن يبنى عليه الحكم الصحيح.

لذلك قضى بأن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد في الاستدلال اذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستنباط ويتحقق ذلك في عدم فهم العناصر الواقعية للدعوى<sup>(١)</sup>

٢- التعسف في الاستنتاج : الأصل أن يتبع القاضي سواء في فهمه للظروف أو في تقديره للأدلة قواعد المنطق الموضوعي بأن يُحلل الواقعة إلى جزئيات وفقاً لعناصرها القانونية ، وأن يُقدّر الأدلة وفقاً لمضمونها ومعناها ، وأن يفتن لطلبات الخصوم المهمة ودفعهم الجوهرية ثم يصل بعد ذلك إلى تكوين الفهم السائغ للواقعة وأدلتها ، ولهذا يجب أن يكون استنتاج القاضي في وصوله إلى الرأي النهائي في الدعوى قد تكون لديه من مقدمات كافية وسائغة تؤدي وفق مقتضيات العقل والمنطق إلى النتيجة التي انتهى إليها.

فعبث التعسف في الاستنتاج يكون عندما يكون الحكم التأديبي ظاهر في قضائه مطلق التعسف للوصول الى ما خلص اليه ، وأن يكون ما خلص اليه مبنيًا على التحكم ، و من ذلك ما قضت به محكمه النقض بان " القاضي لا يلجأ في تقدير السن الى أهل الخبرة أو الى ما يراه بنفسه الا اذا كان هذا السن غير محقق بأوراق رسمية ، و كان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول بأن المجنى عليه لم يبلغ ثمانية عشر عاماً وقت وقوع الجريمة دون أن يبين تاريخ ميلاد المجنى عليه و الأساس الذي أستند اليه في هذا في جريمة قوامها السن فانه يكون معيب قابلاً للإلغاء .

١- المحكمة الإدارية العليا- طعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٢٩ ق- عليا- جلسة ٣١ / ١ / ١٩٨٧

٣- مسخ القاضي وتعريفه لعناصر إثبات الدعوى : تحريف الكلام تغييره بحيث يترتب عليه معنى آخر خلاف المعنى الذي يؤدي إليه فهمه الصحيح ، ولما كان القاضي يبذل نشاطاً ذهنياً في فهمه وتقديره لعناصر إثبات الدعوى ، وأنه قد يقوم بتفسير مفترضات قانونية معينة يكون تفسيرها أمراً لازماً للوصول إلى المعنى الصحيح المقصود منها ، ولهذا فإنه من الممكن أن يعدل في تفسيرها عن المعنى الواضح والمحدد الذي تؤدي إليه إلى معنى آخر لا يتفق مع حقيقتها والمعنى المقصود منها فينتهي به إلى نتائج خاطئة لا يؤدي إليها فهمه للأدلة فهماً صحيحاً وتفسيرها تفسيراً سليماً ولهذا يكون الحكم معيباً موجباً نقضه. و يخضع القاضي التأديبي لرقابة المحكمة الإدارية العليا على قاضي الموضوع إذا شاب تفسيره بعض عناصر الإثبات المؤثرة في اقتناعه رقابة على منطقية الأسباب ، فإذا كُشفت الأسباب عن خروجه في تفسيره عن قواعد العقل والمنطق فإن ذلك يترتب عليه فساد استدلاله وبطلان الحكم الذي انتهى عليه

#### - الخطأ في الاسناد

و يكون هذا السبب عندما يسوق الحكم التأديبي ضمن أسبابه أمراً لا أصل له في الأوراق ، كأن يرد بالحكم وجود مستند عول عليه الحكم بالادانة أو بالبراءة لا وجود له بالأوراق ، أو اعترافاً لا أصل له بها .

فالأصل أن القاضي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه في الجلسة ، وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الإكراه أو التهديد به يهدر ولا يعول عليه<sup>(١)</sup>

ذلك قضى بأن إذا كان الحكم مبنياً على ما يخالف الثابت في الأوراق فإنه يكون باطلاً متعيناً نقضه، كما إذا كان الحكم غير مستمد من أصول ثابتة

---

١ - المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية

بالأوراق وكان استخلاص الدليل لا تتجه الواقعة المعروضة على المحكمة  
فإن الحكم يكون غير قائم على سند<sup>(١)</sup>

و تجدر الإشارة الى انه و لئن كانت رقابة المحكمة الإدارية العليا على  
أحكام المحكمة التأديبية رقابة قانونية الا ان هذه الرقابة لا تعنى استئناف  
النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتاً ونفياً ، إذ أن ذلك  
من شأن المحكمة التأديبية وحدها ولا تتدخل فيه المحكمة الإدارية العليا  
وتفرض رقابتها عليه ، باستثناء حالة ما إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه  
قضاء الحكم المطعون فيه غير مستمد من أصول ثابتة في الأوراق.

و لا يعد فساداً في الاستدلال ان ترفض المحكمة التأديبية ضم مستندات  
اشارت اليها النيابة الإدارية ، اذ ان للقاضي التأديبي ان يكون عقيدته كيفما  
يترأى له من اوراق الدعوى ، اذ ان الأمر في شأن ضم بعض الأوراق إلى  
ملف الدعوى متروك لتقدير المحكمة التأديبية دون معقب عليها من المحكمة  
الإدارية العليا ما دامت الأوراق المطلوب ضمها ليست حاسمة في موضوع  
النزاع وأن الأوراق التي اعتمد عليها الحكم في قضائه كافية للفصل في النزاع.

وتطبيقاً لذلك قضى بأنه من حيث انه عن الطعن رقم ٤٧٩ / ٣٤ ق المقام  
من النيابة الإدارية فإن سند الطعن في النعمى على الحكم ببراءة المحال الخامس  
..... أن المذكور كان يجب عليه الاعتراض على الصرف المخالف  
للأحكام المالية باعتباره انه المختص بأعمال آثار العقد المبرم بالمخالفة لأحكام  
القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٧٩ وواضح من ذلك ان أساس الطعن يرجع  
إلى ان وجه المخالفة في الصرف ليس مردوده إلى مخالفة للقواعد والأحكام  
المالية وانما مردده إلى القول بمخالفة العقد للقانون على أساس انه عقد خبرة لم  
تتوافر فيه الشروط المتطلبة وبالتالي فمراقبة هذا العقد وبيان وجه المخالفة فيه  
هي رقابة مشروعية لقرارات وتصرفات الجهة الإدارية مما لا يدخل به في

---

١ - المحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ٩٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٧٥ - طعن رقم  
٣١٥٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٩٢



اختصاص الطاعن ولا بمكنته بحكم وظيفته كمراقب حسابات ومن ثم فلم يصدر من الطاعن تقصير في واجبات وظيفته التي تقتصر على الرقابة المالية ويكون الطعن على غير أساس من القانون اما نعى الطعن على براءة الحال السادس ..... من أن الحكم المطعون فيه قد طرح شهادة مدير محطة الخدمة والصيانة بشركة مودرن موتورز أن العطل بسبب سوء الاستخدام فان من المسلم به ان المحكمة التأديبية تستقل بتقدير الدليل الذي تأخذ به وتطمئن إليه ولما كان الثابت من التحقيقات ان شهودا آخرين منهم المشار على السيارات بالهيئة والميكانيكى قد قرروا بأن السيارة توقفت فجأة اثناء السير ولم يعرف سبب العطل أو المتسبب فيه ولم يذكر احد منهم ان العطل كان سببه المحال المذكور ومن ثم فإن انتهاء الحكم إلى عدم وجود دليل أكيد على أن المحال السادس هو المتسبب في العطل يكون سليما ولا وجه للطعن عليه خاصة وان شهادة مدير المحطة المذكور لم تكن محددة وواضحة في أن سوء الاستخدام كان من المحال المذكور اذ قد يكون سوء الاستخدام مرجعه إلى فترات سابقة على قيادة المحال للسيارة والتي قادها فقط لمدة ٢٢ يوما فقط فضلا عن ذلك فان الثابت من التحقيقات ان الخطأ يرجع إلى جهة الإدارة التي اسندت إلى المحال وهو من عمال الخدمات المعاونة وغيره من هؤلاء العمال قيادة السيارات بحجة العجز في السائقين وبالتالي فلا يجوز والحال كذلك القول بأن المحال قد قاد السيارة بغير مراعاة الاصول الفنية حيث تكون الإدارة هي المسئولة على ذلك على فرض صحته أما ما اسند إليه الطعن بالنسبة لبراءة المحال السابع ..... من ان هناك التزاما عاما على العامل بالحرص على أموال الجهة الإدارية وانه كان على المذكور ان يطالب بقيام مهندس فنى للكشف على السيارة ولتحديد سبب العطل ومقايضة الإصلاح فإن الطعن لم يأت بسبب أو وجه جديد للطعن على الحكم إذ أن هذا الذى اوردته الطعن هو ذات الاتهام الموجه إلى المحال من عدم مطالبته باعداد تقرير فنى للوقوف على سبب عطل السيارة وتقدير تكاليف الإصلاح وقد ورد الحكم المطعون فيه على ذلك بما قرره فى أسبابه بحق من عدم وجود قواعد أو تعليمات تقضى بإعداد مثل هذا التقرير قبل الإصلاح وان إصلاح السيارة



المذكورة اقتضته سرعة الحاجة لإصلاحها لاستخدامها في نقل العاملين مما لا يخالف فيه للقانون<sup>(١)</sup>

و من صور الفساد في الاستدلال ان تستند المحكمة التأديبية في حكمها بالبراءة الى حجية الحكم الجنائي النهائي الذي يقيد القاضي التأديبي ، رغم ان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة مبني على عدم كفاية الادلة او الشك في ثبوت الواقعة في حق المتهم بما لا يقيد القاضي التأديبي ، فالسلطة التأديبية سواء أكانت السلطة الرئاسية ام المحاكم التأديبية لا تتقيد بالحكم الجنائي النهائي في كافه الأحوال إذ أن الحكم الجنائي بالبراءة لعدم كفاية الادله أو الشك في ارتكاب المتهم للجريمة المستندة اليه ، عدم اطمئنان المحكمة الجنائية لصحة ثبوت الوقائع ، أو البراءة الجنائية المستندة لبطلان الاجراءات الجنائية التي قامت بها سلطات الضبط الاداري ، و كذلك البراءة الجنائية لعدم توافر اركان الجريمة الجنائية تامه بالأوراق وفقا للنموذج القانوني للجريمة الواردة بقانون العقوبات ، فان الأحكام الجنائية بالبراءة في الأحوال المشار إليها لا تتمتع بحجية أمام المحكمة التأديبية ولا تقيد المحكمة التأديبية عند تناولها ذات الوقائع ، فيجوز لها أن تقضي بادانته الموظف تأديبياً ومعاقبته في ضوء الثابت بأوراق الدعوى والتحقيقات قبله دون أن يقيد بها في ذلك الحكم الجنائي الصادر بالبراءة .

فالمادة ١٠١ من قانون الاثبات نصت على ان الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ، و لا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، و لكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم و تتعلق بذات الحق محلاً و سبباً ، و تقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها ، و من ثم فان حجية الحكم النهائي معقودة فيما فصل فيه ذلك الحكم من نزاع بين خصوم محددين دون أن تتغير صفاتهم و تتعلق بذات الحق محلاً و سبباً ، و لا شك ان الخصوم

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ ق ، ٤٥٧ لسنة ٣٤ ق عليا

في الدعوى التأديبية يختلفون عن الخصوم في الدعوى الجنائية ، كما ان محل الدعويين الجنائية و التأديبية متباين و مختلف ، و من ثم لا يتقيد القاضي التأديبي بكل ما يقضى به القاضي الجنائي .

استقرت على ذلك المحكمة الإدارية العليا إذ قضت بأن الحكم الجنائي الصادر بالبراءة لا يقيد المحكمة التأديبية متى كان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة قد تأسس على عدم كفاية الادله أو الشك فيها فانه حيثث لا يرفع الشبهه نهائيا عن الموظف ولا يحول دون محاكمته تأديبياً وادانه سلوكه الاداري من اجل التهمه عينها على الرغم من حكم البراءة<sup>(١)</sup>

كما قضت بأن الجريمة التأديبية تستقل عن الجريمة الجنائية وهو الاستقلال الراجع إلى اختلاف الحكم الشرعي في ضوء كل منهما ولا تأثير لحكم البراءة القائم على عدم كفاية الادله أو الشك فيها على سلطه الجهمه الإدارية في رد هذه الواقعة إلى نطاقها التأديبي والفصل فيها بادانته<sup>(٢)</sup>

وقضى كذلك بأن صدور حكم محكمة الجنايات بالبراءة لعدم الثبوت تأسيسا على أن الواقعة مشكوك فيها لا يرفع الشبهه نهائيا عنه ويحول دون ادانه سلوكه الاداري فالامر يتعلق في المجال الاداري بالاطمئنان إلى وجوده في الوظيفة وقيامه بأعبائها على الوجه الذي يحقق الصالح العام<sup>(٣)</sup>

وقضى كذلك بان صدور حكم جنائي بالبراءة لعدم كفاية الادله لا يحول دون المساءله التأديبية للموظف لما هو ثابت قبله<sup>(٤)</sup>

وقضت كذلك بأن المحكمة الإدارية تبحث في مدى اخلال الموظف

- 
- ١ - المحكمة الإدارية العليا - طعن ١٤٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسته ١٩٩٠ / ١ / ٢٧
  - ٢ - المحكمة الإدارية العليا - طعون ارقان ٨٥٣ لسنة ٣ ق جلسته ١٩٥٨ / ٦ / ٢١ - ١٦٩٣ لسنة ٦ ق جلسته ١٩٦٢ / ٤ / ٢١ - ١٠١٠ لسنة ١٠ ق جلسته ١٩٦٥ / ٥ / ٢٢
  - ٣ - المحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٦ ق جلسته ١٩٨٦ / ١ / ٣٠ ص ٣١٤
  - ٤ - المحكمة الإدارية العليا - طعن ١٢٩٠ لسنة ٣٤ ق جلسته ١٩٨٩ / ٦ / ١٧ ص ١١

بواجبات وظيفته اما المحاكمة الجنائية فينحصر اثرها في قيام جريمة من جرائم القانون الجنائي فقد صدر حكم جنائي بالبراءة ومع ذلك فان ما يقع من الموظف يشكل ذنباً إدارياً مما يستوجب مساءلته عنه تأديبياً<sup>(١)</sup>

و قضت محكمة النقض بأن من المقرر أن القانون التأديبي مستقل عن قانون العقوبات لاستقلال ذاتية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه ، وقد ينشأ عن الفعل الواحد خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائي مؤثم بقانون العقوبات كذلك فإن الدعوى الجنائية تنفصل تماماً عن الدعوى التأديبية لاختلاف الدعويين سبباً وموضوعاً<sup>(٢)</sup>

و قضى بأن الحكم الجنائي الصادر في المعارضة بالغاء الحكم الغيابي و القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح ، لا يعد قد ناقش المخالفة المنسوبة للمحال ثبوتاً او نفياً ، ومن ثم لا يقيد المحكمة التأديبية في مناقشة تلك المخالفة ، وصولاً الى ثبوتها او انتفائها ، وفقاً ليرأى لها<sup>(٣)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا طعن رقم ٥٥٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥ / ١٢ / ٢١ ص ٦٦٥

٢ - نقض جنائي ، الطعن رقم ٨٦٣٥ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١ / ٧ / ١٩٩٧ س ٤٨ ص ٧١٩

٣ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣٥٥٣٨ لسنة ٥٦ ق العليا ، جلسة ٢٣ / ١١ / ٢٠١٣

## المبحث الرابع

### القصور في بيانات الحكم الجهرية

لا تقتصر عيوب الأحكام على قصور التسبيب و الفساد في الاستدلال و مخالفة الثابت بالاوراق، وإنما تشمل كذلك القصور في بيانات الحكم الجهرية ، فقد حدد المشرع البيانات الجهرية في الحكم القضائي ، اذ يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته و تاريخ إصداره و مكانه و ما إذا كان صادراً في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة أو أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة ، و أشركوأ في الحكم و حضروأ تلاوته و عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان ، و أسماء الخصوم و ألقابهم و صفاتهم و موطن كل منهم و حضورهم و غيابهم ، كما يجب أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم ، و خلاصة موجزة لدفعهم و دفاعهم الجهرى ، و رأى النيابة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم و منطوقه<sup>(١)</sup>

و يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس و من القضاة عند النطق بالحكم ، و إلا كان الحكم باطلاً ، و يكون التسبب في البطلان ملزماً بالتعويضات إن كان لها وجه<sup>(٢)</sup> ، و تحفظ مسودة الحكم المشتملة على منطوقه و أسبابه بالملف و لا تعطى منها صورة ، و لكن يجوز للخصوم الأطلاع عليها إلى حين إتمام نسخة الحكم الأصلية<sup>(٣)</sup>

و أوجب المشرع ان يوقع رئيس الجلسة و كاتبها نسخة الحكم الأصلية المشتملة على وقائع الدعوى و الأسباب و المنطوق و تحفظ في ملف الدعوى و ذلك خلال أربع و عشرين ساعة من إيداع المسودة في القضايا المستعجلة و سبعة أيام في القضايا الأخرى و إلا كان التسبب في التأخير ملزماً

١ - المادة ١٧٨ من قانون المرافعات

٢ - المادة ١٧٥ من قانون المرافعات

٣ - المادة ١٧٧ من قانون المرافعات



بالتعويضات<sup>(١)</sup>، و تختم صورة الحكم التى يكون التنفيذ بموجبها بخاتم المحكمة و يوقعها الكاتب بعد أن يزيلها بالصيغة التنفيذية و لا تسلم إلا للخصم الذى تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم ، و لا تسلم له إلا إذا كان الحكم جازئ تنفيذه<sup>(٢)</sup> ، ويسوغ قانونا إعطاء صورة بسيطة من نسخة الحكم الأصلية لمن يطلبها و لو لم يكن له شأن فى الدعوى و ذلك بعد دفع الرسم المستحق<sup>(٣)</sup>.

و عدم اشتغال مسودة الحكم على الأسباب التى بنى عليها واقتصار المسودة على الاحالة الى أسباب الحكم الصادر فى دعوى أخرى يؤدى الى بطلان الحكم ، أساس ذلك ان الأصل المسلم فى فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفيا فى ذاته جميع أسبابه بحيث لا تصلح الاحالة فى سببه على ما جاء فى ورقة أخرى والا عد باطلا، فوفقا لحكم المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة بشأن الأحكام التى تصدرها محاكم مجلس الدولة سوى هاتين القاعدتين اللتان توجبان صدور الأحكام فى جلسة علانية و ان تكون مسببة و يوقعها الرئيس و الاعضاء ، و من ثم يتعين الرجوع الى باقى القواعد الاجرائية التى تضمنها قانون المرافعات فى مجال الأحكام ، و تقضى المادة ١٧٥ من القانون الاخير بأنه يجب فى جميع الاحوال ان تودع مسودة الحكم المشتملة على اسبابه موقعة من الرئيس و من القضاة عند النطق بالحكم و الا كان الحكم باطلا ، و تقضى المادة ١٧٦ بأنه يجب ان تشتمل الأحكام على الاسباب التى بنيت عليها و الا كانت باطلة ، و تقضى المادة ١٧٧ بأن تحفظ مسودة الحكم المشتملة على منطوقه و اسبابه بالملف ، و اخيرا تقضى المادة ١٧٨ بأنه يجب ان يبين فى الحكم المحكمة التى اصدرته و تاريخ اصداره و مكانه و اسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة و اشتركوا فى الحكم و حضروا تلاوته و اسماء الخصوم و ما قدموه من من طلبات او دفاع او دفع و خلاصة ما استندوا اليه

---

١ - المادة ١٧٩ من قانون المرافعات

٢ - المادة ١٨١ من قانون المرافعات

٣ - المادة ١٨٠ من قانون المرافعات



من الادلة الواقعية و الحجج القانونية و مراحل الدعوى ، ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم و منطوقه ، و القصور في أسباب الحكم الواقعية و النقص او الخطا الجسيم في اسماء الخصوم و صفاتهم و عدم بيان اسماء القضاة الذين اصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم ، و بذلك فان المشرع اوجب اثبات ما اقتنعت به المحكمة و جعلته اتجاهها و سندا لحكمها رتب البطلان جزاء على صدور حكم غير مشتمل على الاسباب ، و اوجب حفظ مسودة الحكم المشتملة على منطوقه و اسبابه بملف الدعوى او الطعن ثم اوجب ان تشتمل أسباب الحكم على الادلة الواقعية و الحجج القانونية التى استندت اليها المحكمة في اصدار حكمها ورتب المشرع جزاء البطلان على كل القصور في أسباب الحكم الواقعية ، هذه النظرة من جانب المشرع في اصفاء كل تلك الضمانات على الحكم قصد بها و لا شك الحيدة في القضاء و ضمان تقدير ادعاءات الخصوم و منهم ما احاط بها من مسائل قانونية فضلا عن اصفاء الاطمئنان في نفوس المتقاضين ، و على ذلك لا يجوز للمحكمة عند تسبيب حكمها ان تحيل الى حكم اخر صادر عنها او عن محكمة اخرى في نزاع اخر دون ان تبين ماهية هذه الاسباب تفصيلا او اجمالا متى كان النزاع الاخر من اوراق الدعوى او الطعن التى صدر فيها الحكم المتضمن تلك الاحالة اذ يشترط القانون ان يتضمن ملف الدعوى او الطعن مسودة الحكم المشتمله هي بذاتها على جميع اسبابه التى بنى عليها ، و من ثم فان عدم اشتغال مسودة الحكم على الاسباب التى بنى عليها ، و اقتصار المسودة على الاحالة الى أسباب الحكم الصادر في دعوى اخرى يؤدى الى بطلان الحكم ، اذ ان الاصل المسلم به في فقه قانون المرافعات ان يكون لكل حكم مستوفيا في ذاته جميع اسبابه بحيث لا تصلح الاحالة في سببه على ما في ورقة اخرى و الا عد باطلا<sup>(١)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٥١٧ ، ٥١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣ / ٧ / ١٩٨٢ ، مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا و السنة السبعة والعشرون ، من اول اكتوبر ١٩٨١ الى اخر سبتمبر ١٩٨٢ ص

فخلو مسودة الحكم التأديبي من توقيع أعضاء الدائرة التي نظرت الدعوى توقيع عضوين من أعضاء المحكمة الثلاث على مسودة الحكم المطعون فيه المشتملة على أسبابه ومنطوقه معا - بطلان الحكم.

كما ان التناقض بين منطوق الحكم و اسبابه يؤدي الى بطلان الحكم<sup>(١)</sup> و التناقض بين مسودة الحكم و نسخته الاصلية يؤدي ايضا الى بطلان الحكم بما يستوجب اعادة الدعوى التأديبية الى المحكمة التأديبية لتفصل فيها من جديد<sup>(٢)</sup>

صحيفة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - الأصل أن يوقعها رئيس هيئة مفوضي الدولة - عند قيام المانع أو العذر ينحدر هذا الاختصاص إلى من يليه في الهيئة - لرئيس هيئة المفوضين أن يندب أحد معاونيه لاتخاذ سبيل الطعن، سواء وقع هذا الندب كتابة أو شفهاً، و صحيفة الطعن الذي تقدمه النيابة الإدارية يجب ان يوقع من عضو بدرجة رئيس نيابة على الاقل، و بعد موافقة رئيس هيئة النيابة الإدارية على الطعن على الحكم التأديبي .

---

١ - المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ١٤ ق، جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢

٢ - المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ١٩ ق، جلسة ١٩٧٨/٦/١١

## المبحث الخامس

### بطلان الإجراءات

بطلان الإجراءات لا يصلح بذاته وجها للطعن أمام المحكمة العليا ، بل يجب - فضلا عن ذلك - أن يكون قد أثر في الحكم فأفضى إلى بطلانه أيضاً ، وذلك إعمالاً للقاعدة التي تقضي بأن ما بني على الباطل فهو باطل ، إذ يترتب على بطلان الإجراءات بطلان كافة الإجراءات اللاحقة التي يثبت عليها أو استندت إليها فالعدم لا يولد إلا عدماً ، كمنخالفه القواعد الجوهرية بالمحاكمة

من صور البطلان الجسيم للإجراءات المؤدى إلى انعدام الحكم التأديبي ، صدور الحكم في الدعوى التأديبية دون انعقاد الخصومة انعقاداً صحيحاً لعدم اعلان الموظف المحال الى المحكمة التأديبية بجلسات المحكمة و صدور الحكم في غيبته رغم عدم حضوره أي جلسة من جلسات المحكمة ، لذلك قضى بأنه اذا كان الطاعن لم يعلن جلسة المحاكمة التي عقدت بعد تأجيل الدعوى اليها اداريا و بالتالى لم يحضر فيها ، و صدر الحكم في الدعوى دون اتاحة الفرصة له لابتداء دفاعه ، فان الحكم يكون قد شاب عيب في الاجراءات تترتب عليه الاخلال بحق المخالف في الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر في الحكم و يؤدي الى بطلانه ، و لا حجة لما اثارته النيابة الإدارية من انه كان على الطاعن ان يتابع تأجيلات الدعوى و التعرف على الجلسة التي اجلت اليها الدعوى اداريا و الحضور فيها ، لا حجة في ذلك لان القانون حدد وسيلة الاعلان العامل المقدم الى المحاكمة التأديبية بالجلسة المحددة لمحاكمته فانه بذلك يكون قد بين وسيلة العلم بالجلسة المحددة يستوى في ذلك ان تكون الجلسة المحددة ابتداء للمحاكمة او تلك التي تحدد اثر وقف الدعوى او في حالة تأجيلها اداريا ، و ذلك لاتحاد العلة في الحالتين ، بما لا يسوغ معه مطالبة صاحب الشأن بأن

يسمى للتعرف على تاريخ الجلسة في حالة تأجيلها اداريا عن غير الطريق الذي  
رسمه القانون لذلك و هو خطاب موصى عليه بعلم الوصول<sup>(١)</sup>  
كما ان صدور الحكم في جلسة سرية يؤدي الى بطلانه<sup>(٢)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقمى ٢٤٤٦٥ ، ٢٤٤٧٤ لسنة ٥٨ ق ، جلسة  
٢٠١٣/١١/١٦

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ١٨ ق ، جلسة ١٩٧٥ / ٥ / ٢٤

إِفْصِيكَ الثَّامِنُ  
الحكم في الطعن  
أمام المحكمة الإدارية العليا





## الفصل الثامن

### الحكم فى الطعن امام المحكمة الإدارية العليا

مبدأ عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه:

من المقرر قانوناً أن الطاعن لا ينبغي أن يضار بطعنه ، لذا يتعين عدم معاودة البحث في المخالفات التي قرر الحكم المطعون فيه طرحها وإسقاطها عن الطاعن ، و يقتصر مجال المناقشة في مرحلة الطعن على المخالفات التأديبية التي قرر الحكم ثبوت ارتكاب الطاعن لها ومجازاته عنها.

لذلك قضى بانه من المبادئ المستقرة ان الطاعن لا ينبغي ان يضار بطعنه، لذا يتعين عدم معاودة البحث في المخالفات التأديبية التي قضى فيها حكم المحكمة التأديبية بالسقوط بمضى المدة و طرحها عن الطاعن ، و ان يقتصر مجال المناقشة في الطعن على المخالفات التي قرر الحكم ثبوت ارتكاب الطاعن لها ومجازاته عنها<sup>(١)</sup>

مع مراعاة انه لما كان ذلك و كانت النيابة الإدارية تختص اعمالاً للمادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ بالطعن على أحكام المحاكم التأديبية امام المحكمة الإدارية العليا ، اذ يجوز لرئيس هيئة النيابة الإدارية الطعن على أحكام المحاكم التأديبية امام المحكمة الإدارية العليا اذا رأى موجبا لذلك ، و كان قانون النيابة الإدارية لم يبين الاثر المترتب على طعن النيابة الإدارية على الحكم التأديبي الذي وقع عقوبة تأديبية على المطعون ضده ، بما نرى في هذا الصدد ضرورة الرجوع للقواعد المعمول التي تنظم الاثر المترتب على طعن النيابة العامة ، لتماثل المركز القانوني للنيابة الإدارية في الدعوى التأديبية ، مع المركز القانوني للنيابة العامة في الدعوى الجنائية .

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقمى ٢٥٦٧ لسنة ٣٦ ق ، ٢٢٦٨ لسنة ٣٧ ق  
جلسة ١٩٩٢/٧/٢٥ ، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية  
العليا و السنة السابعة و الثلاثون ، العدد الثاني ، من مارس ١٩٩٢ الى سبتمبر  
١٩٩٢ ص ١٩٢٤

ولما كان الاثر المترتب على طعن النيابة العامة قد بينته المواد ٤٣ من قانون الطعن بالنقض ، و المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، و التي حددت ان المتهم يستفيد من طعن النيابة العامة سواء كان ذلك الطعن لمصلحته من عدمه<sup>(١)</sup>

و العلة في ذلك حسبنا اوضحتها محكمة النقض ان النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعي علي تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية ، هي خصم عام تختص بمركز قانوني يجيز لها أن تطعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق القانون صحيح خال مما يشويه من أسباب الخطأ والبطلان فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بمعاقبة المطعون ضده<sup>(٢)</sup>

فوفقا للمادة (٤٣) من قانون الطعن بالنقض التي نصت على أنه لا يجوز لمحكمة الإعادة تشديد أو تغليظ العقوبة التي قضى بها الحكم السابق بالنسبة لمن مسه الطعن إلا إذا كان نقض هذا الحكم حاصلًا بناء على طعن من النيابة العامة بوصفها السلطة القائمة على الاتهام في الدعاوى الجنائية ، لذلك يجوز للمحكمة الاستئنافية في حالة إذا ما كانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم أن تُشدد العقوبة ، على نحو ما جاءت به الفقرة الأولى من المادة ٤١٧ إجراءات جنائية بقولها إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة ، فللمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته ، فإذا لم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل ارتضته فصار بذلك نهائياً في مواجهتها وحصل الطعن عليه من غيرها من الخصوم فإن نقض الحكم في هذه الحالة لا يترتب عليه سوي إعادة نظر الدعوى في حدود

---

١ - الدكتور / محمد زكى ابوعامر ، الاجراءات الجنائية ، طبعة ١٩٩٢ ، منشأة المعارف ، ص ١٠٧٠

٢ - نقض جلسة ١٩٧٣/٦/١ س ٢٤ ق ٦ ص ٢٣

مصلحة رافعي الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة الإعادة أن تتجاوز مقدار العقوبة أو تغليظها عما قضى به الحكم السابق.

و لذلك يجوز للنيابة الإدارية ان تطعن على الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بتوقيع عقوبة على الموظف ، اذا رأت النيابة الإدارية ان هذه العقوبة غير مشروعة لاي سبب من الاسباب ، فيجوز للنيابة الإدارية الطعن لمصلحة القانون ، فالنيابة الإدارية تمثل المصلحة العامة لا مصلحتها الخاصة و من المصلحة العامة ألا يدان برىء ، و من ثم يستفيد المتهم من طعن النيابة الإدارية ، فدورها في التأديب يتطابق و دور النيابة العامة في الدعوى الجنائية<sup>(١)</sup> و هو ما يتفق و طبيعة النيابة الإدارية باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وفقا للمادة ١٨٠ من دستور ٢٠١٢ و المادة الاولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ .

قد بينت المحكمة الإدارية العليا منذ بواكير احكامها طبيعة دور النيابة الإدارية بأنها تقوم بالنسبة للموظفين بمثل ما تقوم به النيابة العامة لسائر المواطنين ، ولذلك كفل لها القانون الاستقلال عن الوزارات و تأثير كبار الموظفين<sup>(٢)</sup>

و لما كان ذلك ، فان النيابة الإدارية طعنت على حكم صدر من المحكمة التأديبية بدمياط بالاسباب ببراءة الموظف المحال الى المحكمة من المخالفتين المنسوبتين اليه ، ثم قضت في منطوق الحكم بمجازاة المحال بعقوبة الانذار ، و كان الجزاء الموقع على المطعون ضده بمنطوق الحكم جزاء الانذار يترتب عليه حرمانه من الحوافز المالية مما يسبب له ضررا ماديا بالاضافة للضرر الادبي الناتج عن مجازاته ، رغم ان المحكمة خلصت في أسباب حكمها الى براءته مما نسب اليه ، مما يوصم الحكم بالبطلان ، و هو ما رأت معه النيابة الإدارية ان الحكم اخطأ ، فطعنت عليه لصالح المتهم<sup>(٣)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٢٠٠١ / ١٢ / ١  
٢ - المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٩ ق ، جلسة ١٩٦٧ / ٤ / ١٨  
٣ - طعن النيابة الإدارية على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١ ق من المحكمة التأديبية بدمياط بجلسته ٢٦ / ١١ / ٢٠١٢

## تأثير الطعن على الطلبات المرتبطة التي لم ترد في صحيفة الطعن

الدعوى إذا كانت ذات شقين أحدهما بالإلغاء و الآخر بالتعويض فإن الطعن في شق منها يثير المنازعة برمتها ، ما دام الطلبان مرتبطين أحدهما بالآخر إرتباطاً جوهرياً بأعتبارهما يقومان على أساس قانونى واحد ، هو عدم مشروعية القرار الإدارى ، و أن الطعن بالإلغاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق المباشر ، و طلب التعويض عنه هو طعن فيه بالبطلان بالطريق غير المباشر ، و آية ذلك أنه لا يستقيم الحكم بالتعويض على أساس أن القرار غير مشروع مع عدم الحكم بالإلغاء على أساس أن القرار مشروع ، إذ مؤدى ذلك قيام حكمين متعارضين متفرعين عن أساس قانونى واحد و هو ما لا يجوز ، و ما لا مندوحة عن التردى فيه إذا لم يثر الطعن فى أحد الشقين المنازعة برمتها . و من ثم يجوز للمحكمة الإدارية العليا - و هى فى مقام فحص الطعن المرفوع عن شق الحكم الخاص بالتعويض - أن تتناول بالنظر و التعقيب الحكم المطعون فيه فى شقه الخاص بعدم جواز سماع طلب الإلغاء الذى لم تطعن فيه هيئة المفوضين و لكن إثارة المطعون عليه<sup>(١)</sup>

## حدود سلطة المحكمة الإدارية العليا فى الرقابة على الحكم محل الطعن:

من المقرر ان الطعن فى شق من الحكم مثيراً للطعن فى شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين أحدهما بالآخر إرتباطاً جوهرياً .

لذلك قضى بأن الطعن أمام المحكمة العليا يفتح الباب أمامها لتزن الحكم بميزان القانون ثم تنزل حكمه فى المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين أو الأسباب التى تبديها إذ المرد إلى مبدأ المشروعية ، نزولاً على سيادة القانون فى روابط هى من روابط القانون العام التى تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص كما أنه ليس لمحكمة القضاء الإدارى أو للمحاكم الإدارية فى رقابتها

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣ ق مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٣٣٥ ، جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩



للقرارات الإدارية سلطة قطعية تقصر عنها سلطة المحكمة العليا ، و القياس في هذا الشأن على نظام النقض المدني هو قياس مع الفارق ، ذلك أن رقابة محكمة القضاء الإداري و المحاكم الإدارية على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها ، لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، و هذا بدوره هو الموضوع الذي ستتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري . و من ثم فلا وجه لما ذهب إليه رئيس هيئة المفوضين من أن طعنه في الحكم قد إقتصر على شقه الخاص بالإلغاء ، و أنه لا يثير المنازعة في شقه الخاص بالتعويض بمقولة أن الشقين منفصلان و مستقلان أحدهما عن الآخر - لا وجه لذلك ، لأن مشار هذه المنازعة هي في الواقع من الأمر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإداري الصادر بفصل المدعى ، و قد قام الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بشقيه - إلغاء و تعويضاً - على أن القرار غير مشروع فهما فرعان يخرجان من أصل واحد ، و نتيجتان مترتبان على أساس قانوني واحد ، و إذا كان الطعن في القرار بالإلغاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق المباشر فإن طلب التعويض عنه على أساس أنه غير مشروع هو طعن فيه بالبطلان بالطريق غير المباشر ، و من هنا يبين مدى إرتباط أحدهما بالآخر إرتباطاً جوهرياً بحيث إن الحكم في أحدهما يؤثر في نتيجة الحكم في الآخر ، و آية ذلك إذا بان عند إستظهار قرار إداري أنه مطابق للقانون فرفض طلب إلغائه ، فلا يستقيم بعد ذلك قيام الحكم بالتعويض عن هذا القرار إذا كان مؤسساً على أنه مخالف للقانون و العكس بالعكس ، و إلا لكان مؤدى القول بغير ذلك قيام حكيمين نهائين متعارضين ، و هو ما لا يجوز ، فلا مندوحة من أن يعتبر الطعن في شق من الحكم مثيراً للطعن في شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين أحدهما بالآخر إرتباطاً جوهرياً ، كما سلف القول ، و هذا هو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣١ لسنة ٢ ق ، مكتب فنى ٠١ صفحة رقم ٥٥٥ ، جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٥٦

## الحكم الصادر فى الطعن:

و تجدر الاشارة ابتداء الى مسألة هامة ، و هى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون حالات و اجراءات الطعن بالنقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٧ من أنه " لكل من النيابة العامة و المحكوم عليه و المستول عن الحقوق المدنية و المدعى بها الطعن بالنقض فى الحكم النهائى الصادر من آخر درجه فى مواد الجنايات و الجنح و ذلك فى عدد من الاحوال الاتيه : ١- اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفه للقانون أو خطأ فى تطبيقه و تأويله ٢- اذا وقع بطلان فى الحكم ٣- اذا وقع فى الاجراءات بطلان أثر فى الحكم "

اذ يبين بجلاء من هذه الفقرة يتضح أن الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من محكمة الجنايات و محكمة الجنح المستأنفه لا يعتبر درجه من درجات التقاضى الموضوعى تطرح فيه الدعوى للبحث من جديد إنما هو طعن من نوع خاص تطرح بصدد خصومه خاصه حيث يختصم فيه الحكم الجنائى النهائى ليكشف عن مدى تطبيق القانون فيه من عدمه ، و لذلك يمكن القول بأنه تجريح و تمحيص للحكم النهائى من جهة السلامه القانونيه أو محاكمه قانونيه للحكم الجنائى ، و محكمة النقض بوصفها محكمة قانون فهى بالتالى لا تعبر اهتماما للتحديث أمامها فى الموضوع ، أو الواقع لذلك فان أسباب الطعن بطريق النقض يجب أن تكون أسبابا قانونيه لا علاقته ذات راقع و هنا يثور السؤال ما هو الواقع أو الموضوع الذى يمتنع جعله سببا لنقض الحكم الجنائى ، و ما المتصود بالقانون الذى هو صفه يجب توافرها فى أسباب الطعن بالنقض فقد يختلط الامر بحيث يكون الاول مقدمه لازمه لبحث الأخير؟

الحقيقه أن معرفه المقصود بالموضوع يظهر لنا إذا أمعنا النظر فى عمل القاضى الجنائى الموضوعى فان هذا الاخير يقوم بعمليتين أثناء بحثه للدعوى الجنائيه الأولى هى قيامه بجمع الأدله و تمحيصها ، و ثانيهما هو تكوين العقيدته

في الدعوى بناء على ماتم جمعه من أدله بغية كشف الحق في الدعوى و هي ما تسمى بعملية الاستقصاء القضائي .

و عليه فانه يمكننا الان تحديد الواقع أو الموضوع الذي يمتنع أبدائه باسباب النقض بأنه كل ما يدخل في مفهوم عملية الاستقصاء القضائي التي هي من صميم عمل قاضي الموضوع ، و عليه لا يجوز مثلا الطعن بالنقض على الحكم الجنائي و طلب أضافه دليل لم يتم طرحه أمام محكمة الموضوع كسماع شهود أو أستجواب متهم أو الانتقال لمعاينه أو مواجهه و لا طلب ندب خبير بالدعوى و لا حتى التحدث في مفردات و عناصر هذه الادله ، لان هذه الاسباب و الطلبات تدخل في مفهوم عملية الاستقصاء القضائي الذي يقوم به قاضي الموضوع و الذي فرغ من عمله صبيحه صدور الحكم الجنائي ، كذلك لا سبيل للطعن في عقيدة قاضي الموضوع الذي له مطلق الحرية في تكوينها في الدعوى حيث نصت المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أن " يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل الحرية " غير أن عقيدة القاضي ليست من أطلاقاته بل يجب على قاضي الموضوع أن يلتزم في تكوين عقيدته بالادله و الطرق التي حددها القانون فيجب أن ترتكن تلك العقيدة على طرق الاثبات المحدده في القانون على سبيل الحصر فليس للقاضي أن يحكم في الدعوى الجنائية بعلمه الشخصي مثلا و لا بدليل باطل ، أما عن القانون الذي يجب أن ترتكن عليه أسباب الطعن بالنقض فهو القانون الجنائي بالمعنى الواسع أي قانون العقوبات و قانون الاجراءات الجنائية فقاضي الموضوع ملزم بأن تتسق أحكامه مع القانون فأن خالفته كان هذا مطعنا يجوز اتخاذه سببا لنقض الحكم

هناك اختلاف في طبيعة الطعن بين محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ، ناتج عن ان المحكمة الإدارية العليا هي في الأصل محكمة قانون و محكمة موضوع ، و من هنا يوجد فارق بين طبيعة النقض أمام محكمة النقض ونظيره أمام المحكمة الإدارية العليا ، فالمحكمة الإدارية العليا محكمة قانون و موضوع على خلاف محكمة النقض .

و من ثم فان أسباب الطعن امام المحكمة الإدارية العليا هي ذاتها أسباب الدعوى امام محكمة اول درجة فهي محكمة موضوع ، ويمكن الاستئناف على أسباب موضوعية ، او أسباب قانونية ، فاذا كان اقتصار الطعن المرفوع أمام المحكمة العليا على شق الحكم المتعلق بموضوع المنازعة دون شقه الخاص بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فللمحكمة الإدارية العليا أن تثير المنازعة في الشق الأخير أيضاً.

و لذلك قضى بأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ، و يفتح الباب أمام المحكمة العليا لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزناً مناطه إستظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التى تعيبه ، و من ثم فللمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون فى المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن أو طلبات الخصوم فيه أو هيئة مفوضى الدولة ما دام المرد هو مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون فى روابط هى من روابط القانون العام تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص<sup>(١)</sup>

كما قضى بأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ، وزناً مناطه إستظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التى تعيبه و المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فتلغيه ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة أم أنه لم تقم به حالة من تلك الأحوال و كان صائباً فى قضائه فتبقى عليه و ترفض الطعن . فإذا كانت محكمة القضاء الإدارى قد أخطأت فى فهم الواقع أو تحرى قصد المدعى و ما يهدف إليه من دعواه فإن من سلطة المحكمة العليا ، و قد طرح أمامها النزاع برمته ، أن تسلط رقابتها عليه و ترد الأمر إلى نصابه الصحيح<sup>(٢)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٧ ق ، مكتب فنى ١٠ صفحة

رقم ١٨٩ ، بتاريخ ١٢ / ١٢ / ١٩٦٤

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٦ ق ، جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٦٣



كما ان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يغفل يدها في أعمال رقابتها في وزن الحكم بميزان القانون ، ودون التقيد بالأسباب المبدأة بتقرير الطعن دون غيرها .

دون ان ينال ذلك ، من ان المحكمة الإدارية العليا لا تحل تقديرها محل تقدير المحكمة التأديبية للوقائع موضوع الدعوى التأديبية ، ومدى اقتناعه بها، فهذه امور يستقل بها القاضى التأديبى دون رقابة عليه من المحكمة الإدارية العليا ، طالما لم يشوب حكمه فساد فى الاستدلال و تعسف فى الاستنتاج ، كما ان تقييم القاضى التأديبى لشهادة الشهود ايضا لا تخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا ، شريطة ان تكون لها اصل ثابت بالتحقيقات ، ولم تحرفها المحكمة التأديبية او تفسرها بما يخالف مضمونها وفقا للسباق العادى لتفسير الاقوال .

### تصدى المحكمة الإدارية العليا لموضوع الدعوى التأديبية مباشرة

أكدت دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا انه يجوز للمحكمة فى غير حالة الغاء الحكم المطعون فيه لغير سبب يتعلق باختصاص المحكمة التى اصدرته ان تقضى فى موضوع الطعن متى كان مهينا للفصل فيه <sup>(١)</sup> ، فمتى استظهرت المحكمة الإدارية العليا خطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم الاختصاص فلا تثريب عليها أن تتصدى لأصل موضوع المنازعة.

فصدور حكم بعدم قبول الدعوى بعد سبق طرح موضوع الدعوى برمته واستيفاء الدفاع بشأنه ، فان الطعن فى هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا ، يميز لها أن تتصدى للفصل فى الموضوع ولا وجه لإعادته إلى المحكمة الأولى.

كما انه اذا تبين للمحكمة الإدارية العليا ان المحكمة التأديبية انتهت الى ثبوت مسئولية الطاعن عن الواقعتين المنسوبتين اليه و اقامت حكمها بالجزاء

---

١ - الدكتور محمد ماهر ابو العنين ، المرجع السابق ، ص ٥٧٣



على ذلك ثم تبين للمحكمة الإدارية العليا عدم مسئولية الطاعن عن احدى الواقعتين مما يختل معه السبب الذى قام عليه الجزاء مما يوجب الغاؤه و اعادة توقيع الجزاء الذى يتناسب مع ما ثبت فى حق الطاعن<sup>(١)</sup>

و قد قضى بأن على المحكمة الإدارية العليا إذا ما تبينت بطلان الحكم المطعون فيه و انتهت إلى إلغائه أن تفصل فى موضوع الدعوى متى كان صالحاً للفصل فيه - أساس ذلك : مبدأ الاقتصاد فى الإجراءات الذى يعتبر من الأصول الجوهرية فى قانون المرافعات و لا يتعارض أعماله مع طبيعة المنازعة الإدارية إذ هو فى حقيقته من أصول القانون الإداري الذى يقوم فى جوهره لتحقيق فاعليته على سرعة الحسم سواء فى اتخاذ القرار الإداري أو فى الفصل فى المنازعة الإدارية - لا وجه للحجاج بمبدأ تعدد درجات التقاضى لأنه متى كان موضوع الدعوى صالحاً للفصل فيه فلا مبرر لإطالة أمد النزاع و العودة بالإجراءات مرة أخرى إلى محكمة الموضوع التى أصدرت الحكم المطعون فيه مع احتمال تعرضه للنقض مرة ثانية - لا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب فالبطلان من أوجه مخالفة القانون و هو نتيجة لهذه المخالفة - إلغاء الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الأسباب يزيله من الوجود - لا فرق فى ذلك بين إلغاء للبطلان أو لغيره - فصل المحكمة الإدارية العليا فى النزاع بعد إلغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد إلغائه للبطلان<sup>(٢)</sup>

و قضى بأنه متى كانت الدعوى المطروحة أمام المحكمة الإدارية العليا مهية للفصل فيها ، و كان موضوعها قد سبق طرحه برمته على المحكمة التى

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٥٦٧ لسنة ٣٦ ق ، ٢٢٦٨ لسنة ٣٧ ق  
جلسة ١٩٩٢ / ٧ / ٢٥ ، مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا و السنة السابعة و الثلاثون ، العدد الثانى ، من مارس ١٩٩٢ الى سبتمبر ١٩٩٢ ص ١٩٢٤

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٣٣ ق .ع جلسة ١٩٩٢ / ٦ / ٦

أصدرت حكماً بعدم قبول الدعوى " و هو الحكم المطعون فيه " ، بعد إذ أبدى ذو الشأن ملاحظاتهم بصدد ، و إستوفوا فيه دفاعهم و مستنداتهم ، فإن للمحكمة الإدارية العليا أن تتصدى للفصل في هذا الموضوع ، و لا وجه لإعادة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة للفصل فيها جديد<sup>(١)</sup>

و قضى بأن على المحكمة الإدارية العليا إذا ما تبينت بطلان الحكم المطعون فيه و إنتهت إلى إلغائه أن تفصل في موضوع الدعوى متى كان صالحاً للفصل فيه - أساس ذلك : مبدأ الإقتصاد في الإجراءات الذي يعتبر من الأصول الجوهرية في قانون المرافعات و لا يتعارض أعماله مع طبيعة المنازعة الإدارية إذ هو في حقيقته من أصول القانون الإداري الذي يقوم في جوهره لتحقيق فاعليته على سرعة الحسم سواء في إتخاذ القرار الإداري أو في الفصل في المنازعة الإدارية - لا وجه للحجاج بمبدأ تعدد درجات التقاضي لأنه متى كان موضوع الدعوى صالحاً للفصل فيه فلا مبرر لإطالة أمد النزاع و العودة بالإجراءات مرة أخرى إلى محكمة الموضوع التي أصدرت الحكم المطعون فيه مع احتمال تعرضه للنقض مرة ثانية - لا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب فالبطلان من أوجه مخالفة القانون و هو نتيجة لهذه المخالفة - إلغاء الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الأسباب يزيله من الوجود - لا فرق في ذلك بين إلغاء للبطلان أو لغيره - فصل المحكمة الإدارية العليا في النزاع بعد إلغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد إلغائه للبطلان<sup>(٢)</sup>

و قضى بأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يعتبر بحكم اللزوم النزاع المطروح أمامها من جميع جوانبه سواء ما تعلق به من الناحية الشكلية

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣ق ، مكتب فنى ٢ ، صفحة رقم ١١٧٣ ، جلسة ١٥/٦/١٩٥٧

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٩ ، جلسة ١٤-٠٥-١٩٨٨

كالإختصاص أو المواعيد أو من الناحية الموضوعية - إذا تبين للمحكمة الإدارية العليا أن النزاع في حقيقته أمر لا يقبل التبعيض بطبيعته أو التجزئة في ذاته يحق لها أن تتصدى للفصل في موضوع النزاع برمته دون ما تجزئة له <sup>(١)</sup>

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٢٨ ق مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١٧٣ ، جلسة ١٩٨٤ / ١٢ / ٢

## البَابُ الثَّانِي

طرق الطعن الغير عادية فى أحكام

المحاكم التأديبية





## الباب الثانى

### طرق الطعن الغير عادية

### فى أحكام المحاكم التأديبية

طرق الطعن الغير عادية فى أحكام المحاكم التأديبية الصادرة فى الدعاوى التأديبية ، تتمثل فى طريق ، له اسبابه المحددة فى القانون على سبيل الحصر .  
وهو الطعن لخطأ فى الواقع ، و ذلك يكون من خلال التماس اعادة النظر فى الحكم ، لتقوم المحكمة التى اصدرته بسحب حكمها و اعادة النظر فيه .



الفَصْلُ الْأَوَّلُ

الطعن بطريق التماس إعادة النظر



## الفصل الاول

### الطعن بطريق التماس اعادة النظر

مفهوم الطعن بطريق التماس اعادة النظر :

التماس إعادة النظر هو طريق طعن غير عادي على الأحكام ، فالتماس إعادة النظر طريق طعن خاص في الأحكام النهائية يرفع إلى نفس المحكمة التي أصدرتها ، ويرمي إلى معالجة ما يرد في هذه الأحكام من خطأ في تقدير الوقائع ، إذا كان هذا الخطأ قد أدى إلى التأثير في قرار القاضي بحيث ما كان يصدر على النحو الذي صدر به لو لم يقع في هذا الخطأ .

فالالتماس هو طريق غير عادي للطعن على الحكم ، ويعتبر من طرق سحب الحكم ، حيث ينظر امام نفس المحكمة التي اصدرت الحكم بسحب حكمها الاول و نظر القضية من جديد بناء على الظروف الجديدة التي لو كانت المحكمة تعلمها ، لما اصدرت حكمها محل الطعن ، وهو بذلك يختلف عن طريق اصلاح الحكم من المحكمة الاعلى<sup>(١)</sup>

مدى جواز الطعن على أحكام المحاكم التأديبية بالتماس اعادة النظر :

يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعات المنظورة أمام هذه المحاكم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك

---

١ - الدكتور / وجدي راغب ، الدكتور / سيد محمود ، الدكتور / سيد ابو سريع ، مبادئ المرافعات المدنية والتجارية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٠٩



وإذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا عن التعويض إذا كان له وجه <sup>(١)</sup>

شروط قبول الطعن بالتماس إعادة النظر :

يتعين لقبول التماس إعادة النظر توافر ذات الشروط العامة لقبول أي طلب قضائي ، سواء اكان دعوى او طعن ، و المتمثلة في الشروط العامة المصلحة و الصفة .

وقد اكدت المحكمة الإدارية العليا انه يجب لالتماس إعادة النظر فضلاً عن توافر الخسارة لدى الطاعن ، أن يوجد عيب من العيوب التي تنص عليها القانون ، ولأن التماس إعادة النظر طريق طعن غير عادي، فهذه العيوب واردة في القانون على سبيل الحصر <sup>(٢)</sup>

و قضت المحكمة الإدارية العليا انه وفقاً لما ورد بنصوص المواد ٥٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، و المواد ٢٤١ و ٢٤٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فإن التماس إعادة النظر هو طريق غير عادي في الأحكام النهائية أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم لأسباب نص عليها في قانون المرافعات على سبيل الحصر والذي أوجب أن تتضمن صحيفة الالتماس على بيان الحكم الملتمس فيه وتاريخه فضلاً عن أسباب الالتماس التي يجب أن تكون من الأسباب الواردة على سبيل الحصر في المادة ٢٤١ سالفه الذكر وإلا كانت صحيفة الالتماس غير مقبولة <sup>(٣)</sup>

- 
- ١ - المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
  - ٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ١٩٩٤ / ٥ / ٨ ، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا ، السنة التاسعة و الثلاثون ، الجزء الثاني ، من أول مارس سنة ١٩٩٤ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٩٤ - ص ١٣٣٥
  - ٣ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ١٩٩٤ / ٥ / ٨ ، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا ، السنة التاسعة و الثلاثون ، الجزء الثاني ، من أول مارس سنة ١٩٩٤ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٩٤ - ص ١٣٣٥

وينبني على ذلك أن الطاعن يتقدم بما ذكره في صحيفة الالتماس دون أن يكون له الحق في إضافة أسباب جديدة بالمرافعة .

و يراعى انه وفقا لنص المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح ، وهو ما يعنى انه لا يجوز طلب التماس إعادة النظر في حكم البراءة .

#### احوال التماس إعادة النظر :

نص قانون مجلس الدولة على انه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعات المنظورة أمام هذه المحاكم ، وبالتالى فانه يتعين تحديد الاحوال التى يجوز فيها التماس إعادة النظر في الأحكام فى قانونى المرافعات و الاجراءات الجنائية لبيان ما يتلائم من هذه الحالات مع الدعوى التأديبية .

وقد قرر المشرع فى قانون المرافعات انه للخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر فى الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية فى الأحوال الآتية

- ١- إذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير فى الحكم .
- ٢- إذا حصل بعد الحكم إقرار بتزوير الأوراق التى بنى عليها أو قضى بتزويرها .
- ٣- إذا كان الحكم قد بنى على شهادة شاهد قضى بعد صدوره بأنها مزورة .
- ٤- إذا حصل الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة فى الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها .
- ٥- إذا قضى الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوا .
- ٦- إذا كان منطوق الحكم مناقضا بعضه لبعض .

٧- إذا صدر الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية .

٨- لمن يعمد الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها بشرط إثبات غش من كان يمثله أو تواطئه أو إهماله الجسيم<sup>(١)</sup>

وقد نظم قانون الاجراءات الجنائية التماس إعادة النظر على الوجه الآتي ، يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح في الأحوال الآتية :

- ١- إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ، ثم وجد المدعى قتله حياً
- ٢- إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما.
- ٣- إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور ، وفقاً لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ، أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم
- ٤- إذا كان الحكم مبني على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم
- ٥- إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع ، أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه<sup>(٢)</sup>

ونحن نرى ان الاحوال الواردة بقانونى المرافعات و الاجراءات الجنائية التى تتلائم و طبيعة الدعوى التأديبية كشرط لقبول التماس باعادة نظر تتمثل

---

١ - المادة ٢٤١ من قانون المرافعات

٢ - المادة ٤٤١ اجراءات جنائية

في عدد من الاحوال التي تميز الالتباس ، و هي حالة الغش الصادر من الخصم المؤثر في الحكم ، و حالة تأسيس الحكم التأديبي على ورقة مزورة ، و حالة بناء الحكم التأديبي على شهادة مزورة ، و حالة حصول الملتزم على اوراق قاطعة في الدعوى التأديبية ، و حالة ما اذا كان منطوق الحكم التأديبي مناقضا بعضه البعض .

### حالة الغش الصادر من الخصم المؤثر في الحكم :

فهذا السبب من أسباب التماس اعادة النظر له شروط ، اذ يشترط في الغش المنصوص عليه في الاتي :

١ - ان يتوجه الغش الى احد مصادر معلومات القاضي ، او يؤدي الى منع الخصم من حرية الدفاع ، وقد قضى بان الغش الذي يبنى عليه الالتباس بالمعنى الذي تقصده المادة ٢٤١ / ١ من قانون المرافعات هو الذي يقع ممن حكم لصاحبه في الدعوى بناء عليه ولم يتح للمحكمة ان تتحرز عند اخذها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه بدحضه وتنويرها في حقيقة شانه لجهله به وخفاء امره عليه بحيث يستحيل كشفه فاذا كان مطلعا على اعمال خصمه ولم يناقشها او كان في وسعه تبين غشه وسكت عنه ولم يفضح امره او كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفات خصمه ولم يبين اوجه دفاعه في المسائل التي يتظلم منها فانه لا وجه للالتباس .

فالغش هو العمل الاحتيالي الذي يؤدي الى تضليل المحكمة فالغش يشتمل على كل انواع التدليس ومن امثلته سرقة المراسلات ، العمل على عدم وصول الاعلان للخصم ، الاتفاق مع وكيل الخصم اضرارا بموكله - ارشاد الشهود ، ويلاحظ ان الكذب او استعمال حيلة مشروعة اثناء الدفاع او العدول عن تعديل الطلبات او حلف اليمين كذبا لا يعتبر غشا ، و يجوز الالتباس في حالة حلف اليمين الكاذب ، اذ ان ذلك كان نتيجة غش وفي النهاية تقدير هذه الامور راجع لتقدير المحكمة ، و يجب ان يصدر الغش من الخصم المحكوم له او من يمثله .. اما الغش من الغير لا يجوز به الالتباس ما لم يكن الخصم شريكا له .



٢- ان يكون الغش خافيا على ملتزم إعادة النظر طوال نظر الدعوى بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتنوير حقيقته للمحكمة فتأثر به الحكم ، اما ما تناولته الخصومة وكان محل اخذ ورد بين طرفيها وعلى اساسه رجحت المحكمة قول خصم على اخر وحكمت له اقتناعا منها ببرهانه فلا يجوز التماس إعادة النظر فيه.

٣ - ان يكون الغش قد اثر في اصدار الحكم ، بمعنى ان يكون التقدير الذي اشتمل عليه الحكم قد تحدد استنادا الى التمثيل المزيف للحقيقة الراجع الى الغش بحيث انه بغير هذا الغش ما صدر الحكم بالمضمون الذي صدر به.

وقد قضى بان الطعن في الحكم الانتهائي بطريق الالتماس شرطه ان يقع من الخصم غش من شأنه التأثير في الحكم كما قضى بان الغش الذي يبنى عليه الالتماس بالمعنى الذي تقصده المادة ١٤١ / ١ من قانون المرافعات هو الذي يقع ممن حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه ولم يتح للمحكمة ان تتحرز عند اخذها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه بدحضه وتنويرها في حقيقة شأنه لجهله به وخفاء امره عليه بحيث يستحيل كشفه فاذا كان مطلعا على اعمال خصمه ولم يناقشها او كان في وسعه تبين غشه وسكت عنه ولم يفضح امره او كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفات خصمه ولم يبين اوجه دفاعه في المسائل التي يتظلم منها فانه لاوجه للالتماس وعلى ذلك اذا كان قوام الغش المدعى سبق عرضه على المحكمة في مواجهة الخصم المحكوم عليه ولم يبد عليه مطعنا فان الحكم اذ خلص الى عدم وقوع غش من المحكوم له ورتب على ذلك عدم قبول الالتماس فانه لا يكون قد خالف القانون

### حالة تأسيس الحكم على ورقة مزورة :

وهذا السبب له شروط هي ان يكون الحكم مبنى على الورقة المزورة وحدها اما اذا كان الحكم قد بني على الورقة المزورة وعلى ادلة اخرى ولكنها تحمل الحكم فلا يقبل الالتماس ، بمعنى انه لو كان الحكم مبنى على وقائع واسانيد اخرى غير الورقة المزورة فلا يجوز الالتماس ، فيجب ان تتوافر رابطة سببية بين الورقة المزورة وبين الحكم الملتزم فيه



و يشترط ان يثبت تزوير الورقة التي كانت اساسا للحكم اما باعتراف الخصم ، واما بالقضاء بتزويرها بعد الحكم ، على ان يكون ذلك قبل رفع الالتماس ، ولهذا يكون الالتماس غاية لاصلاح حكم بنى على ورقة مزورة لا وسيلة لاثبات تزويرها فلا يجوز رفع الالتماس والادعاء بالتزوير في دعوى الالتماس في ورقة بنى عليها الحكم الملتمس فيه .

و يجب ان يثبت تزوير الورقة بالطرق المنصوص عليها في المادة ٢٤١ وهى اما باقرار مرتكب التزوير او المتمسك بالورقة او بحكم قضائى ، و ان يثبت تزوير الورقة بعد صدور الحكم الملتمس فيه .

#### حالة بناء الحكم على شهادة مزورة :

و التى يقصد بها ان يبنى الحكم المطعون فيه على شهادة شاهد اثرت بشكل كلى وشامل على الحكم الصادر ، و ان يثبت تزوير الشهادة بحكم من القضاء سواء المدنى او الجنائى ، ولا يصلح الاقرار الصادر من ذى الشأن بأن شهادته مزورة لقبول الالتماس ، لان المشرع طلب اثبات الشهادة المزورة بحكم قضائى ولم يذكر اقرار الشاهد بالتزوير كما اشترط فى الاوراق المزورة وبالتالي لا يصلح مثل هذا الاقرار

#### حالة حصول الملتمس على اوراق قاطعة فى الدعوى:

فيشترط فيها ان تكون هذه الاوراق قاطعة فى الدعوى بالفعل ، بحيث انها لو كانت قدمت لغيرت الحكم الصادر ، ويجب ان تكون اوراق مكتوبة ، ومن ثم لا يكفى وجود شريط مسجل او مصور او اقرار غير قضائى ، وتقدير اثر الورقة هو من شأن المحكمة ، و ان تكون الاوراق حجزت اثناء نظر الدعوى بفعل الخصم ، وان يكون الحجز ماديا ، فالسكوت لا يكفى ، فاذا كان عدم تقديم اوراق بسبب اهمال الملتمس او فعل الغير لا يجوز الالتماس ، وكذلك لا يجوز الالتماس اذا كانت الاوراق موجودة بالسجلات الرسمية ، كما يجب ان لا يكون الملتمس عالما بوجود الورقة تحت يد خصمه فاذا كان

عالمًا ولم يطلب تقديمها فلا يقبل الالتماس ، و أخيرا يشترط ان يكون حصول  
الملتزم على الاوراق بعد صدور الحكم الملتزم فيه .

اما بالنسبة لحالة اذا كان منطوق الحكم مناقضا لبعضه البعض كسبب  
لقبول الالتماس فيقصد به وجود تناقض في منطوق الحكم الصادر وليس في  
اسبابه ، اذا كان التناقض في الاسباب فاللجوء يكون الى طريق النقض

ومن ثم يمكن ان نجمال شروط قبول الالتماس المنصوص عليه  
في الفقرة الرابعة من المادة ٢٤١ فيما يأتي:

- ان تكون الاوراق التي حصل عليها الملتزم قاطعة في الدعوى  
ولو قدمت لغير وجه الحكم فيها لمصلحة الملتزم .

- ان تكون الورقة محجوزة بفعل الخصم فاذا كان الملتزم قد  
حصل على هذه الورقة من المحكوم له بعد الحكم النهائي تفيد  
استلامه مبلغا فانه لا يتوافر بالحصول على هذه الورقة الحالة  
الرابعة المنصوص عليها في المادة ٢٤١ مرافعات كان خصمه قد  
حال دون تقديمها اذا الوصف الاخير لا ينطبق عليها

- ان يكون الملتزم جاهلا اثناء الخصومة وجود الاوراق تحت يد  
حائزها

- ان يحصل الملتزم بعد صدور الحكم المراد الالتماس فيه على  
الاوراق القاطعة بحيث تكون في يده عند رفع الالتماس.

اجراءات نظر الالتماس :

و ميعاد الألتماس وفقا لقانون المرافعات أربعون يوما . و لا يبدأ في  
الحالات المنصوص عليها في الفقرات الأربع الأولى من المادة ٢٤١ إلا من اليوم  
الذي ظهر فيه الغش أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوتيه أو الذي  
حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة ، و يبدأ  
الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابعة من المادة المشار اليها اليوم

الذى يعلن فيه الحكم إلى من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا . و يبدأ  
الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابعة من اليوم الذى ظهر فيه  
الغش أو التواطؤ أو الأهمال الجسيم<sup>(١)</sup>

يرفع الألتماس أمام المحكمة التى أصدرت الحكم بصحيفة تودع قلم  
كتابها وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى . و يجب أن تشتمل صحيفته على  
بيان الحكم الملتمس فيه و تاريخه و أسباب الألتماس و إلا كانت باطلة .<sup>(٢)</sup>  
و يجب على رافع الألتماس فى الحالتين المنصوص عيهما فى البندين ٧ ، ٨ من  
المادة ٢٤١ من هذا القانون أن يودع خزانة المحكمة مبلغ مائتى جنيه على سبيل  
الكفالة ، و لا يقبل قلم الكتاب صحيفة الألتماس إذا لم تصحب بما يثبت هذا  
الإيداع ، ويعفى من ايداع الكفالة من اعفى من أداء الرسوم القضائية ، و  
يجوز أن تكون المحكمة التى تنظر الألتماس مؤلفة من نفس القضاة الذين  
أصدروا الحكم<sup>(٣)</sup> ، و لا يترتب على رفع الألتماس وقف تنفيذ الحكم و مع  
ذلك يجوز للمحكمة التى تنظر الألتماس أن تأمر بوقف التنفيذ متى طلب  
ذلك و كان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه ، و يجوز  
للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه  
كفيلا بصيانة حق المطعون عليه<sup>(٤)</sup> ، تفصل المحكمة أولا فى جواز قبول  
ألتماس إعادة النظر ثم تحدد جلسة للمرافعة فى الموضوع دون حاجة إلى إعلان  
جديد على أنه يجوز لها أن تحكم فى قبول الألتماس وفى موضوع بحكم واحد  
إذا كان الخصوم قد قدموا أمامها طلباتهم فى الموضوع ، و لا تعيد المحكمة  
النظر إلا فى الطلبات التى تناولها الألتماس<sup>(٥)</sup> ، و الحكم الذى يصدر برفض  
الألتماس أو الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الطعن  
فى أيهما بالألتماس<sup>(٦)</sup> .

١ - المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات

٢ - المادة ٢٤٣ مرافعات

٣ - المادة ٢٤٤ مرافعات

٤ - المادة ٢٤٥ مرافعات

٥ - المادة ٢٤٧ مرافعات

ووفقاً لأحكام قانون الاجراءات الجنائية ، قفى الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ، يكون لكل من النائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانوناً إذا كان عديم الأهلية أو مفقوداً أو لأقاربه أو زوجه من بعد موته حق طلب إعادة النظر ، وإذا كان الطالب غير النيابة العامة فعليه تقديم الطلب إلى النائب العام بعريضة يبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه ، والوجه الذى يستند عليه ، ويشفعه بالمستندات المؤيدة له ، ويرفع النائب العام الطلب سواء كان مقدماً منه أو من غيره مع التحقيقات التى يكون قد رأى إجراءها إلى محكمة النقض بتقرير يبين فيه رأيه وأسباب التى يستند عليها ، ويجب أن يرفع الطلب إلى المحكمة فى الثلاثة أشهر التالية لتقديمه<sup>(١)</sup> ، أما فى الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن ، وإذا رأى له محلاً يرفعه مع التحقيقات التى يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشارى محكمة النقض وإثنين من مستشارى محكمة الاستئناف تعين كلا منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها . ويجب أن يبين فى الطلب الواقعة أو الورقة التى يستند عليها ، وتفصل اللجنة فى الطلب بعد الإطلاع على الأوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق وتأمراً بإحالاته إلى محكمة النقض إذا رأت قبوله ، ولا يقبل الطعن بأى وجه فى القرار الصادر من النائب العام أو فى الأمر الصادر من اللجنة المشار إليها بقبول الطلب أو عدم قبوله<sup>(٢)</sup>

ومن أحوال الطعن بطريق التماس إعادة النظر ، طعن الخارج عن الخصومة الذى يلحق به ضرر من الحكم ، فإنه يحق له أن يقيم دعوى بالتماس إعادة النظر طبقاً لنص المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، وقد كان العمل يجرى من قبل على الطعن فى ذلك الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة غير أن المحكمة المذكورة عدلت عن

١ - المادة ٤٤٢ اجراءات جنائية

٢ - المادة ٤٤٣ اجراءات جنائية



هذا المبدأ وقضت بعدم قبول الطعن في هذه الحالة وعلى صاحب الشأن أن يسلك طريق التماس إعادة النظر تأسيساً على أن قانون المرافعات ألغى طريق اعتراض الخارج عن الخصومة وجعله حالة من حالات التماس إعادة النظر، فالوقع أن التماس إعادة النظر كطريق للطعن في الأحكام يجب ألا يقبل ممن كان طرفاً في الخصومة أو ممثلاً فيها وهو ما تنطق به عبارات البند الثامن من المادة ٢٤١ مرافعات<sup>(١)</sup>.

كما ان لائحة الرسوم أمام محاكم مجلس الدولة لم يرد بها إشارة إلى الكفالة المنصوص عليها بالمادة ٢٤٣ من قانون المرافعات ، والإحالة الواردة في المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ / ١٩٧٢ بمراعاة المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة للتماس إعادة النظر لا تشمل الكفالة الواردة في المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات المدنية ، كما أن عدم استكمال الرسم ليس جزاءه عدم قبول الدعوى<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم فلا يسوغ القول بأنه اذا قدمت صحيفة التماس دون إرفاق ما يثبت تمام هذا الإيداع فعلى قلم الكتاب عدم قبول صحيفة التماس ، ومن ثم فان عدم اداء رسم الدعوى كله او بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصح على ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا ان يكون سبباً للطعن في الحكم ، و تصبح الرسوم المستحقة واجبة الاداء و على قلم الكتاب ان يتخذ الاجراءات المقررة في شأن تحصيلها<sup>(٣)</sup>.

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ٨ / ٥ / ١٩٩٤ ، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا ، السنة التاسعة و الثلاثون ، الجزء الثاني ، من أول مارس سنة ١٩٩٤ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٩٤ - ص ١٣٣٥

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ٨ / ٥ / ١٩٩٤ ، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا ، السنة التاسعة و الثلاثون ، الجزء الثاني ، من أول مارس سنة ١٩٩٤ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٩٤ - ص ١٣٣٥

٣ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٨٢ ، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا و السنة الثامنة و العشرون ، من أول اكتوبر ١٩٨٢ الى سبتمبر ١٩٨٢ ص ١٩٥



## مقارنة وقف التنفيذ امام كلا من المحكمة الإدارية العليا ومحكمة التماس اعادة النظر :

١- من حيث تأثير الطلب على التنفيذ :لا يترتب على مجرد الطعن امام المحكمة الإدارية العليا ، او الالتماس وقف تنفيذ الحكم النهائي ، ومع ذلك يجوز لاي من المحكمتين ان تأمر بوقف التنفيذ متى طلب منها ذلك ( الطالب هو الخصم صاحب المصلحة المنفذ ضده فقط ) وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه

٢- من حيث تقديم العريضة واعلان الخصم ، يقدم الطاعن المطعون عليه عريضه الى رئيس المحكمة بتعيين جلسه لنظر طلب الوقف وبعد تعيين الجلسه يعلن الطاعن خصمه بميعاد وصحيفة الطعن، ويجوز للمحكمة اعتبار طلب الوقف كأن لم يكن اذا لم يقوم الطاعن باعلان الخصم بالجلسه المحددة وكان ذلك راجع الى فعل الطاعن.

٣- من حيث السلطه التقديرية للمحكمة تتمتع المحكمة بسلطه تقديرية عند نظر طلب الوقف فلها ان توافق عليه كليا او جزئيا او ان ترفضه واذا وافقت عليه يجوز لها ان تأمر بكفاله او تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المطعون عليه.

٤- المترتب على رفض الطلب اذا رفضت المحكمة طلب الوقف او اعتبرته كان لم يكن فانها تلزم الطاعن بمصاريف الطعن.

٥- من حيث وقت تقديم الطلب يجب ان يقدم طلب وقف التنفيذ قبل تمام التنفيذ وبعد بدئه لانه طلب وقتي الهدف منه وقف التنفيذ فاذا ما تم التنفيذ كان طلب الوقف واقعا على غير محل، ونلاحظ ان ما تم تنفيذه لا يمكن وقفه.

## الفَصْلُ الثَّانِي

الطعن بطريق دعوى البطلان الاصلية



## الفصل الثاني

### الطعن بطريق دعوى البطلان الاصلية

المادة ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية اجازت استثناء الطعن بدعوى البطلان الاصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية ، اذ نصت على ان يقع باطلاً عمل القاضى أو قضاؤه في الأحوال المنتظمة الذكر بالمادة ١٤٦ و لو تم باتفاق الخصوم ، و اذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم و إعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى و قضت المحكمة الإدارية العليا بعدم جواز الطعن في الأحكام بطريق البطلان الاصلية الا في عدد من الحالات الاستثنائية ، منها الأحكام التي تصدر ضد شخص بدون إعلانه لحضور الجلسة المحددة لنظر الدعوى إعلاناً صحيحاً..

و قد قضى بأن المشرع أجاز استثناء الطعن بدعوى البطلان الاصلية في الأحكام الصادرة بصيغة إنتهائية - هذا الاستثناء في غير الحالات الواردة بقانون المرافعات ، يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوى على عيب جسيم و تمثل إهدار للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته - يجب أن يكون الخطأ الجسيم الذى يهوى بقضاء المحكمة الإدارية العليا إلى درك البطلان بيناً غير مستور و ثمرة غلط فاضح يكشف في وضوح عن ذاته بما لا مجال فيه إلى اختلاف وجهات النظر المعقولة - إذا لم يتوافر ذلك و كان الأمر لا يعدو الاختلاف في الرأي الذى أبان الحكم شواهده و مبرراته فيما رجح لديه فلا يستوى ذريعة لاستنهاض دعوى البطلان و إهدار قضاء المحكمة (١)

و قضى بأن أجاز المشرع إستثناء الطعن بدعوى البطلان الاصلية في الأحكام الصادرة بصيغة إنتهائية - هذا الإستثناء في غير الحالات الواردة بقانون المرافعات ، يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوى على عيب جسيم و

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣٥٦٤ لسنة ٣٢ ق ، جلسة ١٩٩٠ / ٦ / ٣

تمثل إهدار للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته - يجب أن يكون الخطأ الجسيم الذي يهوى بقضاء المحكمة الإدارية العليا إلى درك البطلان بيناً غير مستور و ثمرة غلط فاضح يكشف في وضوح عن ذاته بما لا مجال فيه إلى إختلاف وجهات النظر المعقولة - إذا لم يتوافر ذلك و كان الأمر لا يعدو الإختلاف في الرأي الذي أبان الحكم شواهد و مبرراته فيما رجح لديه فلا يستوى ذريعة لإستهاض دعوى البطلان و إهدار قضاء المحكمة<sup>(١)</sup>

### احوال الطعن بدعوى البطلان الاصلية :

خلا قانون مجلس الدولة من تنظيم الطعن بالبطلان في أحكام المحكمة الإدارية العليا - يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى قواعد قانون المرافعات المدنية و التجارية التي تؤدي الى انعدام الحكم القضائي ، فدعوى البطلان الاصلية طريق لاهدار الحكم المعدوم .

فالاصل هو عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم ما دام لا يعتبر معدوماً إذ يمتنع تجريح الحكم أو النيل منه إلا عن طريق الطعن فيه بطرق الطعن الجائزة ، فأن لم يكن الطعن فيه جائزاً أو استغلق سبيل الطعن فيه من الطعن أو النعي عليه مهما شابه من أخطاء أو عيوب ولو كانت تؤدي إلى بطلانه.

ولا يعتبر الحكم معدوماً إلا إذا فقد ركناً من أركانه الأساسية وهي أن يكون الحكم صادراً من محكمة تتبع جهة قضائية ، و ان يصدر من المحكمة بما لها من سلطة قضائية أي في خصومة ، و أن يكون الحكم مكتوباً ، ولا يعتبر الحكم معدوماً إذا صدر على من أعلن بصحيفة الدعوى إعلاناً باطلاً<sup>(٢)</sup> فمن الأسباب التي تؤدي إلى انعدام الحكم بوجه عام انتفاء صفة القاضي و

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٣٥٦٤ لسنة ٣٢ ق ، مكتب فنى ٣٥ صفحة

رقم ٥ ، جلسة ١٩٩٠ / ٦ / ٣

٢ - الدكتور / أحمد المليجي ، التعليق على قانون المرافعات ، طبعة ٢٠٠٢ الجزء الثالث ص

٨٧٢ وما بعدها



زوالها ، و عدم مراعاة تشكيل المحكمة و عدد أعضاؤها لاحكام القانون ، و قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد في حق القضاة الذين اصدروا الحكم ، و صدور الحكم من جهة قضائية غير مختصة ، فمن اهم أسباب انعدام الحكم ، صدوره من محكمة تتبع جهة قضائية غير مختصة ولائيا بنظر النزاع الصادر فيه الحكم ، كما لو صدر حكم تأديبي بوقف موظف عن العمل من محكمة مدنية تتبع جهة القضاء العادي .

كما قضى بأن صدور حكم من قاض غير صالح لنظر الدعوى لتحقيق حالة من حالات عدم الصلاحية المقررة قانوناً<sup>(١)</sup>

يعتبر معدوما الحكم الصادر من شخص لا يعتبر قاضيا أو من قاض لم يحلف اليمين القانونية ، أو من قاض زالت عنه ولاية القضاء بسبب العزل أو الإحالة على المعاش أو الاستقالة .

إذا توفى القاضي بعد المداولة و قبل النطق بالحكم وجب فتح باب المرافعة من جديد و إعادة تشكيل الهيئة بإدخال عضو يحل محل المتوفى ، و إلا اعتبرت الهيئة التي أصدرت الحكم غير التي سمعت المرافعة ، أما إذا توفى القاضي بعد جلسة النطق بالحكم التي حضرها و قبل التوقيع على مسودته - فإن الحكم يكون باطلا و لا يكون معدوما إذ يعد قائما - دون أسباب - أو بعبارة أدق دون توافر الضمانة التي يحققها توقيع القضاة على المسودة عملا بالمادة ١٧٥ مما يستوجب بطلانه

و يعتبر معدوما الحكم الصادر من قاض موقوف بصفة مؤقتة عن عمله .

و إذا حجر على قاض فإن جميع ما أصدره من أحكام يعد معدوما من وقت توقيع الحجر عليه ، و الطلب بتوقيع الحجر على قاض أمام المحكمة المختصة نوعيا و محليا عملا بالقواعد العامة - لا يوقف ، و في ذاته القاضي عن عمله .

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٤٢٢٣ لسنة ٣٣ ق ، مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥٥٩ ، جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٣

و لا يعد معدوما الحكم الذي يصدر من قاض ندب إلى المحكمة التي أصدر الحكم فيها الحكم فيها بطريقة غير صحيحة و يفترض بطبيعة الحال أن يكون المندوب قاضيا يعمل في محكمة أخرى و في الدرجة القضائية التي تؤهله للندب فمثلا إذا ندب أحد القضاة مستشارا في محكمة النقض فإنه يعد معدوما الصفة في هذا اصدد و تكون في الأحكام الصادرة من الدائرة التي يشترك فيها معدوما .

و يعتبر معدوما الحكم الصادر من قاضيين بدلا من ثلاثة بشرط أن يكون الحكم قد صدر بالفعل منهما دون الثلاثة فإذا ورد خطأ مادي في ديباجة الحكم بصدد عدد أعضاء المحكمة فإنه لا يؤثر في صحته ما دام قد ورد في محضر الجلسة أن الذي أصدره هم القضاة الثلاثة المذكورة أسمائهم في المحضر ، و صدور الحكم من أربعة قضاة بدلا من ثلاثة - يبطله و لا يعدمه .

و إذا صدر حكم من قاض غير صالح لنظر الدعوى لتوافر سبب من أسباب عدم الصلاحية المقررة في المادة ١٤٦ أو ١٦٥ أو المادة ٤٩٨ فإنه يعد باطلا و ليس معدوما ، عملا بالمادة ٤٧ / ١ و هو يعد باطلا و لو اتفق الخصوم على العكس ، إنما يتعين الطعن فيه وفقا للقواعد المقررة فإذا أغلقت سبل الطعن فيه صار باتا غير قابل لأي مطعن .

و يعتبر باطلا و ليس معدوما الحكم الصادر من قاضي يجوز رده عملا بالمادة ١٤٨ بافتراض أن طالب الرد لم يعلم بأسبابه إلا بعد صدور الحكم .

و قضى بأنه لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن الا إذا إنتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم يمثل إهدارا للعدالة بفقد الحكم وظيفته و تقوم على أساسه دعوى البطلان الأصلية - الطعن في حكم المحكمة الإدارية العليا بدعوى البطلان الأصلية لإشتراك أعضاء دائرة فحص الطعون في نظر الطعن .

أمام الدائرة الخامسة بالمحكمة الإدارية العليا - الحكم بعدم جواز قبول الدعوى<sup>(١)</sup>

و قضي بأن حضور مستشار بمجلس الدولة في الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع ومشاركته في إصدار فتوى بشأن ذات موضوع الدعوى التي يجلس للفصل فيها في إحدى محاكم مجلس الدولة يترتب عليه بطلان الحكم الذي شارك في إصداره ، أساس ذلك أن سبق الإفتاء في موضوع الدعوى يعد سبباً من أسباب عدم الصلاحية لنظرها ، بما يجوز معه الطعن على ذلك الحكم بدعوى البطلان الأصلية<sup>(٢)</sup>

و قضي بأنه لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقرن الحكم بعيب جسيم يمثل أهداراً للعدالة يفقد معه الحكم وظيفته و مقوماته و تقوم على أساسه دعوى البطلان الأصلية أما إذا قام الطعن على مسائل موضوعية تندرج كلها تحت احتمالات الخطأ و الصواب في تفسير القانون و تأويله فإن هذه الأسباب لا تمثل أهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته و بالتالي لا تصمه بأي عيب ينحدر به إلى درجة الإنعدام و هو مناط قبول دعوى البطلان الأصلية<sup>(٣)</sup>

و قضي بأن دعوى البطلان الأصلية هي دعوى ترفع في حالات إنعدام الحكم - إذا بلغ العيب المنسوب للحكم درجة الإنعدام جاز إقامة هذه الدعوى أما إذا لم يبلغ هذه الدرجة فلا تجوز إقامتها احتراماً لما للأحكام من حجية - هذه الدعوى لها طبيعة خاصة و توجه ضد أحكام نهائية لا يجوز

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٢٤ ق مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣٣١ ، جلسة ٢٦-١٢-١٩٨٢

٢ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٣١ ق.ع جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٩١

٣ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٦٦ ، جلسة ١ / ٧ / ١٩٨٩

المساس بحجيتها و بذلك تقترب من طرق الطعن غير العادية كإلتماس إعادة النظر - إذا كانت القاعدة هي عدم جواز الطعن بالإلتماس في حكم سبق الطعن فيه بهذا الطريق فهذه القاعدة مهيأة للتطبيق بالنسبة لدعوى البطلان الأصلية و لو لم يجر بها نص خاص - لا وجه للقول بأن دعوى البطلان الأصلية هي دعوى و ليست طعنًا فالغرض من القاعدة السابقة هو تحقيق الاستقرار في الأحكام و وضع حد للتقاضى سواء تعلق الأمر بدعوى أو بطعن كما أن تطبيق هذه القاعدة جائز سواء جرى بها نص خاص أو لم يجر<sup>(١)</sup>

وقضى بأنه من حيث إن عناصر المنازعة مستقاة من أوراقها تجمل (وبالقدر اللازم لحمل منطوق الحكم على أسبابه) في أن الطاعن كان قد أقام الدعوى رقم ١٨٣٩ لسنة ٥٢ ق أمام محكمة القضاء الإداري بالقاهرة، وطلب فيها الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه بثبوت الجنسية المصرية له، على سند أنه وولد بمنطقة شبرا الخيمة محافظة القليوبية وقيد بمكتب صحة شبرا الخيمة تحت رقم ٢٥٩ في ١٥ / ٣ / ١٩٥٨ وأن والده وأمه مصريان ولدا بمركز قلوب محافظة القليوبية، إلا أنه فوجئ أن مصلحة الأحوال المدنية ومصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية تخطره بتصحيح جنسيته من مصري إلى سعودي، فتقدم بالعديد من التظلمات إلى مصلحة وثائق السفر والجنسية لإثبات جنسيته، دون جدوى، مما حدى به إلى إقامة هذه الدعوى للحكم له بالطلبات آنفة الذكر. وقد تدوولت الدعوى بالجلسات أمام محكمة القضاء الإداري بالقرار المطعون فيه، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها ثبوت الجنسية المصرية للمدعى، وشيدت المحكمة قضائها على أساس، أن والد المدعى ولد في مصر بتاريخ ٣١ / ١٠ / ١٩٢٧ بمحافظه القليوبية، وأنه مقيد بجداول الانتخاب وانه يعمل بالشركة الأهلية للنسيج وتوفي ودفن في مصر، مما ينبى عن أنه مصري الجنسية، كما أن أم المدعى ولدت في مصر بتاريخ ٣ / ٤ / ١٩٣٠ ، وأن المدعى تلقى تعليمه في مصر وطبق في شأنه قانون الخدمة العسكرية، مما يكون معه القرار المطعون فيه قد صدر مخالفاً للواقع والقانون،

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٩٠



وإذا لم يلق هذا الحكم قبولا لدى جهة الإدارة، فقامت بالطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا وقيد الطعن برقم ٨٣٥٥ لسنة ٤٧ ق.ع، وطلبت في هذا الطعن الحكم بإلغاء ذلك الحكم والقضاء مجدداً برفض الدعوى وإلزام المطعون ضده بالمصروفات عن درجتي التقاضي. وقد نظر الطعن بالجلسات أمام دائرة فحص الطعون على النحو الثابت بمحضرها التي قررت بجلسته ١٦/٥/٢٠٠٥ إحالة الطعن إلى الدائرة الأولى موضوع بالمحكمة، وأودعت هيئة المفوضين تقريراً في الطعن ارتأت فيه الحكم برفض الدعوى وإلزام الجهة الإدارية بالمصروفات، وبجلسة ٢٤/١٢/٢٠٠٥ أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه بدعوى البطلان الأصلية والمشار إليها أنفاً، وأقامت لمحكمة قضائها على أساس أن الثابت من الأوراق وأن والد المطعون ضده من مواليد ٣١/١٠/١٩٢٧، مما يعنى أنه وقت العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ كان عمر والده سنتين، ومن ثم فإنه لا يتمتع بالجنسية المصرية إلا إذا كان والده (أي جد المطعون ضده) يتمتع بالجنسية المصرية، ولما كانت الأوراق قد أجديت عن توافر أي من الشروط الواجب توافرها للدخول في الجنسية المصرية لجد المطعون ضده، وبالتالي لا يكون والد المطعون ضده متمتعاً بالجنسية المصرية وتبعاً بذلك لا يكون المطعون ضده ثبوت الجنسية المصرية له، مفتقراً إلى السند الصحيح من الواقع أو القانون، ويكون مسلك الجهة الإدارية بعدم الاعتراف بثبوت جنسيته المصرية، متفقاً وصحيح القانون، وأنه لا اعتداد بما أثاره المطعون ضده من أن حالته وحالة والده الظاهرة تعد دليلاً على جنسيتها المصرية من واقع المستندات القديمة منه والمتمثلة في شهادات ميلاد وصور من البطاقات العائلية والشخصية وجوازات سفر وشهادات دراسية وأن والده كان يعمل في مصر من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٨٧، ذلك أن هذه الشهادات لا تعد أصلاً لإثبات الجنسية، وإنما هي قرائن عليها تزول قيمتها إذا أثبت البحث عن عدم توافر شروط قيام هذه الجنسية في حق صاحب الشأن، قانوناً، على نحو ما تقدم. وإذا لم يرتضى المطعون ضده هذا الحكم فقام بالطعن عليه بدعوى البطلان الأصلية، ناعياً على الحكم، أنه استبعد المستندات المقدمة منه لإثبات إقامته



ووالده في مصر، كما أن الوقائع تثبت إقامة جده في مصر، لأنه ليس من المنطقي أن ينجب جده، والده، عام ١٩٢٧ ويكون عابر سبيل، إنما لا بد أن يكون مقيماً في مصر في ذلك الوقت، وأن الحكم بنى على قول جهة الإدارة بأن المطعون ضده سعودي الجنسية، وهو قول مرسل وغير صحيح. ومن حيث إن المحكمة الإدارية العليا - قد استقرت بقضاء متواتر على أنها بما وسد لها من رقابة المشروعية وسيادة القانون، وبما تحمله من أمانة القضاء وعظيم رسالته وغير معقب على أحكامها تستوي على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمجلس الدولة، ومن ثم لا يكون من سبيل إلى إهدار أحكامها والنيل منها إلا بولوج دعوى البطلان الأصلية، وهي طريق طعن إستثنائي في الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية وفي غير حالات البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية، وتنحصر في الحالات التي تنطوي على عيب جسيم مثل إهداراً للعدالة على نحو يفقد معها الحكم وظيفته، فتزعزع قرينة الحكم التي تلازمه، ويجب أن يكون الخطأ الذي شاب الحكم ثمرة غلط فاضح يكشف بذاته عن أمره فيضطرب ميزان العدالة، على نحو لا يستقيم معه، سوى صدور حكم يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح، كأن يصدر الحكم من تشكيل بالمحكمة غير مكتمل، أو من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الخصومة، أما إذا قام الطعن على أسباب موضوعية تندرج تحت احتمالات الخطأ والصواب في تأويل القانون وتطبيقه، أو مناقشة الأدلة التي استند إليها الحكم المطعون فيه، فإن هذه الأسباب لا تمثل إهداراً للعدالة على نحو يفقد معها الحكم وظيفته، ومن ثم لا تصمه بعيب ينحدر به إلى درك الانعدام، وتكون الدعوى لا سند لها من صحيح حكم القانون ولا عاصم لها من الرفض. ومن حيث أنه لما كانت الأسباب التي ساقها المطعون ضده نعيّاً على الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان الأصلية، ليس من شأنها أن تنال من سلامته ولا تكشف عن ثمة بطلان علق به، وقد سبق أن تناولها الحكم في أسبابه إيراداً ورداً، وغاية الأمر ومرام المطعون ضده أن يهدف من دعواه إلى معاودة طرح موضوع النزاع من جديد إلى المحكمة، بعد فصلت فيه بحكم بات وقضاء نافذ، وهو ما يخرج بالدعوى عن الغاية التي تغياها المشرع

منها، ويدفع بها كوسيلة للمساس بالحجة التي تدثر بها الحكم المطعون فيه، مما تكون معه غير قائمة على سند صحيح من القانون، متعيناً القضاء برفضها.<sup>(١)</sup>

و من أسباب الطعن بدعوى البطلان الاصلية ، انعدام أسباب الحكم القضائي ، الامر الذي ينحدر به الى درجة العدم ، بما يوجب الفائه حتى لو كان نهائيا .

و محكمة النقض تعتبر الحكم الخالي من تاريخ إصداره معدوما إذا قضت بأن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره و إلا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا<sup>(٢)</sup>

كما قضت محكمة النقض بأن خلو الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته يؤدي إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له<sup>(٣)</sup>

وقضت محكمة النقض بأن الحكم المفقود لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه<sup>(٤)</sup> وقضت بأن كل حكم يجب أن يكون بالكتابة ويرقعه القاضي الذي أصدره وإلا يعتبر غير موجود<sup>(٥)</sup>

وقضى بأنه من حيث إن مبنى الطعن المائل على الحكم بدعوى البطلان الأصلية المائلة هو مخالفته للثابت بالأوراق والمستندات ، وإغفال مستندات الطاعنين العديدة ، ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ومن حيث إن قضاء

---

١ - المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الأولى - موضوع - الطعن رقم ١٤٣٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٠٠٩/١/١٠

٢ - نقض جنائي في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ - مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٢٥٣ - ص ٩٢٤

٣ - نقض جنائي في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ - مجموعة أحكام النقض س ٨ - رقم ٢٣٦ - ص ٨٧٠

٤ - نقض جنائي في ٨ أكتوبر ١٩٥٧ - مجموعة أحكام النقض س ٨ - رقم ٢٠٩ - ص ٧٨١

٥ - نقض جنائي ١٦ من يونيو سنة ١٩٤٧ - مجموعة ج ٧ - رقم ٣٨١ - ص ٢٦٠

هذه المحكمة مستقر على أن الحكم القضائي متى صدر صحيحاً امتنع بحث أسباب العوار الذى تلحقه إلا عن طريق الطعن عليه بإحدى طرق الطعن التى حددها القانون على سبيل الحصر ، وإذا كان الطعن على الحكم غير جائز ، او كان قد استُغلق فلا سبيل لإهداره بدعوى بطلان أصلية لمساس ذلك بحجته إلا فى الحالات التى نص عليها المشرع فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ومنها الحالات الواردة بالمادة ( ١٤٦ ) منه ، والتى أحالت إلى المادة ١٤٧ من ذات القانون مرتبة صراحة جزاء بطلان عمل القاضى ، وفى غير هذه الحالات فإن استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية فى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية يقف عند الحالات التى تنطوى على عيب جسيم يصيب كيان الحكم ويفقده صفته كحكم بفقدان أحد أركانه الأساسية (١) ومن حيث إنه تطبيقاً لما تقدم ، ولما كانت الأسباب التى أقام الطاعن عليها دعوى البطلان الأصلية الماثلة تنحصر فى ثلاثة أسباب رئيسية هى مخالفته للثابت بالأوراق والمستندات وذلك لعدم التنازل عن أى حق موضوعى فى الدعوى رقم ٤١٩٢ لسنة ٤٣ ق ، ولكون الطاعنين من أصول مصرية ، وسبب ثان متمثل فى قصور التسبب وإغفال المستندات التى من بينها صدور جواز سفر مصرى لوالد الطاعنين ، وشهادات ميلاد وكشف سداد الضرائب العقارية من عام ١٩٠٨ حتى عام ١٩٤٩ وسبب ثالث مؤداه مخالفة الحكم للقانون والخطأ فى تطبيقه بعدم اعترافه بجواز سفر والد الطاعنين وشهادة ميلاد والدهم وأشقائه ، ولما كان مناقشة هذه الأسباب الثلاثة هى معاودة للمجادلة فيما سبق أن تناوله الحكم المطعون فيه وحسمه بحكم نهائى بات ، كما لا يعتبر ما استخلصه الحكم من المستندات المشار إليها من نتائج عيباً جسيماً يفقد الحكم كيانه ، إنما يظل الأمر داخلاً فى نطاق ما تتمتع به المحكمة من سلطة تقديرية فى تكوين

---

١ - المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ١٤٣٨١ لسنة ٥٢ ق . عليا بجلسة

٢٠٠٩ / ١ / ١٠

عقيدتها ووزن القرائن المشار إليها ، وعليه تظل الأسباب التي أوردتها المدعون في دعوى البطلان الأصلية الماثلة متعلقة بتأويل القانون وتطبيقه وتهدف إلى معاودة مناقشة ما قام عليه الحكم المطعون فيه من أسباب ، الأمر الذي لا تتوافر معه شرائط دعوى البطلان الأصلية .

ومن حيث إنه بناءً على ما تقدم فإن الأسباب الثلاثة التي ساقها المدعون نعيًا على الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان الأصلية الماثلة ليس فيها ما يفقد الحكم صفته كحكم قضائي نهائي ، ومناقشتها يعد طرقاً لموضوع النزاع من جديد على المحكمة بعد أن فصلت فيه بحكم بات ، وهو ما يخرج بالدعوى الماثلة عن الغاية التي استهدفها منها المشرع ، ويدفع بها كوسيلة للمساس بالحجية التي تدثر بها الحكم المطعون فيه ، الأمر الذي يتعين معه القضاء برفضها ، وإلزام المدعين المصروفات<sup>(١)</sup>

وقد قضى بأن المشرع حصر طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يمتنع بحث أسباب العوار التي قد تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها بحيث إذا كان الطعن غير جائز كما هو الحال في واقع الدعوى أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى البطلان الأصلية وذلك تقديرًا لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها ، وأنه وأن جاز استثناء من هذا الأصل العام في بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك غير أنه لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قرر أن مناط البطلان الذي يعتصم به المستأنف - الطاعن - هو الإخلال بحق الدفاع وهذا النوع من البطلان عموماً لا يتحدد بأي حكم شابه عوار أو صله إلى حد الانعدام أي

---

١ - المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٥٠٨٩ لسنة ٥٥ قضائية عليا بجلسة

٢٠١٠/٣/٢٠



التحرر من أركانه الأساسية للأحكام ورتب على ذلك عدم قبول دعوى البطلان فإنه يكون قد ألتمز صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب غير سديد<sup>(١)</sup>

و قضى بأن مخالفة الحكم - أيا كانت المحكمة التي أصدرته - لقاعدة قانونية سواء لمخالفته نصاً في القانون أو قواعد استقرت عليها محكمة النقض - وأيا كان وجه الرأي في قيام هذه المخالفة أو عدم قيامها لا يمس مقومات الحكم الأساسية ولا يترتب عليها انعدامه ولا يجوز بالتالي رفع دعوى مبتدأة لطلب الحكم ببطلانه لهذا السبب<sup>(٢)</sup>

كما قضى بأن الحكم القضائي متى صار صحيحاً متبجاً أثاره يمتنع بحث أسباب العوار التي تلحقه إلا أن طريق التظلم منه بطرق الطعن المناسبة وكان لا سبيل لاهدار هذه الأحكام بدعوى بطلان أصلية..... إلا أنه المسلم به إستثناء من هذا الأصل العام في بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك إذا تجرد الحكم من أركانه الأساسية وقوامها صدور من قاض له ولاية القضاء في خصومة مكتملة المقومات أطرافاً ومحللاً وسبباً وفقاً للقانون بحيث يشوب الحكم عيب جوهري جسيم يفقده صفته كحكم وبحول دون اعتبارة موجوداً منذ صدوره..... ولا يترتب الحكم حجبه الأمر المقضى ولا يرد عليه التصحيح لأن المعدوم لا يمكن رأب صدعه<sup>(٣)</sup>

كما قضى بأنه لما كان المطعون عليهم العشرة الأولون قد رفعوا الدعوى على الطاعنات وباقي المطعون عليهم بطلب إنهاء حق الإنتفاع على أرض الوقف وقضى المطعون فيه بهذا الطلب فإن موضوع الخصومه يكون غير قابل

---

٢ - نقض ، طعن ٤٢٧ طعن ١٦ سنة ٤٤ قضائية - م نقض م - ٢٨ - ١٠٦٠ ، جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٧٧ ، مشار إليه في تقنين المرافعات في ضوء الفقه والقضاء / محمد كمال عبد العزيز ص ١١٤٨

٢ - نقض - طعن ٥٩١ سنة ٥١ ق جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٨٥ مشار إليه تقنين المرافعات في ضوء الفقه والقضاء / محمد كمال عبد العزيز بالمرجع السابق ص ١١٤٩

٣ - نقض ، طعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٨٢



للتجزئه ويترتب على بطلان الحكم بالنسبة للقاصر ، لعدم اخبار النيابة العامة بوجود قاصر في الدعوى بطلانه بالنسبة لباقي الخصوم<sup>(١)</sup>

سيادة الخصوم على وقائع النزاع توجب على القاضي التقيد بنطاق الدعوى المطروحة عليه من حيث خصومها وسببها وموضوعها التزامه بألا يجاوز حدها الشخصي بالحكم لشخص او على شخص غير ممثل فيها تمثيلا صحيحا عله ذلك ، ان مجاوزته ذلك النطاق فصل فيما لم ترفع الدعوى وقضاء في غير خصومه ومخالفه للنظام العام مما يعدم الحكم<sup>(٢)</sup>

**الفارق بين الطعن امام المحكمة الإدارية العليا واستئناف الحكم :**

الاصل ان الاستئناف طرق طعن عادي في الحكم الصادر من محكمة أول درجة يستهدف التظلم من هذا الحكم بطرح الدعوى من جديد أمام محكمة أعلى منها درجة.

من اثار الاستئناف وقف تنفيذ الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة للاستئناف أثر موقوف ينصرف إلى تنفيذ العقوبات الأصلية والتبعية ، و ينقل الاستئناف الدعوى إلى محكمة الاستئناف بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة أول درجه ، وهو ما يعرف بالاثار الناقل للاستئناف ، كما ان للاستئناف أثر نسبي ، ولذا فهو لا يلغي الحكم المستأنف أو يعدله إلا بالنسبة لمن طعن فيه من الخصوم.

اما الطعن امام المحكمة الإدارية العليا ، فلا يترتب عليه وقف تنفيذ الحكم المطعون عليه بمجرد الطعن ، فالحكم التأديبي نهائي وواجب النفاذ فور النطق به ، و لا يجوز وقف تنفيذه بمجرد الطعن عليه ، إلا اذا امرت دائرة فحص الطعون بذلك.

١ - نقض ، طعن رقم ١٠١ / ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣ / ١١ / ٧

٢ - نقض ، طعن رقم ٢٤١١ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢ / ٥ / ١٢ ، طعن رقم ٢٤٧٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١ / ١١ / ٢٧

كما انه يجوز لمن فوت من الخصوم ميعاد الطعن في الحكم ان يتدخل في الطعن ، بحسبان ان الدعاوى التأديبية غير قابلة للتجزئة .

إن الطعن أمام المحكمة العليا يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزناً مناطه إستظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه و المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم الدولة ، فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال و كان صائباً في قضائه فتبقى عليه و ترفض الطعن . و لما كان الطعن قد قام على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه ، فإن للمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الأسباب التي تبديها ، وإنما المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص . و من ثم إذا ثبت أن طعن رئيس هيئة مفوضي الدولة قد أقر ما قضى به الحكم المطعون فيه من تعديل للتسوية التي أجرتها الإدارة للمطعون لصالحه و إقتصر على الاعتراض على ما تضمنه الحكم خاصاً بتقادم الفروق المالية الناتجة من التسوية المعدلة بمضى خمس سنوات - إذا ثبت ذلك فإن المحكمة الإدارية العليا تملك - قبل التصدي لبحث ما أثاره الطعن خاصاً بالتقادم الخمسى - التثبت أولاً مما إذا كان للمطعون لصالحه أصل حق يمكن أن يرد عليه هذا التقادم أم لا .

**المحكمة المختصة بنظر دعوى البطلان الاصلية :**

لم يحدد المشرع المحكمة المختصة بنظر دعوى البطلان الاصلية .

و لما كان انعدام الحكم يؤدي الى زوال صفته فلا يرتب الآثار التي ينسبها القانون للأحكام كما ان الحكم المعدوم لا يستنفذ سلطة القاضي الذي أصدره و لا يرتب حجية الأمر المقضي في خصوص ما تضمنه من قضاء ، و من ثم فانه يجوز ان ترفع دعوى البطلان الاصلية امام ذات المحكمة التي اصدرت

الحكم المعدوم حتى لو كانت محكمة اول درجة ، و من ثم يكون من الجائز رفع دعوى البطلان الاصلية من حكم المحكمة التأديبية المعدوم امام المحكمة التأديبية التي اصدرته ، و ان كنا نرى انه في اغلب الاعم من الحالات يكون اللجوء الى دعوى البطلان الاصلية في حالة صدور حكم معدوم من المحكمة الإدارية العليا ، فيتم رفع الدعوى في اغلب الاحوال امام المحكمة الإدارية العليا .

## نموذج صحيفة دعوى البطلان الاصلية

انه في يوم الموافق

بناء على طلب السيد / ..... المقيم

ومحله المختار مكتب الاستاذ / المحامي بمحكمة النقض و الإدارية العليا

انا محضر محكمة ..... قد انتقلت حيث:

السيد المستشار رئيس هيئة النيابة الإدارية ، وعنوانه

واعلنته بالآتي

كان الطالب قد احيل الى المحكمة التأديبية في الدعوى التأديبية رقم  
..... ، لاتهامه من النيابة الإدارية بارتكاب مخالفات مالية وإدارية

حاصلها انه بتاريخ ..... بدائرة جهة ، ارتكب المخالفات الآتية

هذا وقد صدر الحكم بتاريخ .... بمجازاة الطالب وذلك للأسباب  
المبينة تفصيلا بهذا الحكم .

هذا ولما كان هذا الحكم قد صدر منعدا وباطلا بطلانا مطلقا ويعتبر كأن  
لم يكن للأسباب الآتية.

.....

بناء عليه

ان المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامه المدعى عليه واعلنته  
بصوره من هذه الصحيفة وكلفته بالحضور أمام محكمه ..... الكائن

بمقرها ..... وذلك في تمام التاسعة من صباح يوم الموافق / /

أمام الدائرة ( ) ولذلك لسماع الحكم ببطلان وإنعدام الحكم الصادر في  
الدعوى رقم ..... بتاريخ ..... واعتباره كأن لم يكن.

## ترك الخصومة في الطعن:

نظم المشرع في قانون المرافعات أحوال ترك الخصومة ، و بين مفهومها ،  
والاثار المترتبة عليها .

و يقصد بترك الخصومة نزول المدعي عن الخصومة بنزوله عن مجموع  
الإجراءات التي تمت في الدعوى ، ويتحقق الترك بإعلان من التارك لخصمه  
على يد محضر أو بيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع  
إطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفويًا في الجلسة وإثباته في المحضر ، والترك  
تصرف قانوني يشترط لصحته ما يشترط لصحة جميع التصرفات القانونية ،  
فيجب أن تتجه إليه إرادة من قرره وإلا انعدم أثره ، والترك لا يجوز أن يكون  
مقرونًا بأي شرط أو تحفظ من شأنه تمسك التارك بالخصومة أو بأي أثر من  
أثارها ، والترك تصرف لا يجوز الرجوع فيه.

و قد نظم المشرع ترك الخصومة في أحكام قانون المرافعات المدنية و  
التجارية اذ نصت المادة ١٤١ على ان يكون ترك الخصومة بإعلان من التارك  
لخصمه على يد محضر أو بيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله  
مع إطلاع خصمه عليها أو بأبدائه شفويًا في الجلسة وإثباته في المحضر .

كما نصت المادة ١٤٢ على انه لا يتم الترك بعد إبداء المدعى عليه طلباته  
إلا بقبوله و مع ذلك لا يلتفت لأعتراضه على الترك إذا كان قد دفع بعدم  
أختصاص المحكمة ، أو بإحالة القضية إلى محكمة أخرى ، أو ببطلان صحيفة  
الدعوى أو طلب غير ذلك مما يكون القصد منه منع المحكمة من المضي في  
سماع الدعوى .

كما نصت المادة ١٤٣ على انه يترتب على ترك الخصومة إلغاء جميع  
إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى و الحكم على التارك بالمصاريف ،  
و لكن لا يمس ذلك الحق المرفوعة به الدعوى .

و نصت المادة ١٤٤ من ذات القانون على انه اذا نزل الخصم مع قيام  
الخصومة عن إجراء أو ورقة المرافعات صراحة أو ضمناً اعتبر الإجراء أو  
الورقة كأن لم يكن .



ونصت المادة ٢٣٨ من ذات القانون علي أن تحكم المحكمة في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الاستئناف إذا نزل المستأنف عن حقه أو كان ميعاد الاستئناف قد انقضي وقت الترك.

و تنص المادة ٢٣٩ من ذات القانون علي ان الحكم بقبول ترك الخصومة في الاستئناف الأصلي يستتبع الحكم ببطالان الاستئناف الفرعى و تلزم المحكمة بمصاريفه من ترى إلزامه بها من الخصوم بناء على ما تبينه من ظروف الدعوى وأحوالها .

و قد قضت محكمة النقض بأن ترك الخصومة يترتب عليه إلغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى أو الطعن طبقاً لنص المادتين ١٤٣ ، ٢٣٨ من قانون المرافعات ، ويزيل بالتالي كل ما يترتب علي ذلك من آثار ، فيعود الخصوم الي الحالة التي كانوا عليها قبل الدعوى وتتاحي جميع الطلبات الصادرة منهم والدفع التي تقدم بها المدعي أو المدعي عليه أثناء نظر الدعوى (١)

وفي تبرير منح المدعي سلطة الترك فإن العلة في ذلك هي ان المدعي هو الذي أقام الخصومة وتحمل نفقاتها فهو صاحب المصلحة الأولى في بقائها والحكم في موضوعها ، ولكن قد يطرأ للمدعي بعد رفع الدعوى ما يجعل له مصلحة في النزول عنها ، كما إذا تبين له بعد رفعها أنه رفعها قبل أن يعد لها أدلتها فيتركها ليجدد المطالبة بها بعد أن يستكمل أدلته ، فإن هذا الأخير له من السير فيها والحكم في موضوعها برفضها فيمتنع عليه تجديد المطالبة بحقه.

و نزول التارك عن الدعوى برمتها دون تحديد الخصم يرغب في الترك بالنسبة له . اعتباره نزولاً عن الدعوى قبل جميع المدعي عليهم . عدم الاعتداد بالرجوع عن الترك بعد أن قبل الخصم الآخر (٢)

و قد قضى بأن ترك الخصومة عدم امتداد أثره إلا للخصم الذي أبداه

١ - الطعن ٦١٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٠ / ١ / ٢٩

٢ - الطعن ١٦٦٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩ / ١٢ / ١٢

والخصم الذي وجه إليه دون بقية الخصوم متى كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة (١).

### كيفية ترك المدعي أو الطاعن الخصومة:

الطريقة الأولى للترك تتمثل في إعلان المدعي المدعي عليه برغبته في ترك الخصومة القضائية ، وذلك بموجب إنذار علي يد محضر.

الطريقة الثانية للترك تتمثل في أن يتحقق الترك بهذه الطريقة بالإقرار بالترك ، ويتحقق ذلك ببيان صريح في مذكرة موقعه من التارك أو من وكيله ، وإطلاع خصمه عليه.

الطريقة الثالثة للترك تتمثل في إبداء الرغبة في ترك الخصومة شفويًا وإثباته بمحضر الجلسة.

### الآثار التي تترتب على ترك الخصومة:

يترتب على الترك - متى تم وفق أحد الطرق التي أشرنا إليها سلفاً - إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى والحكم على التارك بالمصاريف ، ويراعي أن أثار الترك تتوقف عند الإجراءات دون المساس بالحق الموضوعي الذي يجوز المطالبة به بدعوى جديدة.

وفي ذلك قضت محكمة النقض " ترك الخصومة في دعوى . أثره . إلغاء جميع إجراءات الدعوى وزوال الأثر المترتب على رفعها في قطع التقادم (٢) "

### متى يتوقف الترك على قبول المدعي عليه :

للمدعي عليه الحق في الاعتراض على ترك المدعي للخصومة ، فلا يتم الترك إلا إذا قبل هو الترك ، ويثبت حق المدعي عليه في الاعتراض إذا بدا المدعي رغبته في الترك بعد إبداء المدعي عليه لطلباته.

١ - الطعن ١٦٦٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٩٩

٢ - الطعن ٢٨٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٣/٧/١٩٧٧

وحرصاً من المشرع علي إنهاء الأنزعة القضائية بأي سبيل قانوني صحيح ولو لم يؤدي الأمر إلى إصدار حكم قضائي فقد قيد القانون حق المدعي عليه في الاعتراض علي الترك علي النحو التالي:

١ - لا يلتفت لاعتراض المدعي عليه علي ترك المدعي للخصومة إذا كان قد دفع بعدم اختصاص المحكمة ، سواء كان الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو النوعي أو المحلي أو القيمي.

٢ - لا يلتفت لاعتراض المدعي عليه علي ترك المدعي للخصومة إذا كان قد دفع بإحالة القضية إلى المحكمة مرة أخرى.

٣ - لا يلتفت لاعتراض المدعي عليه علي ترك المدعي للخصومة إذا كان قد دفع ببطلان صحيفة الدعوى.

٤ - لا يلتفت لاعتراض المدعي عليه علي ترك المدعي للخصومة إذا كان قد دفع أو طلب أي دفع أو طلب مما يكون القصد منه منع المحكمة من المضي في سماع الدعوى.

وفي ثبوت حق المدعي عليه في الاعتراض علي ترك المدعي للخصومة قررت محكمة النقض انه بعد أن بين المشرع في المادة ١٤١ من قانون المرافعات طرق الخصومة نص في المادة ١٤٢ علي أن الترك لا يتم بعد إبداء المدعي عليه طلباته إلا بقبوله ولا يلتفت لاعتراضه في الحالات الواردة بتلك المادة . وقد جري نص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات " يترتب علي الترك إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى " ونصت المادة ٢٣٨ من ذات القانون علي أن تحكم المحكمة في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الاستئناف إذا نزل المستأنف عن حقه أو كان ميعاد الاستئناف قد انقضي وقت الترك . مما مفاده أن ترك الخصومة لا ينتج آثاره إلا إذا صدر من المدعي فهو الذي يبدأ الخصومة وله أن يتركها ، فإذا تعلق الترك بخصومة الاستئناف فإن حق تركها يكون للمستأنف (١)

## الدفع ببطلان الترك:

الترك كما أوضحنا تصرف قانوني تسري عليه جميع أسباب البطلان ، والمشكلة في الدفع ببطلان الترك كتصرف قانوني هو عدم جواز التمسك به إلا ممن قرر البطلان لمصلحته ، وفي ذلك قضت محكمة النقض بأن التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام القانون الخاصة بترك الخصومة لا يقبل ممن شرع هذا البطلان لمصلحته وهو من قبلت المحكمة ترك مخاصمته علي خلاف مما تقضي به هذه الأحكام . (١)

---

١ - الطعن ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٨٢





## الابحاث والدراسات والمقالات

### والكتب القانونية، التي نشرت للمؤلف

نشرت للمؤلف الدراسات و الابحاث و المقالات القانونية الاتية :-

- ١ - بحث بعنوان " تعليق على حكمى المحكمة الإدارية العليا فى الطعنين رقمى ٢٩٧٢ لسنة ٤٣ ق ، ٦٤٠٠ لسنة ٤٢ ق بشأن احقية رئيس هيئة النيابة الإدارية فى الطعن لمصلحة القانون " منشور بمجلة النيابة الإدارية ، العدد الثامن ٢٠٠٢
- ٢ - بحث بعنوان " خمسين عاما على نشأة النظام القضائى للتأديب فى مصر " منشور فى مجلة النيابة الإدارية العدد الصادر بمناسبة اليوبيل الذهبى للنيابة الإدارية عام ٢٠٠٤
- ٣ - بحث بعنوان " وقف السير فى الدعوى التأديبية تعليقا " منشور فى مجلة النيابة الإدارية العدد الحادى عشر عام ٢٠٠٧
- ٤ - بحث بعنوان " مدى تقييد النيابة الإدارية بقرارات الحفظ الصادرة من جهة الادارة " منشور فى مجلة النيابة الإدارية العدد الثانى عشر عام ٢٠٠٨
- ٥ - بحث بعنوان " الاختصاص بالتحقيق مع المعلمين وفقا لاحكام القانون ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ " منشور فى مجلة النيابة الإدارية العدد الثالث عشر عام ٢٠٠٩
- ٦ - بحث بعنوان " بطلان اقامة الدعوى التأديبية " منشور فى مجلة النيابة الإدارية العدد الثالث عشر عام ٢٠٠٩
- ٧ - مقال بعنوان " لا يجوز انشاء مجالس تأديب بقرارات إدارية منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ١٠ / ٥ / ٢٠٠٢
- ٨ - مقال بعنوان " الدستور يوجب اشراف النيابة الإدارية على الانتخابات " منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٣ .

- ٩- مقال بعنوان "تعليق على تقرير النقض بشأن الصفة القضائية للنيابة الإدارية" منشور بجريدة الاخبار بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢
- ١٠- مقال بعنوان "الحق في العقاب التأديبي للموظف العام" منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٣
- ١١- مقال بعنوان "اهم أحكام الإدارية العليا بشأن النيابة الإدارية" منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٠
- ١٢- مقال بعنوان "خمسون عاما على انشاء النيابة الإدارية" منشور بجريدة الاخبار بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦
- ١٣- مقال بعنوان "ازدواج المسؤولية و اثره على حقوق المواطن" منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣١
- ١٤- مقال بعنوان "الاحالة الى التأديب ليس عقوبة ورفض التحقيق لا يمنع المحاكمة" منشور بجريدة اخبار اليوم بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٦
- ١٥- مقال بعنوان "نحو تفعيل المسؤولية التأديبية" منشور بجريدة نهضة مصر بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٤
- ١٦- مقال بعنوان "أحكام مجلس الدولة التي اهدرها مشروع قانون الوظيفة العامة" منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٦
- ١٧- مقال بعنوان "النيابة الإدارية يجوز لها تفتيش منازل الموظفين" منشور بجريدة اخبار اليوم بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٣٠
- ١٨- مقال بعنوان "أحوال وقف تنفيذ الحكم التأديبي" منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٥
- ١٩- مقال بعنوان "أحكام التفويض في التأديب" منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٣١
- ٢٠- مقال بعنوان "عدم دستورية لوائح تأديب العاملين ببنوك القطاع العام" منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٤
- ٢١- مقال بعنوان "عقوبة الفصل من الوظيفة العامة" منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٤

٢٢- مقال بعنوان "عدم جواز الامتناع عن افادة الموظف بنتيجة التحقيق الادارى" منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٤ / ٧ / ٢٠١٠

٢٣- مقال بعنوان "لمصلحة من اضعاف النيابة الإدارية" ، منشور بموقع اليوم السابع على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، بتاريخ ١٨ اغسطس ٢٠١١

٢٤ - مقال بعنوان "هل ديوان المظالم هو الحل" منشور بجريدة المصرى اليوم بتاريخ ١٣ / ٧ / ٢٠١٢

٢٥ - مقال بعنوان "النيابة الإدارية و الدستور" ، منشور بموقع اليوم السابع على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٢

٢٦- مقال بعنوان "الجهة المختصة بتأديب الصحفيين" منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٣ / ١١ / ٢٠١٢

٢٧ - مقال بعنوان "قانون يجب تفعيله لمواجهة حالات الاخلال بواجبات الوظيفة العامة" منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٣

٢٨ - مقال بعنوان "كيف نواجه كارثة البناء بدون ترخيص" ، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٣

٢٩ - مقال بعنوان "الطعن على احالة القانون للمحكمة الدستورية العليا لا يمنعها من النظر فى دستوريته" منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٣

٣٠ - مقال بعنوان "الشيخ و الطبيب و المحامى" ، منشور بموقع اليوم السابع على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٢

٣١- بحث بعنوان "اجراءات المحاكمات بين الشرعية الاجرائية و الشرعية الثورية" منشور بدورية المعمل القانونى ، العدد الرابع ٢٠١٢

٣٢- مقال بعنوان "اتقوا الله فى النيابة الإدارية" ، منشور بموقع اليوم السابع على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٢

- ٣٣- بحث بعنوان " الادارة المحلية في الدستور الجديد " ، " نحو ادارة محليه فعاله " ، منشور بدورية المعمل القانوني ، العدد الخامس ، ٢٠١٢
- ٣٤- مقال بعنوان " اذا اردنا ان نخطو الى الامام " ، منشور بموقع اليوم السابع على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٣
- ٣٥- مقال بعنوان " المهم ان نتعلم من التاريخ " ، منشور بموقع اليوم السابع على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٣
- ٣٦- مقال بعنوان " الحق في التظاهر و الاجتماعات العامة في ميزان القانون المقارن " ، منشور بموقع اليوم السابع على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، بتاريخ ١١ ابريل ٢٠١٣
- ٣٧- مقال بعنوان " الجمعيات الاهليه بين القانون و الدستور الجديد " ، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٣
- ٣٨- مقال بعنوان " أحوال الفصل من الوظيفة في ضوء الدستور الجديد " ، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٣
- ٣٩ - مقال بعنوان " العدالة الانتقالية بين الشرعية الاجرائية و الشرعية الثورية " ، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٣
- ٤٠ - مقال بعنوان " مجلس الشورى بين الابقاء و الالغاء في الدستور الجديد " ، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢ اغسطس ٢٠١٣
- ٤١ - مقال بعنوان " حقيقة الشرعية " ، منشور بموقع اليوم السابع على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، بتاريخ ٥ اغسطس ٢٠١٣
- ٤٢ - مقال بعنوان " نظام الحكم في الدستور الجديد " ، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ١٦ اغسطس ٢٠١٣
- ٤٣ - مقال بعنوان " نصوص الدستور الجديد بين الواقع و المأمول " ، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٣
- ٤١ - مقال بعنوان " حقيقة الشرعية " ، منشور بموقع اليوم السابع على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، بتاريخ ٥ اغسطس ٢٠١٣

- ٤٢ - مقال بعنوان "نظام الحكم في الدستور الجديد"، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ١٦ اغسطس ٢٠١٣
- ٤٣ - مقال بعنوان "نصوص الدستور الجديد بين الواقع و المأمول"، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٣
- ٤٤ - مقال بعنوان "لا تجوز مخالفة لوائح البنوك لاحكام قوانين النيابة الإدارية و مجلس الدولة"، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣
- ٤٥ - مقال بعنوان "انشاء القضاء القضائي ضرورة لمكافحة الفساد"، منشور بموقع اليوم السابع بتاريخ ١٤ اكتوبر ٢٠١٣
- ٤٦ - مقال بعنوان "جهة القضاء التأديبي تحقق مصلحة الشعب"، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ١٨ اكتوبر ٢٠١٣
- ٤٧ - مقال بعنوان "قرارات النيابة الإدارية ... ملزمة ام توصيات"، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٣
- ٤٨ - مقال بعنوان "ازمة النخبة و اختبار القضاء التأديبي"، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٣
- ٤٩ - مقال بعنوان "أحكام قانون تنظيم حق التظاهر"، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٣
- ٥٠ - مقال بعنوان "الاثار المترتبة على ضياع ملف التحقيق الادارى"، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٤ يناير ٢٠١٤
- ٥١ - مقال بعنوان "بعد ٣٠ يوم من الاخطار يسقط الحق فى الدعوى التأديبية فى المخالفات المالية"، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٤
- ٥٢ - بحث بعنوان "العدالة الانتقالية بين الشرعية الاجرائية العادية و الشرعية الثورية"، مقدم الى مؤتمر العدالة الانتقالية، المجلس القومى لحقوق الانسان بجمهورية مصر العربية، المنعقد بالقاهرة بتاريخ ٢٠ - ٢١ اكتوبر ٢٠١٣



- ٥٣- بحث بعنوان " التعديلات التشريعية اللازمة لتحقيق العدالة الانتقالية  
" ، مقدم الى مؤتمر اليات تحقيق العدالة الانتقالية ، مكتبة الاسكندرية ،  
جمهورية مصر العربية ، المنعقد بالاسكندرية ، بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٣  
٥٤ - مقال بعنوان " الفصل عقوبة الجرائم الارهابية داخل الجامعة " ،  
منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٤

### الكتب والمؤلفات القانونية

- ١- مؤلف كتاب " الدفع التأديبية " ، صدر عن دار نشر منشأة المعارف ،  
عام ٢٠١٣ .  
٢- مؤلف كتاب " المسئولية التأديبية للعاملين المدنيين بالدولة ، الوضع  
الحالى و الوضع المأمول " ، صدر عن المعهد القومى للإدارة بجمهورية  
مصر العربية ، ادارة الحوكمة ، عام ٢٠١٣ .

## محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٧	تقديم
٩	الطعن على الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية
١٢	طرق الطعن في أحكام المحاكم التأديبية
	الباب الاول
١٧	الطعن امام المحكمة الإدارية العليا
	الفصل الاول
١٩	الأحكام التأديبية التي يجوز الطعن فيها امام المحكمة الإدارية العليا
٢١	المبحث الاول: مفهوم الحكم الصادر في الدعوى التأديبية
٢٥	المبحث الثاني: مواصفات الحكم التأديبي محل الطعن
٢٦	المطلب الاول: الطعن على الأحكام الفاصلة في موضوع الدعوى التأديبية
٢٨	المطلب الثاني: الطعن على الأحكام الغير فاصلة في موضوع الدعوى التأديبية
٢٩	الفرع الاول: الأحكام الصادرة بوقف الدعوى التأديبية
٢٩	الطعن على الحكم الصادر بوقف الدعوى التأديبية تعليقا
٣٢	شروط صدور الحكم بوقف الدعوى التأديبية تعليقا
٣٤	مدى جواز وقف الدعوى التأديبية تعليقا انتظارا لصدور حكم محكمة النقض في الدعوى الجنائية
٣٦	الدعاوى التأديبية التي لا يجوز فيها الحكم بوقف الدعوى تعليقا
٣٨	اثار الحكم بوقف الدعوى التأديبية تعليقا

- ٤٠ الطعن على الحكم الصادر بوقف الدعوى التأديبية جزائيا
- ٤٢ كيفية تعجيل نظر الدعوى التأديبية بعد انتهاء مدة الوقف الجزائي
- ٤٤ صيغة طلب تعجيل نظر الدعوى التأديبية بعد صدور الحكم بوقفها جزائيا
- ٤٦ صيغة طلب تعجيل نظر الطعن على حكم صادر من المحكمة التأديبية امام المحكمة الإدارية العليا بعد صدور الحكم بوقف الطعن جزائيا
- ٤٨ مدى جواز الطعن على الحكم الصادر بوقف الدعوى التأديبية جزائيا
- ٤٩ الفرع الثاني: الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص
- ٤٩ أحوال الحكم بعدم الاختصاص الولائي للمحاكم التأديبية
- ٥٤ أحوال الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية محليا بنظر الدعوى
- ٥٦ أحوال حكم المحكمة التأديبية بعدم الاختصاص النوعي
- ٦١ الاحكام الغير فاصله في موضوع الدعوى التأديبية التي لا يجوز الطعن عليها فور صدورها
- الفصل الثاني**
- ٦٣ اطراف خصومة الطعن في الأحكام التأديبية امام المحكمة الإدارية العليا
- ٦٥ المبحث الاول: الطاعن
- ٦٥ شروط الطاعن
- ٦٦ المطلب الاول: أن يكون الطاعن طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه
- ٦٨ المطلب الثاني: ان تكون للطاعن مصلحة في الطعن
- ٧١ مدلول المصلحة بالنسبة للنيابة الإدارية كطاعنه

- ٧٤ مدلول المصلحة بالنسبة لرئيس هيئة مفوضى الدولة
- ٧٥ المطلب الثالث: ألا يكون قد سبق للطاعن قبول الحكم المطعون فيه
- ٧٧ المبحث الثاني: المطعون ضده
- ٧٧ شرط الصفة في المطعون ضده
- ٧٨ وفاة المطعون ضده
- ٨٠ المبحث الثالث: طعن الخارج عن الخصومة التأديبية
- ٨٢ مدى جواز الطعن في الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية من جهة غير النيابة الإدارية
- الفصل الثالث
- ٨٧ ميعاد الطعن امام المحكمة الإدارية العليا في أحكام المحاكم التأديبية
- ٩٠ المبحث الاول: مدة الطعن امام المحكمة الإدارية العليا
- ٩٠ المطلب الاول: بدء سريان الميعاد في حق اطراف الخصومة التأديبية
- ٩١ بدء سريان الميعاد بالنسبة للنيابة الإدارية كطاعنه
- ٩١ بدء سريان الميعاد بالنسبة للمتهم كطاعن
- ٩٣ المطلب الثاني: امتداد ميعاد الطعن
- ٩٣ اثر اعتبار الدعاوى التأديبية من الدعاوى الغير قابلة للتجزئة على امتداد ميعاد الطعن
- ٩٥ المبحث الثاني: عوارض ميعاد الطعن في الأحكام التأديبية
- ٩٥ المطلب الاول: انقطاع ميعاد الطعن
- ٩٦ المطلب الثاني: وقف ميعاد الطعن

## الفصل الرابع

### بيانات صحيفة الطعن

- ٩٩
- ١٠١ المبحث الاول: شكل صحيفة الطعن
- ١٠٥ عدم جواز ان تشتمل صحيفة الطعن على اكثر من حكم تأديبي
- ١٠٦ المبحث الثاني: اضافة طلبات و أسباب جديدة اثناء نظر الطعن
- ١٠٦ اضافة طلبات جديدة اثناء نظر الطعن امام المحكمة الإدارية العليا
- ١٠٩ اضافة أسباب جديدة اثناء نظر الطعن امام المحكمة الإدارية العليا

### الفصل الخامس

- ١١٣ اثار رفع الطعن امام المحكمة الإدارية العليا
- ١١٧ المبحث الاول: اثار رفع الطعن على الحكم المطعون عليه
- ١١٨ المطلب الاول: الاصل عدم وقف تنفيذ الحكم التأديبي بالطعن عليه
- ١١٩ المطلب الثاني: أحوال وقف تنفيذ الحكم بمجرد رفع الطعن
- ١٢١ الطبيعة القانونية لتصرف دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا في الطعون المعروضة عليها
- ١٢٢ الاحوال الاخرى لوقف تنفيذ الحكم التأديبي
- ١٢٢ الاشكال في التنفيذ
- ١٢٨ احوال الاشكال في التنفيذ
- ١٢٩ شروط قبول الاشكالات في تنفيذ أحكام المحكمة التأديبية
- ١٣٧ طريقة رفع الاشكال في تنفيذ الحكم التأديبي
- ١٣٨ أثر الاشكال على التنفيذ
- ١٣٨ المحكمة المختصة بنظر الاشكال في التنفيذ



- المبحث الثانى : اثار رفع الطعن على الوضع الوظيفى المتهم ١٤٠
- التحقيق الادارى لا يترتب عليه تأجيل الترقية ١٤٤
- الاحالة الى المحاكمة يترتب عليها تأجيل الترقية ١٤٣
- تاريخ احالة المتهم الى المحاكمة التأديبية ١٤٤
- انتهاء الحرمان من الترقية فى حالة الاحالة الى المحاكمة ١٤٥
- الطعن على الحكم التأديبى لا يترتب عليه الحرمان من الترقية ١٤٦
- الحرمان من الترقية فى مرحلة تنفيذ العقوبة التأديبية ١٤٦

### الفصل السادس

- اجراءات نظر الطعن امام المحكمة الإدارية العليا ١٤٩
- المبحث الاول : ايداع عريضة الطعن قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا ١٥٢
- احالة الطعن الى دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا ١٥٤
- تشكيل المحكمة الإدارية العليا التى تنظر الطعن ١٥٥
- احالة الطعن الى دائرة توحيد المبادئ ١٦٣
- المبحث الثانى : اعلان صحيفة الطعن ١٦٤

### الفصل السابع

- اسباب الطعن امام المحكمة الإدارية العليا ١٧٧
- احوال بطلان الحكم التأديبى ١٨١
- المبحث الاول : مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله ١٨٢
- المطلب الاول : الخطأ فى تطبيق القانون ١٨٢
- المطلب الثانى : الخطأ فى تأويل القانون ١٨٨
- المطلب الثالث : مخالفة القانون ١٩٠
- المبحث الثانى : قصور الاسباب ١٩٦

٢٠٢	صور القصور في التسبيب
٢٠٥	المبحث الثالث: الفساد في الاستدلال
٢١٣	المبحث الرابع: القصور في بيانات الحكم الجوهرية
٢١٧	المبحث الخامس: بطلان الإجراءات
	<b>الفصل الثامن</b>
٢١٩	<b>الحكم في الطعن امام المحكمة الإدارية العليا</b>
٢٢١	مبدأ عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه
٢٢٤	تأثير الطعن على الطلبات المرتبطة التي لم ترد في صحيفة الطعن
٢٢٤	حدود سلطة المحكمة الإدارية العليا في الرقابة على الحكم محل الطعن
٢٢٦	الحكم الصادر في الطعن
٢٢٩	تصدى المحكمة الإدارية العليا لموضوع الدعوى التأديبية مباشرة
	<b>الباب الثاني</b>
٢٣٣	<b>طرق الطعن الغير عادية في أحكام المحاكم التأديبية</b>
	<b>الفصل الاول</b>
٢٣٧	<b>الطعن بطريق التماس اعادة النظر</b>
٢٣٩	مفهوم الطعن بطريق التماس اعادة النظر
٢٣٩	مدى جواز الطعن على أحكام المحاكم التأديبية بالتماس اعادة النظر
٢٤٠	شروط قبول الطعن بالتماس اعادة النظر
٢٤١	احوال التماس اعادة النظر
٢٤٣	حالة الغش الصادر من الخصم المؤثر في الحكم
٢٤٤	حالة تأسيس الحكم على ورقة مزورة
٢٤٥	حالة بناء الحكم على شهادة مزورة

- ٢٤٥ حالة حصول الملتمس على اوراق قاطعة في الدعوى
- ٢٤٦ اجراءات نظر الالتماس
- ٢٥٠ مقارنة وقف التنفيذ امام كلا من المحكمة الإدارية العليا ومحكمة التماس اعادة النظر

## الفصل الثاني

- ٢٥١ الطعن بطريق دعوى البطلان الاصلية
- ٢٥٤ احوال الطعن بدعوى البطلان الاصلية
- ٢٦٥ الفارق بين الطعن امام المحكمة الإدارية العليا واستئناف الحكم
- ٢٦٦ المحكمة المختصة بنظر دعوى البطلان الاصلية
- ٢٦٨ نموذج صحيفة دعوى البطلان الاصلية
- ٢٦٩ ترك الخصومة في الطعن
- ٢٧١ كيفية يترك المدعي أو الطاعن الخصومة
- ٢٧١ الآثار التي تترتب على ترك الخصومة
- ٢٧١ متى يتوقف الترك على قبول المدعي عليه
- ٢٧٣ الدفع ببطلان الترك
- ٢٧٥ الأبحاث والدراسات والمقالات والكتب القانونية التي نشرت للمؤلف












 Bibliotheca Alexandrina



1455239